مفهوم

الشفاعة في القرآن

محاضرات السيد كمال الحيدري

بقلم

الشيخ محمد جواد الزبيدي

مؤسّسة
الإمام الجواد (ع)
للفكر والثقافة
تأسست 1427 هـ

بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ

قُلْ للهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً

لَهُ مُلْكُ السَّماواتِ وَالأَرْضِ

ثُمَّ إِلَيهِ تُرْجَعُون

الزمر: ٤٤

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على محمّد وآله الطيبين الطاهرين.

يُعدّ بحث «الشفاعة» من البحوث المهمّة في الفكر الإسلامي، فمع كونها من الحقائق القرآنية الواضحة والتي وردت بخصوصها العشرات بل المئات من الروايات الشريفة، إلاّ أنّها بقيت تعاني وعلى مدى تاريخ البحث الفكري من إشكالات وتساؤلات العديد من الباحثين سواء في تحديد مفهومها وحقيقتها أو في وقوعها وتحققها خارجاً، فهناك من ينفي وقوع الشفاعة أصلاً ، ويعتقد بأنّ فكرتها مستوحاة من حالة نعيشها في حياتنا الاجتماعية في هذه الدنيا حيث إنّ علاقات القرابة والصداقة مع زعيم عشيرة كبير أو تاجر ذي ثروة عظيمة أو وجيه ذي نفوذ وأمثال هؤلاء، أو أنّ المنافع والمصالح المتبادلة بين الجماعات قد تؤدّي ظلماً وبدون حقّ إلى رفع استحقاق العقوبة عن المذنب أو زيادة درجات التكريم والتقدير لمن لا يستحقّها وما شابه،

ومن الواضح أنّ الشفاعة إذا كانت بهذا المعنى وتنطوي على هذه الحقيقة فإنّها لا يمكن أن تقع وأن تصدر من اللّه سبحانه وتعالى ولا من أي أحد بإذنه جلّ وعلا.

وهناك من ينفي حصول الشفاعة باعتبارها تؤدّي إلى تجرّي الإنسان على المعصية ما دام يرى أنّ نتيجة الشفاعة هي أن يتساوى المذنب والعاصي في النهاية، وبذلك ينتفي الغرض من إنزال الأديان وتشريع الشرائع السماوية ولا يمكن أن يصدر عن العليم الحكيم عزّ وجلّ ما يؤدّي إلى نقض غرضه.

وهناك من ينفي حصول الشفاعة من غير اللّه سبحانه وتعالى وإن كانت بإذنه تعالى؛ باعتبار أنّ هذا الاعتقاد هو نحو من أنحاء الشرك.

وهناك من يحصر حصولها من الشفيع بإذن اللّه إذا كان على قيد الحياة، فلو استشفع الإنسان بالنبي بعد موته صلى اللّه عليه وآله، فإنّ هذا من الشرك المنهيّ عنه. إلى غير هذه من الإشكالات....

وقد قام أُستاذنا آية اللّه السيّد كمال الحيدري حفظه الله بإلقاء محاضرات عدّة لبيان معنى الشفاعة وحقيقتها وأقسامها، وردّ العديد من الإشكالات المثارة عليها، كلّ ذلك من خلال ما عرف عنه من متانة الطرح ووضوحه واستيعابه، وشملنا حفظه الله بلطفه حيث اطّلع على ما كتبناه، تقريراً لأبحاثه تلك، وأبدى ملاحظاته القيّمة عليها، ثمّ أجاز طبعه ونشره تعميماً للفائدة، فجزاه اللّه خير جزاء المحسنين.

هذا، وقد قمنا بتقسيم البحث بصورة عامّة إلى ثلاثة فصول هي:

الفصل الأوّل: في معنى الشفاعة وأقسامها، وأقسام الشفعاء ومن هم المشفوع لهم....

الفصل الثاني: في أهمّ الإشكالات المثارة على الشفاعة وردّها.

الفصل الثالث: بحث روائي في الشفاعة.

آملين أن نكون قد أسدينا خدمة متواضعة لديننا الحنيف ولمذهب أهل بيت العصمة عليهم السلام راجين المولى تبارك وتعالى القبول بكرمه ومنّه ولطفه، ومن سائر المؤمنين صالح الدعاء، والحمد لله ربّ العالمين.

محمّد جواد الزبيدي

٥ / جمادى الأولى / ١٤٢٥ هـ.

الفصل الأوّل

معنى الشفاعة

وبعض البحوث المتعلّقة بها

البحث الأوّل

معنى الشفاعة وأقسامها

ونتعرّض في هذا البحث إلى تعريف الشفاعة لغة واصطلاحاً وبيان أقسامها:

١ ـ الشفاعة لغة

قال الراغب في مفرداته: الشفْع ضمّ الشيء إلى مثله، ويقال للمشفوع: شَفْع، والشفاعة: الانضمام إلى آخر ناصراً له وسائلاً عنه، وأكثر ما يستعمل في انضمام من هو أعلى حرمة ومرتبة إلى من هو أدنى[١].

وفي لسان العرب: الشفع خلاف الوتر، وهو الزوج؛ تقول: كان وتراً فشفعته شفعاً – أي صيّرته زوجاً – . والشفيع: الشافع والجمع شفعاء[٢].

---

(١) **مفردات الراغب**: مادّة شفع، ص٢٧٠.

(٢) **لسان العرب**: مادّة ش ف ع، ج٨، ص١٨٤.

ومن هنا عُرّفت الشفاعة في كلمات القوم بأنّها «من الشفع مقابل الوتر؛ كأنّ الشفيع ينضمّ إلى الوسيلة الناقصة التي مع المستشفع فيصير به زوجاً بعد ما كان فرداً فيقوى على نيل ما يريده، ولو لم يكن يناله وحده لنقص وسيلته وضعفها وقصورها»[١].

٢ ـ الشفاعة اصطلاحاً

ويمكننا في هذا المجال أن نبيّن معنيين للشفاعة:

أحدهما: المعنى العرفي لها وهو المعنى المتعارف والمستخدم في المجتمعات العرفية والعقلائية.

والآخر: هو المعنى الذي ورد في القرآن الكريم وروايات المعصومين عليهم السلام.

وهذان المصطلحان وإن اشتركا إلى حدّ ما في المعنى اللفظي إلاّ أنّه لا علاقة لأحدهما بالآخر، ومن خلال التمييز بينهما يمكن الإجابة على العديد من الإشكالات التي تثار على الشفاعة بصورة عامّة.

أوّلاً: الشفاعة العرفية

وتختصّ الشفاعة العرفية بالأمور التشريعية فقط ولا ترتبط بالأُمور التكوينية أصلاً.

---

(١) **الميزان**: ج١، ص١٥٧.

بيان ذلك: أنّ الإنسان إذا مرض لا يذهب إلى من يشفع له ليشفى من مرضه بل يذهب إلى الطبيب المختصّ ليعالج مرضه، وإذا عطش لا يذهب إلى من يتوسّل إليه لكي يرفع عطشه، بل يشرب الماء ليرتوي به، وهكذا في كلّ القضايا التي تتعلّق بحاجات الإنسان وشؤونه الوجودية.

فالشفاعة المتعارفة إذاً عند العرف والعقلاء ليست في المسائل التكوينية من الصحّة والمرض والفقر والغنى وغير ذلك بل هي في أمور أخرى حيث إنّ المتعارف عندهم أنّ المجتمعات البشرية قائمة على أساس التشريعات والتقنينات، وأنّ هناك مجموعة من الأوامر والنواهي الشرعية أو الوضعية موجودة في كلّ مجتمع من تلك المجتمعات.

ثمّ إنّ المقنّن، سواء كان الله سبحانه وتعالى أو غيره، قد جعل ثواباً لمن أطاع الأوامر وتجنّب النواهي وجعل عقاباً لمن خالف الأوامر وارتكب النواهي.

ثمّ إنّ هذا الجزاء، ثواباً كان أو عقاباً، وبلحاظ كونه جزاءً دنيوياً لا أُخروياً[1] هو جزاء اعتباري لا تكويني، ولا فرق في ذلك أيضاً بين القوانين الشرعية وغيرها، فالسارق والسارقة جزاؤهما في القوانين

(١) بخلاف الجزاء الأخروي فإنّه جزاء تكويني، ففي قوله تعالى مثلاً: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً﴾ (النساء: ١٠) يكون جزاء أكل أموال اليتامى في الآخرة تكوينياً لا اعتبارياً.

الشرعية هو قطع أيديهما ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[١] وهذا الجزاء كما هو واضح، جزاء اعتباري لا تكوينيّ، فقد ينفَّذ ويتحقّق وقد لا يتحقّق، ولو كان تكوينياً لما أمكن تخلّفه كما لا يمكن تخلّف احتراق يد الإنسان حينما يضعها في النار مثلاً، وهكذا.

من هنا، وباعتبار أنّ الجزاء الذي نتحدّث عنه جزاء اعتباريّ يمكن أن يترتّب على من يستحقّه وينفَّذ في حقّه، ويمكن أن لا يترتّب عليه ولا ينفَّذ في حقّه، يأتي دور الشفاعة المتعارفة لدى العقلاء، حيث يحاول المطيع أو المذنب أن يجد قريباً أو صديقاً أو وجيهاً ليشفعه في نفسه ويوسّطه فيما بينه وبين الحاكم أو من بيده الجزاء لكي يثيبه ويجازيه – مثلاً – فوق استحقاقه أو لكي يعمل على أن لا تترتّب عليه عقوبة وتبعة ارتكابه للنواهي أو مخالفته للأوامر السائدة في مجتمعه.

وقد أشار العلاّمة الطباطبائي إلى هذا الأمر بقوله قدّس سرّه: «إنّما نستشفع في الخيرات والشرور والمنافع والمضارّ التي تستدعيها أو تستتبعها أوضاع القوانين والأحكام التي وضعتها واعتبرتها وقرّرتها وأجرتها حكومة الاجتماع بنحو الخصوص أو العموم...

فإذا أراد – الإنسان– نيل ثواب من غير تهيئة أسبابه أو التخلّص من عقاب من غير إتيان التكليف المتوجّه إليه فذلك مورد الشفاعة وعنده تؤثّر..»[٢].

---

(١) المائدة: ٣٨.

(٢) **الميزان**: للطباطبائي، ج١، ص١٥٨.

ثمّ إنّ لهذه الشفاعة حدوداً، فهي لا تؤثّر في كلّ مورد وعلى الإطلاق بل لابدّ من إمكانية تلبّس المورد المعيّن بأثر الشفاعة لكي تفعل فعلها. فالعامي الأمّي الذي يريد أن يتقلّد مقاماً علميّاً شامخاً، والمشاكس الذي لا يطيع سيّده، والمستشفع لديه الحقود اللئيم الذي تطلب رحمته ورأفته بالمذنب المقصّر، لا تنفع الشفاعة في مواردهم وأمثالها، فالشفاعة – إذن – ليست مستقلّة في التأثير وتحقيق النتيجة بل هي متمّمة للسبب.

والخلاصة أنّ الشفاعة لدى العرف والعقلاء تمتاز بخصوصيتين مهمّتين، هما:

الخصوصية الأولى: أنّها خاصّة في القضايا التشريعية ولا تعمّ القضايا التكوينية.

الخصوصية الثانية: أنّها لا تخضع لضابطة محدّدة بلحاظ ضوابط عالمي التكوين والتشريع بل هي قائمة على أساس الوجاهة أو الرابطة الخاصّة من قربى أو بذل مال أو غير ذلك من الأمور التي تؤثّر على الحاكم أو من بيده تحديد القرار . ومن هنا قد يعفى عن المذنب الذي لا يستحقّ العفو ويعطى غير المستحقّ ما لا يستحقّه.

ثانياً: الشفاعة في القرآن الكريم وروايات المعصومين

بعد أن تعرّضنا لمعنى الشفاعة العرفية بصورة مختصرة، ننتقل إلى الشفاعة الواردة في القرآن الكريم، حيث استعمل القرآن الكريم الشفاعة في موردين اثنين .

فتارةً تطلق الشفاعة قرآنياً ويراد منها الشفاعة في نظام التكوين وهذه هي (الشفاعة التكوينية).

وأُخرى، تطلق الشفاعة ويراد منها الشفاعة في عالم التشريع، أي عالم الأوامر والنواهي والتبعات المترتّبة على الامتثال وعدم الامتثال، وهذه هي (الشفاعة التشريعية).

١ ـ الشفاعة التكوينية

والمراد منها توسّط العلل والأسباب بينه تعالى وبين المسبّبات في الواقع الخارجي وتنظيم وجودها حدوثاً وبقاءً.

بيان ذلك: أنّ الله سبحانه وتعالى إذا أراد أن يرزق أو يعطي أو يمنع أو يبسط أو يقبض أو يحيي أو يميت أو غير ذلك ممّا يرتبط بعالم التكوين، فإنّ هذه الأمور قد تصدر عن الله سبحانه وتعالى الفرد الوتر مباشرةً دون تدخّل الأسباب والوسائط الأخرى، وقد تصدر عنه سبحانه وتعالى من خلال وسائل ووسائط معيّنة. وقد اقتضت حكمة الله تبارك وتعالى اختيار الطريقة الثانية، فإذا أراد الإنسان مثلاً أن يرفع عطشه فإنّ الرافع لعطشه هو الله سبحانه وتعالى ولكن بشرط أن يضمّ إلى إرادته تبارك وتعالى – وبمقتضى حكمته – شرب الماء، وهكذا .

فالسادّ لكلّ حاجات عالم الإمكان ولكلّ عوز يعتريه وعلى نحو الأصالة هي الإرادة الإلهية.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[١].

فهو الطاعم وهو الساقي وهو الشافي وهو المحيي وهو المميت؛ ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ * وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ * وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾[٢]، بل كلّ كمالَ في هذا العالم وكلّ فعلَ هو له سبحانه وتعالى، وإنّما تفعل الوسائل والوسائط الأخرى فعلها في هذا العالمِ إذا انضمّت إليها الإرادة الإلهية بحيث صار الفرد زوجاً والوتر شفعاً، فلا شافعية للأسباب إلاّ من بعد إذنه تبارك وتعالى.

وهكذا يتبيّن لنا أنّ الشفاعة في نظام التكوين هي أن تنضمّ إلى السبب والوسيلة الطبيعية أو غير الطبيعية الإرادة الإلهية.

كما أنّ هذه الشفاعة – وبما تعنيه من انضمام الشفيع إلى الوسيلة الناقصة التي للمستشفع بما يجعله قادراً على نيل ما يريده – ثابتة له تبارك وتعالى أوّلاً وبالذات، وثابتة لغيره من الأسباب ثانياً وبالعرض، من خلال إذنه تبارك وتعالى بذلك.

الآيات الدالّة على وجود الشفاعة التكوينية

وقد ورد في القرآن الكريم الكثير من الآيات المباركات التي تشير إلى وجود الشفاعة التكوينية كقوله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي

(١) يس: ٨٢.

(٢) الشعراء: ٧٨ ـ ٨١.

الأرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إلاَّ بِـإِذْنِهِ﴾[١]، ففي هذا العالم، عالم ما في السماوات وما في الأرض، أي عالم التكوين لا عالم التشريع، لا يمكن لأحد أن يشفع عند الله بحيث يعطي أو يقبض ويحيي أو يميت ويرزق أو يمنع إلاّ بإذنه.

فهذه الشفاعة – إذن – شفاعة في نظام وعالم التكوين ولا يكون مرجعها إلاّ إلى ما جعله الله تعالى من مدبّرات الأمور ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْراً﴾[٢] ومن العلل الوسطية بينه تعالى وبين تحقّق المسبّبات خارجاً.

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّام ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الأمْرَ مَا مِنْ شَفِيع إلاَّ مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾[٣] فمدبّر الأمر أصالةً هو الله ربّ العالمين، ولا وجود لمدبّر للأمر ولا لشفيع ولا لشفاعة في عالم التدبير – أي عالم التكوين – إلاّ من بعد إذنه تبارك وتعالى.

ففي الآية – إذن – إثبات للشفاعة التكوينية من بعد إذن الله تبارك وتعالى.

وعلى كلّ حال، فهذه الآيات المباركات وأمثالها تثبت وجود شفاعة تكوينية ووجود شفعاء مأذون لهم من قبل الله تبارك وتعالى باعتبارهم أسباباً وعللاً وسطية من قبيل الملائكة والأنبياء وبعض العباد

(١) البقرة: ٢٥٥.
(٢) النازعات: ٥.
(٣) يونس: ٣.

الصالحين.

وهذا ما نعتقده في الخاتم صلى الله عليه وآله وأهل البيت عليهم السلام من الشفاعة التكوينية، إذ نعتقد أنّ الكثير من الأمور في نظام التكوين إنّما تصل إلى الناس بتوسّطهم وهو ما عبّرنا عنه في بحوث الإمامة بـ «الدور الوجودي للإمام».

ومن الآيات الدالّة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾[1] حيث أثبتت الآية المباركة للرسول صلى الله عليه وآله دوراً في تأمين الناس من العذاب وهذا أمر تكويني كان الرسول صلى الله عليه وآله سببه وعلّته بإذن الله تبارك وتعالى.

وإلى مثل ذلك تشير الروايات التي تقول: «**بل قلوبنا أوعية لمشيّة الله، فإذا شاء الله شئنا**»[2].

أو تلك التي تقول: «**بيمنه رزق الورى وبوجوده ثبتت الأرض والسماء**»[3].

---

(١) الأنفال: ٣٣.

(٢) **دلائل الإمامة**، محمد بن جرير الطبري (من علماء القرن الرابع الهجري): ص ٢٧٣ معرفة من شاهد الحجّة المنتظر عليه السلام في حياة أبيه، دار الذخائر للمطبوعات، قم المقدّسة.

(٣) **مفاتيح الجنان** للشيخ عباس القمّي، دعاء العديلة.

كلام في الآيات النافية للشفاعة في ضوء الشفاعة التكوينية

وردت آيات في القرآن الكريم تدلّ على نفي الشفاعة، غير أنّ أكثر هذه الآيات إنّما جاءت في سياق نفي الشفاعة في نظام التكوين من دون الله تعالى، هذه الشفاعة التي يحاول أن يثبتها الوثنيون والمشركون لشفعائهم، ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاَءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللهَ بِمَا لاَ يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[1].

بيان ذلك، أنّ المشركين كانوا يعتقدون بالشفاعة لأربابهم، ولكنّهم كانوا يعتقدون بالشفاعة التكوينية لهم دون التشريعية لأنّ المشرك لا يعتقد بوحي.

ومن هنا فإنّهم اعتقدوا بأنّ أربابهم شفعاء لهم من دون الله لا في رفع العقاب وإيصال الثواب، بل في إيصال الخير ودفع السوء والضرر، فإذا مرضوا طلبوا من أصنامهم الشفاء وإذا أرادوا خيراً قدّموا لأصنامهم أنواع القرابين لكي يجلبوا لهم وبزعمهم النفع والخير.

وعلى هذا الأساس تعرّض القرآن الكريم لهذه الاعتقادات الخاطئة ونفى وجود كلّ شفيع وكلّ شفاعة تكوينية من دون إذن الله تعالى.

---

(١) يونس: ١٨.

الوثنيون على قسمين

وحينما تعرّض القرآن الكريم لاعتقادات الوثنيين الخاطئة هذه، ميّز بين قسمين منهم، قسم يمكن أن يطلق عليه مجازاً قسم العلماء والمحقّقين، وقسم آخر هو قسم العوام والجهّال.

فقد استدلّ المحقّقون منهم على صحّة اعتقادهم بشفاعة أصنامهم، بقول هو نفس القول بالتفويض ولكن بلباس آخر، حيث قالوا: إنّ الله سبحانه وتعالى موجود ولكنّه موجود لا متناه فلا يمكن أن نرتبط به لأنّنا موجودات محدودة؛ ولذلك خلق لنا سبحانه وتعالى موجودات هي هذه الأرباب التي تدبّر العالم، فهي أرباب العالم والله تعالى هو ربّ هذه الأرباب، فهو خالق كلّ شيء ولكنّه ليس ربّ كلّ شيء، ومن هنا قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ إِنْ أَرَادَنِي اللهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾[1].

فهم يؤمنون بالله سبحانه وتعالى من حيث الخالقية ومن حيث إنّ واجب الوجود واحد، غير أنّهم يشركون في تعدّد الأرباب عندهم، ولذا عاب القرآن الكريم عليهم تعدّد أربابهم الذي لا خير فيه، قال تعالى: ﴿أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾[2]. ثمّ قرّر سبحانه

(١) الزمر: ٣٨.

(٢) يوسف: ٣٩.

وتعالى على لسان نبيّه صلى الله عليه وآله وحدة الربّ ونفي غيره من الأرباب المزيّفة، قال تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِي رَبّاً وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾[1].

ثمّ إنّ المشركين وباتّخاذهم غير الله ربّاً، كانوا قد اتّخذوا غيره تعالى معبوداً، لأنّ الربّ هو من يستحقّ الطاعة والعبادة، ومن هنا عبدوا أربابهم المتفرّقة من دون الله تبارك وتعالى، واتّخذوهم شفعاء لهم في حاجاتهم باعتبارهم أصحاب التدبير في هذا الكون، وقرّبوا لهم القرابين، كلّ ذلك من خلال ما أوجدوه لها من تماثيل وأصنام تشير إليها كصنم القمر وصنم الخير وصنم الشرّ وهكذا.

ثمّ لمّا طال الزمن، تصوّر عوام الوثنية أنّ المعبود هو نفس هذه الأصنام لا الموجودات اللامحسوسة التي تشير إليها، فعبدوا هذه الأصنام وقدّموا لها القرابين وطلبوا منها الشفاعة في قضاء الحاجة وجلب النفع ودفع الضرر.

وقد ناقش القرآن الكريم معتقدات كلا القسمين وسفّه آراءهم، حيث ردّ على محقّقي الوثنية ادّعاءهم بأنّهم لا يعتقدون بكون الله تعالى ربّاً لهم لأنّه لا منته وهم محدودون، ولأنّه عال وهم دانون، وأنه لا يمكن للمحدود الداني أن يرتبط باللاّمتناهي العالي إلاّ من خلال واسطة ووسيلة وشفيع، ومن خلال الأرباب المتعدّدة على حدّ تصوّرهم، ردّ كلّ ذلك من خلال إثبات خطأ نظرتهم إلى البعد والقرب

(١) الأنعام: ١٦٤.

والعلوّ والدنوّ ومن خلال بيان موقع الله سبحانه وتعالى بالنسبة إلى عباده، حيث بيّن هذا الأمر من خلال عدّة مراحل، ففي المرحلة الأولى قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[١].

ثمّ في مرحلة أعلى، قال تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لاَ تُبْصِرُونَ﴾[٢].

وفي مرحلة ثالثة، قال تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾[٣].

ثمّ في المرحلة الأعلى، قال تعالى: ﴿أَنَّ اللهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾[٤].

فإذا كان الله تعالى قريباً إلى هذه الدرجة من عباده فما الحاجة إلى الواسطة وإلى الشفيع وإلى الوسيلة من دونه؟

وإلى هذا المضمون أشارت الروايات التي قالت: «**دانٍ في علوّه وعالٍ في دنوّه**»[٥].

---

(١) البقرة: ١٨٦.

(٢) الواقعة: ٨٥.

(٣) ق: ١٦.

(٤) الأنفال: ٢٤.

(٥) **مهج الدعوات**، السيد علي بن طاووس الحلّي (٥٨٩ - ٦٦٤ هـ): ص ١٣٣ اعتصام وتهليل لمولانا أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، دار الذخائر للمطبوعات، قم المقدّسة، ١٤١١ هـ

ثمّ ناقش القرآن الكريم عوامّ الوثنية وسفّه آراءهم وعاب عليهم ما يعبدونه من هذه الأصنام التي ليس لها أرجل تمشي بها ولا أيد تبطش بها ولا أعين تبصر بها ولا أي شيء يجعلها بمصاف الموجود الحي، بل هي من الضعف بحيث إذا سلبها الذباب شيئاً لا تستطيع استنقاذه منه، ضعف الطالب والمطلوب.

قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ * أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْد يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلْ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِي فَلاَ تُنظِرُونِ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَو اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئاً لاَ يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾[2].

هكذا إذن، وبناءً على ما تقدّم بيانه، تكون أكثر الآيات النافية للشفاعة بصورة عامّة، ناظرة إلى نفي الشفاعة التكوينية من دون الله والتي يدّعيها الوثنيون على اختلاف أقسامهم والمشركون، ويكون معنى الآية الواردة في صدر البحث – على سبيل المثال – كالآتي: ﴿ويعبدون من دون الله﴾ لأنّهم يرون أنّ المدبّر للكون هم هؤلاء الأرباب من دون الله ﴿ما لا يضرّهم ولا ينفعهم﴾ تكويناً لا تشريعاً

(١) الأعراف: ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٢) الحج: ٧٣.

لأنّهم لا يعتقدون بشريعة ولا بوحي ولا بثواب ولا بعقاب ولا بجنّة ولا بنار ﴿ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله﴾ أي شفعاؤنا في مجال التكوين عند الله ﴿قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللهَ بِمَا لاَ يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ فهو سبحانه وتعالى لا يعلم بوجود مثل هؤلاء الشفعاء في السماوات ولا في الأرض، وفي هذا نفي لوجود الشفعاء أصلاً من خلال نفي علم الله سبحانه وتعالى بهم لأنّه لا يعزب عن علمه شيء في عالم الإمكان كبر أو صغر وتضاءل أو عظم، فما لا يعلمه سبحانه وتعالى لا وجود له.

٢ ـ الشفاعة التشريعية

أنزل الله سبحانه وتعالى بلطفه على الإنسان الشريعة والدين وأرسل إليه الرسل والأنبياء وبيّن له أوامره ونواهيه، حتّى إذا ائتمر بتلك الأوامر وانتهى عن تلك النواهي وصل إلى الكمال اللائق به والذي يريده الله سبحانه وتعالى له.

قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾[١].

وقال تعالى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾[٢].

فبلطفه تعالى – إذن – وعنايته الخاصّة بالإنسان ساقه بتوسّط الشريعة لإيصاله إلى كماله، فالسائق هو الله تعالى والوسيلة هي

(١) الذاريات: ٥٦.

(٢) الحجر: ٩٩.

الشريعة المقدّسة.

غير أنّ الإنسان ولكي يصل إلى القرب الإلهي الذي خُلق لأجله، لابدّ له من أن يتحرّك بهذا الاتّجاه، ولا يمكن أن تكون هذه الحركة إلاّ بأحد طرق ثلاثة هي:

الطريق الأوّل: طريق الخوف وهو طريق الإنذار والعقاب، وإليه أشار الإمام علي عليه السلام بقوله: «**وإنّ قوماً عبدوا الله رهبة فتلك عبادة العبيد**».

الطريق الثاني: طريق الطمع والرغبة وهو طريق التبشير والترغيب والثواب، وإليه أشار الإمام علي عليه السلام بقوله :«**إنّ قوماً عبدوا الله رغبة فتلك عبادة التجّار**».

الطريق الثالث: طريق الحبّ والشكر لا طريق الخوف من النار ولا الطمع في الجنّة. وإليه أشار الإمام علي عليه السلام بقوله: «**وإنّ قوماً عبدوا الله شكراً فتلك عبادة الأحرار**»[١].

وعن الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام أيضاً: «**وقوم عبدوا الله عزّ وجلّ حبّاً فتلك عبادة الأحرار وهي أفضل العبادة**»[٢].

والطريق الثالث هو الطريق الذي لا يمسّه إلاّ المطهّرون وهو

---

(١) **بحار الأنوار**: ج٤١، ص١٤ باب ١٠١ عبادة علي عليه السلام وخوفه.

(٢) **الكافي** لثقة الإسلام الكليني، دار الكتب الإسلامية، طهران: ج ٢ ص ٨٤ ح ٥ باب العبادة.

للأوحدي من الناس من الذين وجدوا الله أهلاً للعبادة فعبدوه؛ فعن علي عليه السلام أنّه قال: «**إلهي ما عبدتك خوفاً من نارك ولا طمعاً في جنّتك ولكنّي وجدتك أهلاً للعبادة فعبدتك**»[١].

وأمّا الطريق الأوّل والثاني فهما الطريقان المتعارفان اللذان يبعثان الناس نحو العمل بالأوامر والانتهاء عن النواهي وإلى عبادة الله تعالى؛ قال تعالى في وصف المؤمنين بأنّهم: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وَطَمَعاً وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾[٢] وبهذا يتكاملون ويصلون إلى مقامات القرب الإلهي الذي خُلقوا من أجله.

وإلى هذا أشار السيّد الطباطبائي قدس سره حين تحدّث عن أنّ الشفاعة من مصاديق السببية، وأنّ الله تعالى يقع مورد النظر في السببية من جهتين؛ قال قدس سره: «والجهة الثانية أنّه تعالى تفضّل علينا[٣] بالدنوّ في حين علوّه، فشرّع الدين ووضع فيه أحكاماً من أوامر ونواه وغير ذلك وتبعات من الثواب والعقاب في الدار الآخرة[٤] وأرسلَ

(١) **بحار الأنوار**، للعلامة المجلسي، مؤسسة الوفاء، بيروت – لبنان: ج ٦٧ ص ١٨٦ باب ٥٣ النية وشرائطها.

(٢) السجدة: ١٦.

(٣) لا كما يقول المعتزلة بوجوب ذلك عليه، بل هو سبحانه وتعالى كتب على نفسه ذلك تفضّلاً ووعدنا أن يفعل ذلك والله لا يخلف الميعاد.

(٤) وهذه هي الجنّة والنار، ولا ينبغي أن يتبادر إلى الذهن أنّ التبعة لابدّ أن تكون في النشأة الأخرى بالضرورة فلعلّها تكون في هذه النشأة الدنيا أيضاً ولكن الإنسان لا يلتفت إليها.

رسلاً مبشّرين ومنذرين فبلّغوه - أي الدين - أحسن تبليغ وقامت بذلك الحجّة وتمّت كلمة ربّك صدقاً وعدلاً لا مبدّل لكلماته»[١].

والخلاصة: إنّ الإنسان وبعد أن خلقه الله تعالى تلطّف عليه بإنزال الشريعة التي فيها مجموعة القوانين والاعتقادات والملكات التي تقوده نحو الكمال، وفق طرق ذكرناها سابقاً.

غير أنّ مسألة اتباع الشريعة الإلهية أو عدمها لم يتركها الله سبحانه وتعالى من دون أن يجعل ثواباً لمن اتّبع شريعته وأطاع أوامره، وعقاباً لمن تنكّب طريقه وارتكب نواهيه.

ثمّ إنّه سبحانه وتعالى بيّن كلّ هذا في كتبه وعلى لسان رسله حتّى انتهى الأمر إلى القرآن الكريم وروايات النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام.

وما عنيناه بالشفاعة في مجال التشريع (الشفاعة التشريعية) هو: أنّه وإن أنزلت الشريعة واتّضحت الأوامر والنواهي وبيّن الثواب والعقاب إلا أنّ هناك مجالاً لأن ترفع تبعات العقاب الذي يستحقّه من ارتكب ما نُهي عنه أو امتنع عمّا أُمر به، أو لأن تزاد درجات الثواب المخصّصة لمن أدّى ما عليه وأطاع ما أُمر به.

فهناك من الأفعال ما تترتّب عليها آثار وضعية في هذه الدنيا، والوجدان شاهد على ذلك بالإضافة إلى الروايات التي تدلّ عليها، من قبيل ما ورد من أنّ صلة الرحم تطيل العمر وأنّ الصدقة تدفع البلاء وأنّ للدعاء آثاراً دنيوية كثيرة و...

(١) **الميزان** للطباطبائي: ج١، ص١٦٠.

فهل يوجد ما يدلّ على وجود مثل هذه الشفاعة أصلاً؟

إثبات الشفاعة التشريعية

لا محذور من إثبات وجود الشفاعة في عالم التشريع إذا نظرنا إلى الله سبحانه وتعالى باعتباره المشرّع الذي أنزل الشريعة التي تضمّنت أوامره ونواهيه وعقابه وثوابه، وأنّه تعالى مالك الملك وله الأمر من قبل ومن بعد، ونظرنا إلى الشفاعة باعتبارها مصداقاً من مصاديق السببية لأنّها توسيط السبب المتوسّط القريب بين السبب الأوّل والبعيد ومسبّبه.

وحينئذ لا محذور في أن يملّك الله تعالى هذه الشفاعة (السببية) في مجال التشريع لمن يشاء من عباده من بعد إذنه تعالى وارتضائه.

وقد دلّت العديد من الآيات الكريمة على ثبوت هذه الشفاعة؛ منها قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذ لاَ تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلاً﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿لاَ تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَشْفَعُونَ إلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى﴾[٣].

وقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إلاَّ مَنْ

(١) طه: ١٠٩.

(٢) سبأ: ٢٣.

(٣) الأنبياء: ٢٨.

شَهِدَ بِـالْحَقِّ﴾[١].

ففي الآيات المباركة السابقة وأمثالها إثبات للشفاعة التشريعية لمن أذن الله تبارك وتعالى له بها.

كما أنّ في بعضها إشارة إلى أنّ الشفاعة لا تكون نافعة ومقبولة بمجرّد وجودها ووجود الشفيع، فقد تكون كذلك وقد تكون غير مقبولة وغير نافعة كما هو الحال تماماً فيما نراه من الشفاعة في الحياة العقلائية والعرفية، فقد يشفع الشفعاء لبعض المذنبين ولكن شفاعتهم لا تُقبل ولا تنفع؛ إمّا لعدم وجود العلاقة المطلوبة مع الحاكم أو لفقدان الصداقة القوية معه وما شابه ذلك.

وأمّا في القرآن الكريم، فإنّ لقبول الشفاعة وعدم قبولها ضوابط وشروطاً أُخرى سوف تأتي لاحقاً إن شاء الله تعالى.

ثالثاً: الشفاعة الحسنة والشفاعة السيّئة

تعرّضنا سابقاً لمعنى الشفاعة لغةً واصطلاحاً وفي بحث المعنى الاصطلاحي ذكرنا معنيين للشفاعة هما المعنى العرفي والمعنى القرآني الذي قسّمنا الشفاعة فيه إلى تكوينية وتشريعية، غير أنّ هناك تقسيماً آخر ورد في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِنْهَا﴾[٢].

(١) الزخرف: ٨٦.

(٢) النساء: ٨٥.

وقد ورد في مفردات الراغب:

«(من يشفع شفاعة حسنة... ومن يشفع شفاعة سيّئة) أي من انضمّ إلى غيره وعاونه وصار شفعاً له أو شفيعاً في فعل الخير والشرّ فعاونه وقوّاه وشاركه في نفعه وضرّه»[١].

وذكر صاحب مجمع البيان، أنّ هناك عدّة أقوال في بيان معنى الشفاعة الحسنة والسيّئة، فذكر منها:

١ – إنّ الشفاعة الحسنة هي الإصلاح بين اثنين، والشفاعة السيّئة المشي بالنميمة بينهم.

٢ – إنّ ما يجوز في الدين أن يشفع فيه فهو شفاعة حسنة، وما لا يجوز أن يشفع فيه فهو شفاعة سيّئة.

٣ – إنّ الشفاعة الحسنة هي الدعاء للمؤمنين، والشفاعة السيّئة هي الدعاء عليهم كما كانت تفعل اليهود ذلك.

٤ – المراد بالشفاعة الحسنة أن يصير الإنسان شفع صاحبه في جهاد عدوّه فيحصل له من هذه الشفاعة نصيب في العاجل من الغنيمة والظفر في الآجل من الثواب المنتظر، وإن صار شفعاً له في معصية أو شرّ حصل له نصيب من المذمّة في العاجل والعقوبة في الآجل.

وقد تعرّض العلاّمة قدس سره في تفسير هذه الآية الشريفة إلى بيان هذين القسمين بقوله: «قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ

(١) **مفردات الراغب**: مادّة شفع، ص ٢٧٠، ط إيران.

نَصِيبٌ مِنْهَا...﴾[١] النصيب والكفل بمعنى واحد، ولمّا كانت الشفاعة نوع توسّط لترميم نقيصة أو لحيازة مزيّة ونحو ذلك كانت لها نوع سببية لإصلاح شأن، فلها شيء من التبعة والمثوبة المتعلّقتين بما لأجله الشفاعة، وهو مقصد الشفيع والمشفوع له، فالشفيع ذو نصيب من الخير أو الشرّ المترتّب على الشفاعة، وهو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً﴾...

وفي ذكر هذه الحقيقة تذكرة للمؤمنين، وتنبيه لهم كي يتيقّظوا عند الشفاعة لما يشفعون له، ويجتنبوها إن كان المشفوع لأجله ممّا فيه شرّ وفساد كالشفاعة للمنافقين من المشركين أن لا يقاتلوا، فإنّ في ترك الفساد القليل على حاله وإمهاله في أن ينمو ويعظم فساداً معقّباً لا يقوم له شيء، ويهلك به الحرث والنسل، فالآية في معنى النهي عن الشفاعة السيّئة وهي شفاعة أهل الظلم والطغيان والنفاق والشرك المفسدين في الأرض»[٢].

وكيف كان، فالظاهر أنّ مدار هذا التقسيم هو المعنى اللغوي الذي أشار إليه الراغب في مفرداته وبيّنه العلاّمة في تفسيره.

---

(١) النساء: ٨٥.

(٢) **الميزان**، للطباطبائي: ج٥، ص٢٩، ط: طهران.

البحث الثاني

في حقيقة فعل الشفيع

مقدّمات مهمّة

قبل التعرّض إلى أصل النظريات المطروحة في تفسير حقيقة فعل الشفيع لابدّ من ذكر بعض المقدّمات المهمّة، منها:

أوّلاً: إنّ القرآن الكريم ذكر مجموعة من الأسماء والصفات الحسنى لله تبارك وتعالى؛ ﴿قُلْ ادْعُوا اللهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[1]، فليس له تبارك وتعالى الأسماء الحسنة فقط، بل له الأسماء الأحسن والأعلى ﴿وَلِلهِ الْمَثَلُ الأَعْلَى﴾[2] فأكمل كلّ كمال من عدل أو غفران أو رحمة أو إحسان أو رأفة أو غير ذلك، له سبحانه وتعالى.

---

(١) الإسراء: ١١٠.

(٢) النحل: ٦٠.

ثمّ إنّ لكلّ اسم من هذه الأسماء وصفة من هذه الصفات الإلهية أثراً خاصّاً بها، فأثر العدل والعادل غير أثر الرحمة والرحيم، وأثر هذه غير أثر الغفران والغفور وهكذا.

ثانياً: كما ذكر القرآن الكريم صفات للعبد أيضاً من قبيل أنّه ضعيف ومسكين ومحتاج وفقير وأنّه عبد وغير ذلك من صفات النقص والحاجة.

وتقابل كلّ صفة من صفات النقص التي يتّصف بها العبد صفة من صفات الكمال التي يتّصف بها الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللهِ وَاللهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾[1].

ثالثاً: إنّ الله تعالى لم يأذن لكلّ أحد في أن يكون شفيعاً وإنّما أجاز ذلك لأفراد معينين ولجماعة وطبقة معيّنة، وهؤلاء هم الأولياء المقرّبون عنده سبحانه؛ قال تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾[2]، ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾[3].

وإلاّ لو كان السائل للشفاعة غير مرضيّ عنده فإن الله تعالى لا يعتني بسؤاله ولا يشفّعه فيما يريده ويطلبه ﴿لاَ تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾[4].

---

(١) فاطر: ١٥.
(٢) الأنبياء: ٢٦.
(٣) الواقعة: ١٠ ـ ١١.
(٤) سبأ: ٢٣.

ومن هنا علّمنا الأئمّة وأمرونا في أن نبتدئ بهم عليهم السلام في كلّ دعاء، أي أن نجعلهم شفعاء لنا عند الله سبحانه وتعالى.

ونحن وإن كنّا نعتقد أنّ الله تعالى هو الغفّار الرحيم وقد وسعت رحمته كلّ شيء، إلاّ أنّه لا يغفر لكلّ أحد جزافاً، كما أنّ درجة قبوله لطلب المغفرة تختلف باختلاف الطالب أيضاً، فقد يرأف سبحانه وتعالى بالعبد العاصي ويغفر له حينما يطلب منه ذلك ولكن درجة القبول هذه تختلف فيما لو تشفّع هذا العبد العاصي عند الله سبحانه وتعالى بنبيّ مرسل أو وليّ مقرّب أو شفيع مرتضى عنده تعالى.

فلابدّ – إذن – من توسيط أولياء الله المقرّبين لا كلّ أحد من أجل استجابة الدعاء وتحقّق الشفاعة، كما جاء الأمر بذلك في القرآن الكريم أيضاً؛ قال تعالى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾[1]، وبهذا تكون الشفاعة ضرورة من ضرورات القرآن الكريم كما هو واضح.

رابعاً: أنّ الشفيع لا يطلب الشفاعة جزافاً ومن غير سبب كما هو الحال في بعض موارد الشفاعة العرفية والعقلائية، بل هناك قانون وسنّة لذلك، فالشفيع مثلاً:

١ – لا يطلب من المولى أن يُبطل مولوية نفسه ولا أن يبطل عبودية عبده، فيقول له: أنت وإن كنت مولى ولكنّك في هذا الموضع لست بمولى فلا يحقّ لك معاقبة هذا العبد العاصي. أو أنّ هذا العبد عبد في كلّ مورد إلاّ في هذا المورد فلا سبيل لك عليه.

(١) المائدة: ٣٥.

إنّ إبطال مولوية المولى وعبودية العبد أمر غير ممكن حتّى لو طلبه الشفيع لأنّهما مولوية وعبودية حقيقيتان لا اعتباريتان مجعولتان يمكن وضعهما ورفعهما .

٢ – كما لا يطلب الشفيع من المولى أن يرفع يده عن حكمه وتكليفه الذي جعله بأي نحو كان، كأن يقول له: أنت وإن أوجبت الصلاة على الجميع وحرّمت الكذب والظلم وأمرت بالجهاد ونهيت عن الربا والزنا وما إلى ذلك، إلاّ أنّني أطلب منك أن ترفع هذا الوجوب أو هذه الحرمة في هذا المورد، فلا يبقى تكليفك على حاله؛ وبذلك لا يصدق في حقّ العبد العاصي بأنّه عاص وغير ممتثل للأمر المولوي .

إنّ هذا الأمر لا يمكن أن يطلبه الشفيع من المولى لأنّ التكليف والحكم الشرعي – وكما هو واضح – قد شُرّع في مصلحة العبد لا في مصلحة المولى، فكيف يطلب الشفيع رفع ما فيه مصلحة العبد الذي يستشفع له.

٣ – كما لا يطلب الشفيع من المولى إبطال قانون المجازاة، كأن يقول له: ارفع ما وضعتَه من مجازاة وعقوبة على شرب الخمر أو أكل مال اليتامى ظلماً أو الكذب أو الغيبة وما شابه ذلك.

خامساً: إنّ الشفاعة – وباعتبارها من مصاديق السببية – حالها حال الأمور التكوينية في مجال التأثير، حيث لا يؤثّر المقتضي في الأمور التكوينية بإيجاد المقتضى إلاّ إذا وجد المقتضي أوّلاً وتحقّق الشرط

ثانياً ورفع المانع ثالثاً، وحينئذ يتحقّق المقتضى في الخارج؛ فلا تحرق النار الورقة إلاّ إذا وجدت النار والورقة، وحصل التماس بينهما، ولم تكن الورقة رطبة غير قابلة للاحتراق.

وعلى هذا فإنّ شروط الشفاعة وإن توفّرت من قبيل إنّ الله تعالى رحيم غفور توّاب رؤوف كريم، ومن قبيل توسّط الشفيع المأذون له، إلاّ أنّه لابدّ مع ذلك من كون القابل (أي العبد المذنب) الذي يستشفع له خالٍ من الموانع التي تمنع تحقّق الشفاعة في حقّه، وهذا ما يعبَّر عنه بشرط قابلية القابل. فلا تفعل الشفاعة فعلها ولا يشمل الغفران الإلهي البعض من العباد، لا لضيق في فاعلية الفاعل بل لعدم قابلية القابل الذي لا يستحقّ العفو والمغفرة؛ لوجود المانع فيه.

وما الشفاعة في هذا الأمر إلاّ كالمرآة التي وان كانت وظيفتها عكس صور الأشياء إلاّ أنّها لا تقوم بهذه الوظيفة إلاّ إذا كانت نظيفة وخالية من الرين والأوساخ، وهكذا بعض الذنوب كالشرك فإنّها رين ووسخ تمنع صاحبها من أن يكون قابلاً للعفو والمغفرة الإلهية ﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[1].

وأمّا حال العبد الذي يحرم الشفاعة لضيق قابليّته، فهو من قبيل الطفل الصغير الذي يجلس أمام عالم كبير فلا يستطيع هذا العالم أن يوصل علمه إلى هذا الطفل لا لنقص في علم العالم بل لعدم تمكّن الطفل من أخذ العلم لقصور في قابليته على التعلّم. ومن قبيل رميك

(١) المطفّفين: ١٤.

لقطعة من الحجر ثمّ لقطعة من الورق حيث ستجد أنّ المسافة التي قطعتها قطعة الحجر أكبر من المسافة التي قطعتها قطعة الورق، وليس السبب وراء ذلك هو النقص في فاعلية الفاعل لأنّه واحد هنا، بل لقابلية القابل المختلفة، كما هو واضح.

أهمّ النظريات في تفسير فعل الشفيع

تشكّل الملاحظات التي ذكرناها سابقاً والتي وردت في ثنايا بحوث العديد من العلماء، مقدّمة مهمّة لفهم النظريات المطروحة في تفسير فعل الشفيع، ومن أهمّ هذه النظريات:

النظرية الأولى: للعلاّمة الطباطبائي

لخّص العلاّمة قدس سره نظريته في بيان حقيقة فعل الشفيع بقوله: «بل الشفيع بعدما يسلم جميع الجهات الثلاثة المذكورة (والتي لا تجعل عمله عملاً جزافاً) إنّما يتمسّك: إمّا بصفات في المولى الحاكم توجب العفو والصفح كسؤدده وكرمه وسخائه وشرافة محتده، وإمّا بصفات في العبد تستدعي الرأفة والحنان وتثير عوامل المغفرة كمذلّته ومسكنته وحقارته وسوء حاله، وإمّا بصفات في نفسه أعني نفس الشفيع من قربه إلى المولى وكرامته وعلوّ منزلته عنده...»[1].

ومن هنا يتبيّن أنّ تأثير الشفيع في رأي العلاّمة قدس سره إنّما يتمّ

(١) **الميزان**، للطباطبائي: ج١، ص١٥٩.

من خلال أحد أُمور أو طرق ثلاثة على سبيل «مانعة الخلو» التي لا يخلو الواقع من أحدها وقد تجتمع لأنّها ليست بـ «مانعة الجمع»، وهي:

الطريق الأوّل: ويتمّ من خلال تمسّك الشفيع بصفات في المولى من قبيل رأفته ورحمته وعفوه ونحو ذلك، بحيث يخاطب المولى قائلاً: إلهي وسيّدي، وإن صحّ أنّ هذا العبد يستحقّ العقاب بمقتضى عمله الخاطئ وذنبه، وينبغي أن يعاقب بمقتضى عدلك، ولكنّك لست عادلاً فقط، بل أنت رؤوف، رحيم، غفور، كريم أيضاً، اللهمّ فعامل هذا العبد بمقتضى اسمك الكريم واسمك الرؤوف واسمك الرحيم لا بمقتضى اسمك العادل (**اللهمّ عاملنا بفضلك ولا تعاملنا بعدلك**).

ولمزيد من البيان نقول: إنّ الله سبحانه وتعالى، إذا أراد أن يعامل موجوداً بمقتضى اسمه المحيي فإنّه يحييه، وإذا عامله بمقتضى اسمه المميت يميته، وإذا عامله بمقتضى اسمه الشافي يشافيه، وباسمه المنتقم ينتقم منه، فإنّ للأسماء والصفات الإلهية المختلفة آثاراً مختلفة وإن كان المميت والمحيي والشافي والمنتقم واحداً وهو الله سبحانه وتعالى.

فلو أردت الشفاء – مثلاً – فإنّك تطلب ذلك من الله تعالى من خلال اسمه «الشافي» وتدعوه بهذا الاسم، لا باسم المميت أو المعاقب أو المنتقم.

وعلى هذا فإنّ الشفيع يطلب من الله سبحانه وتعالى أن يعامل

العبد العاصي من خلال اسمه الرحيم والرؤوف والكريم ووفق قانون الإحسان والرأفة والمغفرة، لا من خلال اسم العادل وقانون العدالة فقط.

وحينئذ لن يكون اسم العادل هو منشأ القضاء والحكم بما هو فرد بل يضمّ إليه ويشفع بأسماء أُخرى من أسماء الله وصفاته كصفة الرحيم والرؤوف والكريم والمحسن....

ومن الواضح أنّ هذا الطريق طريق يرتبط بفاعلية الفاعل؛ لأنه يوسّع دائرة هذه الفاعلية من خلال التوسّل بالأسماء والصفات الإلهية الأخرى ولا يجعلها مقتصرة على اسم العادل وصفة العدالة فقط.

الطريق الثاني: ويتمّ من خلال الاسترحام بصفات في العبد كأن تبيّن مسكنته وضعفه وجهله، حيث يخاطب الشفيع المولى بقوله: إلهي وسيّدي، إنّ هذا العبد وإن فعل ما فعل إلاّ أنّ فعله هذا لم يصدر منه عن تكبّر أو أنانية أو عصيان أو جحود بل هو عبد مسكين، مستكين، حقير، فقير، ضعيف جاهل....

ومن الواضح أنّ صفات العبد هذه تستدعي أن يعامله سبحانه وتعالى من خلال اسم الرؤوف الرحيم، لا من خلال اسم العادل أو المنتقم.

ولذا ورد في القرآن الكريم ما يدلّ على أنّ الله تبارك وتعالى لا يرحم المعاند أبداً، ولابدّ لمن يريد نيل رحمته وكرمه من استرحامه

عزّ وجلّ، حتّى قال بعض أهل المعرفة، إذا سألني الله تعالى يوم القيامة: ما غرّك؟ أقول: كرمك، فلولا علمي أنّ لي ربّاً كريماً لما عصيته؛ فإنّ الكريم يُتجرّأ عليه ويعصى لأنّه يعفو ويغفر بكرمه.

إنّ طريق الاسترحام بصفات العبد طريق يرتبط بقابلية القابل، حيث يحاول الشفيع هنا أن يوسّع من دائرة هذه القابلية لتعمّ العبد المذنب رحمةُ المولى ورأفته وكرمه تبارك وتعالى.

وقد وردت الإشارة في دعاء أبي حمزة الثمالي المرويّ عن الإمام السجّاد عليه السلام إلى كلا الطريقين السابقين ونعني بهما طريق التمسّك بصفات المولى وطريق الاسترحام بصفات العبد.

فحينما يناجي الإمام عليه السلام الله تبارك وتعالى، يذكر له كلّ صفات الكمال والعظمة ويتوسّل بها، فيقول عليه السلام:

«... لأنّك يا ربّ خير الساترين وأحكم الحاكمين وأكرم الأكرمين ستّار العيوب غفّار الذنوب علاّم الغيوب تستر الذنب بكرمك وتؤخّر العقوبة بحلمك، فلك الحمد على حلمك بعد علمك وعلى عفوك بعد قدرتك، ويحملني ويجرّئني على معصيتك حلمك عنّي ويدعوني إلى قلّة الحياء سترك عليّ ويسرّعني إلى التوثب على محارمك معرفتي بسعة رحمتك وعظيم عفوك،... يا حليم يا كريم يا حي يا قيّوم يا غافر الذنب يا قابل التوب يا عظيم المنّ يا قديم الإحسان... يا ربّ هذا مقام من لاذ بك واستجار بكرمك وألف إحسانك ونعمك وأنت الجواد الذي لا يضيق عفوك ولا ينقص فضلك ولا تقلّ رحمتك وقد توثّقنا منك بالصفح القديم

والفضل العظيم والرحمة الواسعة. أفتراك يا ربّ تخلف ظنوننا أو تخيّب آمالنا، كلاّ يا كريم فليس هذا ظنّنا بك ولا هذا فيك طمعنا...»[1].

إنّ هذا اللحن من الطلب والتوسّل بهذه الأسماء والصفات الإلهية يقتضي أن يعامل الله تبارك وتعالى عبده بمقتضى اسمه المتفضّل والكريم والمحسن....

وأمّا حينما يأتي الإمام عليه السلام إلى ذكر العبد في قبال الله تبارك وتعالى يقول عليه السلام: «**... سيّدي أنا الصغير الذي ربّيته وأنا الجاهل الذي علّمته وأنا الضالّ الذي هديته وأنا الوضيع الذي رفعته وأنا الخائف الذي آمنته والجائع الذي أشبعته والعطشان الذي رويته والعاري الذي كسوته والفقير الذي أغنيته والضعيف الذي قوّيته والذليل الذي أعززته والسقيم الذي شفيته والسائل الذي أعطيته والمذنب الذي سترته والخاطئ الذي أقلته وأنا القليل الذي كثّرته والمستضعف الذي نصرته وأنا الطريد الذي آويته... إلهي لم أعصك حين عصيتك وأنا بربوبيتك جاحد ولا بأمرك مستخفّ ولا لعقوبتك متعرّض ولا لوعيدك متهاون، لكن خطيئة عرضت وسوّلت لي نفسي وغلبني هواي وأعانني عليها شقوتي وغرّني سترك المرخى عليّ، فقد عصيتك وخالفتك بجهدي، فالآن من عذابك من يستنقذني ومن أيدي الخصماء غداً من يخلّصني وبحبل من أتّصل إن أنت قطعت حبلك عنّي، فواسوأتا على ما أحصى كتابك من عملي الذي لولا ما أرجو من كرمك وسعة رحمتك ونهيك إيّاي عن**

(١) **مفاتيح الجنان**، للقمّي، طبعة سيّد الشهداء ـ قم: ص١٨٨.

القنوط لقنطت عندما أتذكّرها، يا خير من دعاه داع وأفضل من رجاه راج...»[1].

وهكذا لا يبقى للإمام عليه السلام مع ما يذكره من هذه الصفات شيء قبال العظمة الإلهية وإن كان عليه السلام هو كلّ شيء قبال عالم الإمكان، فكيف – إذن – بغيره من العباد.

ومن هنا اقتضى هذا الطريق الذي تضمّن هذه الدرجة من الاسترحام – كما اقتضى الطريق السابق – أن يعامل الله تبارك وتعالى عباده بمقتضى رحمته وشفقته وإحسانه وكرمه، لا بمقتضى عدله وعقابه.

الطريق الثالث: ويتمّ من خلال تمسّك الشفيع بصفات في نفسه من قبيل قربه من الله تبارك وتعالى وكرمه عليه ومنزلته منه، فيقول: إلهي وسيّدي بمنزلتي وقربي منك وكرامتي عليك إلاّ ما استجبت لطلبي ولبّيت حاجتي في الصفح عن هذا العبد المذنب وفي خلاصه من العقاب.

وقد مرّ علينا سابقاً، أنّ لشخص الشفيع وصفاته دوراً في تحقّق أثر الشفاعة وقبولها، فليس كلّ أحد له حقّ الشفاعة وليس للشفعاء جميعاً درجة واحدة في هذا الأمر، كما سيأتي بحثه، في بحث الشفعاء وصفاتهم.

---

(١) **مفاتيح الجنان**، للقمّي، ط سيّد الشهداء ـ قم: ص١٩١ .

النظرية الثانية: للشيخ جوادي آملي

يخلص شيخنا الأستاذ جوادي آملي حفظه الله تعالى في نظريّته إلى أنّ تأثير الشفيع إنّما يتمّ من خلال طريقين اثنين فقط، وهما:

الطريق الأوّل: طريق التمسّك بصفات المولى تبارك وتعالى.

الطريق الثاني: طريق التمسّك بصفات العبد.

غير أنّه لا يحقّ لكلّ أحد أن يسأل الله تبارك وتعالى الشفاعة لغيره، بل إنّ هذا الأمر محصور فيمن له الكرامة والمنزلة عند الله سبحانه وتعالى.

فليس الطريق الثالث الذي ذكره العلاّمة قدس سره – ونعني به طريق التمسّك بصفات الشفيع نفسه – طريقاً آخر في عرض الطريق الأوّل والثاني في نظر الشيخ الأملي، بل هو في حقيقته صفات الشفيع ومقاماته ودرجاته التي تحقّق له مقدّمات أن يسأل الله تبارك وتعالى الشفاعة لغيره.

النظرية الثالثة: منشأ الشفاعة العبد نفسه

تقوم هذه النظرية على أساس أنّ منشأ الشفاعة هو نفس العبد لا غيره. فهي تؤكّد كسابقتيها من أنّ الشفاعة لا تبطل مولوية المولى ولا عبودية العبد ولا قانون الجزاء والتبعة بل إنّ أثرها يقوم على إخراج العبد من كونه موضوعاً لحكم معيّن إلى حكم آخر.

غير أنّها ترى أنّ المرجع في هذا الإخراج والمؤثّر فيه هو العبد

المشفوع له، فهو الذي يهيئ المقدّمات، ويوجد الشرائط ويرفع الموانع من أجل أن يستحقّ شفاعة الشافعين.

ولعلّ في بعض كلمات العلاّمة قدس سره وشيخنا الأستاذ جوادي آملي إشارات إلى هذا المعنى أيضاً.

فالإنسان الذي يريد أن يكون مستحقّاً لشفاعة أشفع الشافعين تبارك وتعالى لابدّ أن يرفع المانع من ذلك وهو (الشرك) وأن يوجد الشرط اللازم وهو (الإسلام)؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِـهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[1].

ولو أراد أن يكون مشفوعاً له من قبل الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله والأئمّة الأطهار عليهم السلام فلابدّ من رفع المانع وهو العناد وعدم الإيمان بالرسول صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام وأن يوجد الشرط باعتقاده به صلى الله عليه وآله وبوجوب الولاية والطاعة لأهل بيته عليهم السلام، وهكذا....

فالموانع المختلفة – إذن – تمنع من تحقّق الشفاعات المختلفة ولابدّ من تحديد هذه الموانع وإزالتها من قبل العبد نفسه، وبغير ذلك يُحرم نعمة العفو والغفران الإلهي، لا لقصور في فاعلية الفاعل، بل لضيق في قابلية القابل، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

إذن، الدخول تحت اسم الله الرحيم والكريم والمحسن وما شابه ذلك، والخروج من تحت اسم الله العادل والمنتقم وما شابه متروك

(١) النساء: ٤٨.

للإنسان ذاته ومرتبط به من حيث اعتقاده أو ملكاته أو أقواله أو أفعاله أو جميعها، وما حقيقة فعل الشفيع وأثره إلاّ هذه الأمور وهي التي تفسح المجال لبعض الملائكة أو لبعض عباد الله الصالحين من الأنبياء والأئمّة والمؤمنين من أن يشفعوا ويطلبوا العفو والمغفرة له. ويطّرد هذا الأمر في كلّ أفعال هذا النظام على مستوى التكوين والتشريع.

ومن هنا أيضاً يُفهم قول أهل المعرفة في بيان قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا الإنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحاً فَمُلاَقِيهِ﴾[1] من أنّ الجميع يلاقون الله تبارك وتعالى وأنّ المرجع إليه عزّ وجلّ ﴿إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾[2]، ولكن كلّ يلاقيه بحسب اعتقاده وعمله، فمن كان مشركاً سيئ العمل يلاقيه في (شديد العقاب) ومن كان مؤمناً صحيح الاعتقاد وصالح العمل يلاقيه في (الغفور) و (الرحيم) و (الرؤوف) و (المحسن) ونحو ذلك.

أثر الشفاعة بالحكومة لا بالمضادّة

تبيّن ممّا سبق أنّ الشفيع - أيّاً كان - إنّما يعمل على تخليص القابل من الموانع بالطريقة المناسبة ليخرجه خروجاً موضوعياً تخصّصياً - لا خروجاً حكمياً تخصيصياً - من دائرة العقوبة إلى دائرة عدم استحقاقها.

---

(١) الانشقاق: ٦.

(٢) البقرة: ١٥٦.

وإلى هذا أشار العلاّمة قدس سره بقوله: «ومن هنا يظهر للمتأمّل أنّ الشفيع إنّما يحكم (من الحكومة) بعض العوامل المربوطة بالمورد، المؤثّرة في رفع العقاب مثلاً من صفات المشفوع عنده أو نحوها على العامل الآخر الذي هو سبب وجود الحكم وترتّب العقاب على مخالفته، ونعني بالحكومة أن يخرج مورد الحكم عن كونه مورداً بإدخاله في مورد حكم آخر فلا يشمله الحكم الأوّل؛ لعدم كونه من مصاديقه، لا أن يشمله فيبطل حكمه بعد الشمول بالمضادّة كإبطال الأسباب المتضادّة في الطبيعة بعضها حكم بعض بالمعارضة والغلبة في التأثير، فحقيقة الشفاعة التوسّط في إيصال نفع أو دفع شرّ بنحو الحكومة دون المضادّة»[١].

ومن موارد هذه الحكومة ما ذكره قدس سره بعد ذلك من قوله تعالى: ﴿إِلاَّ مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَالِحاً فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَات﴾[٢] حيث إنّ تبدّل السيّئات إلى حسنات قد يحصل بغير التوبة وقد يحصل بها.

فلو عصى الإنسان ربّه لاستحقّ العقوبة بمقتضى قانون العدالة الإلهية ولكنّه لو تاب واستغفر لما استحقّ العقاب؛ لأنّه سيكون مشمولاً لقانون آخر هو قانون التوبة ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَحِيماً﴾[٣].

(١) **الميزان**، للطباطبائي: ج١، ص١٥٩.
(٢) الفرقان: ٧٠.
(٣) النساء: ٦٤.

وهكذا يكون للتوبة دور الشفيع بل هي أنجح شفيع؛ لقول أمير المؤمنين عليه السلام: «**لا شفيع أنجح من التوبة**»[١].

ومن هنا يتبيّن أنّ الشفيع على نحوين، فهو إمّا موجود من الموجودات كالملائكة والأنبياء والأئمّة عليهم السلام والمؤمنين، أو عمل من أعمال الإنسان نفسه كالتوبة مثلاً.

ثمّ إنّ التوبة وكما هو واضح لا ترفع العقاب فقط بل تبدّل السيّئات إلى حسنات وورد في بعض الأدعية «**يبدّل حسناتهم درجات**» ولعلّ في هذا إشارة إلى أنّ جزاءهم ليس كمّياً فقط أُشير إليه بالحسنات بل هو جزاء كيفيّ أيضاً من خلال الدرجات التي يُعطَونها حيث إنّ الله سبحانه وتعالى يبدل سيّئاتهم حسنات ويبدل حسناتهم درجات.

ولا ينحصر الأمر في طرق تبديل السيّئات إلى الحسنات بل قد يحدث العكس فيما لو عمل العبد عملاً خاطئاً أو ارتكب ذنباً أو اعتقد اعتقاداً خاطئاً، فلو أشرك المؤمن – والعياذ بالله – فسوف يُحبَط عمله ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾[٢].

فله سبحانه وتعالى أن يبدّل عملاً بدل عمل كما أنّ له أن يجعل العمل الموجود عدماً؛ قال تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾[٤].

---

(١) **الكافي**: ج ٨ ص ١٨ من خطبة لأمير المؤمنين عليه السلام تسمى بالوسيلة.

(٢) الأنعام: ٨٨.

(٣) الفرقان: ٢٣.

(٤) محمّد: ١٠.

وقد أورد صاحب تفسير الصافي قدس سره في ذيل الآية المباركة ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا...﴾ عدّة روايات من باب التطبيق وذكر المصداق، منها: ما ورد في القمّي عن الإمام الباقر عليه السلام قال: «**يبعث الله يوم القيامة قوماً بين أيديهم نور كالقباطي ثمّ يقول له كن هباءً منثوراً. ثمّ** قال: **أما والله إنهم كانوا يصومون ويصلّون ولكن كانوا إذا عرض لهم شيء من الحرام أخذوه، وإذا ذُكر لهم شيء من فضل أمير المؤمنين عليه السلام أنكروه. قال: والهباء المنثور هو الذي تراه يدخل البيت في الكوّة من شعاع الشمس**»[(١)].

وفي البصائر عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه سئل: أعمال مَن هذه؟ فقال: «**أعمال مبغضينا ومبغضي شيعتنا**»[(٢)].

والحقّ والإنصاف أنّ إنكار فضائل علي عليه السلام مرجعه إلى الجحود والعناد، فإذا كان كذلك فلا ثمرة لعمل المعاند الجاحد ولا يدخل الجنّة من كان في قلبه ذرّة بغض وعناد وإنكار لأهل البيت عليهم السلام، ففي الخصال عن أبي عبدالله عن أبيه عن جدّه عن علي عليهم السلام قال: «**إنّ للجنّة ثمانية أبواب**... إلى أن قال: **وباب يدخل منه سائر المسلمين ممّن يشهد أن لا إله إلاّ الله ولم يكن في قلبه مقدار ذرّة من بغضنا أهل البيت**»[(٣)].

---

(١) **تفسير الصافي**، للفيض الكاشاني: ج٤، ص١٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) **الخصال**، للصدوق: ج٢، باب الثمانية، ح٦.

ومن موارد الحكومة أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِـهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[١] والآية على ما يذكر العلاّمة قدس سره[٢] في غير مورد الإيمان والتوبة قطعاً فإنّ الإيمان والتوبة يغفر بهما الشرك أيضاً كسائر الذنوب...

ثمّ إنّ له سبحانه وتعالى أن يكثّر القليل؛ وذلك قوله تعالى: ﴿أُوْلَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِـالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[٤].

كما أنّ له تعالى أن يجعل المعدوم موجوداً ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِـإِيمَان أَلْحَقْنَا بِـهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْء كُلُّ امْرِئ بِـمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾[٥].

ولا يقتصر هذا الأمر – ونعني به خروج المورد عن كونه مصداقاً وموضوعاً لحكم ما، إلى حكم آخر – على الجانب التشريعي من الشفاعة فقط، بل يعمّ الجانب التكويني أيضاً.

فقد ينحبس المطر وتجدب الأرض حين لا يستحقّ أهلها نزول المطر عليهم، وحينئذ تكون صلاة الاستسقاء من المستحبّات الأكيدة

(١) النساء: ٤٨.
(٢) **الميزان**: ج١، ص١٦١.
(٣) القصص: ٦٥.
(٤) الأنعام: ١٦٠.
(٥) الطور: ٢١.

لهم، حيث يخرجون وبتلك الطريقة الخاصّة فيفصلون بين الأطفال وأُمّهاتهم ويبكون ويتضرّعون ويصلّون صلاة الاستسقاء من أجل نزول المطر عليهم.

إنّ هذه الصلاة لا تُنزِل على هؤلاء الناس المطر من غير سحاب وعن غير الطريق الطبيعي، بل تكون سبباً في أن يبعث الله سبحانه وتعالى لهم السحاب والرياح اللواقح فينزل عليهم المطر.

فصلاة الاستسقاء شفيع ولكنّه لا يبطل القوانين الإلهية، فالمولى يبقى مولى والعبد يبقى عبداً، ومع بعض الذنوب لا يستحقّ الناس نزول المطر من دون صلاة الاستسقاء، ومعها قد يستحقّون أن يمطرهم الله سبحانه وتعالى.

وهكذا في صلة الرحم التي تطيل العمر، فإنّ الله تبارك وتعالى وإن كان قادراً على إطالة عمر الإنسان من دون صلة الرحم، ولكنّه عزّ وجلّ جعل لطول العمر أسباباً منها هذه الصلة، فهي – إذن – شافع في إطالة العمر، ومن دونها لا تشمل الإنسان هذه النفحة وهذه النعمة الإلهية.

ومثل صلة الرحم الدعاء، فإنّ الإنسان إذا أراد أن يكون مشمولاً ببعض فيوضات الله تعالى وعناياته، فلابدّ له من تحقيق الشروط الخاصّة بذلك ومنها التضرّع والدعاء.

ولا ينبغي التصوّر أنّ ألفاظ الدعاء ما هي إلاّ لقلقة لسان وأنّ الله تعالى أعلم بحال عبده وإن لم ينطق بهذه الكلمات، فإنّ هذا التصوّر

خاطئ، إذ لعلّ الله تعالى قد جعل رحمته وعنايته الخاصّة مرتبطة بتكرار هذه الألفاظ، ولعلّ هذا التكرار قائم على أُسس في نظام التكوين.

وقد ورد في الأثر أنّ أحدهم سأل الإمام عليه السلام عن السبب في أنّ الكعبة مربّعة؟ فأجابه عليه السلام: لأنّ البيت المعمور كذلك. فقال: ولِمَ كانت قوائم البيت المعمور أو أركانه أربعة؟ فقال عليه السلام: لأنّ قوائم العرش أربعة. فقال: ولِمَ كانت قوائم العرش أربعة؟ فقال عليه السلام: لأنّ الله سبحانه وتعالى يقول: **سبحان الله والحمد لله ولا إله إلاّ الله والله أكبر**[1].

إذن، فهذه الرباعية لم تكن إلاّ باعتبار التنزيه وإثبات كلّ صفات الجلال والكمال لله تبارك وتعالى، ولم تكن أمراً جزافياً وبلا حكمة.

وعلى كلّ حال فإنّ الله سبحانه يفعل ما يشاء ولا رادّ لحكمه.

نعم إنّما يفعل لمصلحة مقتضية، وعلّة متوسّطة، ومن جملة هذه العلل والأسباب المتوسّطة شفاعة الشافعين من أنبيائه وأوليائه وغيرهم ممّن أذن لهم بالشفاعة من غير ظلم ولا جزاف.

---

(١) **علل الشرائع**، للشيخ الصدوق رحمه الله (٣٠٥ – ٣٨١ هـ): ج ٢ ص ٣٩٨ ح ٢ ١٣٨ – باب العلّة التي من أجلها سمّيت الكعبة كعبة، منشورات مكتبة الداوري، قم، إيران.

البحث الثالث

الشفعاء

نتحدّث في هذا البحث عمّن تقع منهم الشفاعة (أي الشفعاء) فإنّ لكلّ قسم من أقسام الشفاعة التكوينية والتشريعية شفعاء، وهم:

أوّلاً: شفعاء الشفاعة التكوينية

وشفعاء هذا القسم هم: كلّ الأسباب التي جعلها الله وتعالى والتي تترتّب عليها مسبَّباتها الخارجية.

فالماء والهواء والطعام، وكلّ الوجودات والأسباب الوسطية التي تقع بينه تعالى وبين تحقّق المسبَّب خارجاً هي شافع على مستوى التكوين، وقد مرّ بيان هذا سابقاً.

ثانياً: شفعاء الشفاعة التشريعية

وقبل الحديث عن شفعاء هذا القسم من الشفاعة، نشير إلى أنّ هذه الشفاعة تنقسم إلى قسمين أيضاً وهما:

أ: الشفاعة التشريعية في الدنيا

وتكون هذه الشفاعة على مستوى دفع العقاب لا رفعه، لأنّ النشأة الدنيا ليست نشأة العقوبة «**اليوم عمل ولا حساب**»[1] وهكذا يأتي الإنسان يوم القيامة وهو غير مستحقّ للعقاب الذي رفع عنه بسبب ما قام به الشفيع – نفسه أو غيره – من عمل في الحياة الدنيا.

وقد يلتبس الأمر على البعض من خلال ما يجده من ترابط بين العقوبة والشفاعة، فيتساءل عن الحاجة إلى الشفاعة في الدار الدنيا مع أنّها ليست بدار عقاب؟

وللجواب على هذا التساؤل نقول: إنّه وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من أنّ أثر الشفاعة في الحياة الدنيا هو على مستوى دفع العقاب لا رفعه، فإنّ الذنوب التي يقترفها الإنسان لا تقتصر آثارها على مقطع معيّن من مقاطع حركته بل تمتدّ إلى مقاطع متعدّدة منها.

وتعتبر الحياة الدنيا، هي المقطع الأوّل الذي يظهر فيه هذا التأثير.

ثمّ وقت الاحتضار، حتّى ورد أنّ للمؤمن احتضاراً وللكافر احتضاراً لا يتساويان فيه.

ثمّ في البرزخ، ثمّ في المحشر، ثمّ عند الميزان، وتطاير الكتب، ثمّ عند الصراط المستقيم، ثمّ عند الحوض، ثمّ آخر هذه المواقف هو

---

(١) **الكافي** للكليني: ج٨ ص٥٨، من خطبة لأمير المؤمنين عليه السلام.

الموقف المرتبط بالجحيم ونار جهنّم.

وفي ضوء هذه الحقيقة نفهم ما ورد في دعاء ليلة عرفة: «**ياأقدر الأقدرين اغفر لي الذنوب التي تغيّر النعم**»[١] ومن الواضح أنّ هذه النعم هي نعم الحياة الدنيوية مادّية كانت أو معنوية، ومن أعظم النعم المعنوية هي نعمة الإمامة والولاية؛ قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾[٢]، ومن هنا قال المحقّقون إنّ النعمة المطلقة من غير تقييد في القرآن الكريم هي نعمة الإمامة والولاية.

وهكذا يستمرّ الدعاء: «**واغفر لي الذنوب التي تورث الندم واغفر لي الذنوب التي تورث السقم واغفر لي الذنوب التي تهتك العصم واغفر لي الذنوب التي تردّ الدعاء واغفر لي الذنوب التي تحبس قطر السماء واغفر لي الذنوب التي تعجّل الفناء واغفر لي الذنوب التي تكشف الغطاء واغفر لي الذنوب التي لا يغفرها غيرك ياالله، واحمل عنّي كلّ تبعة لأحد من خلقك...**»[٣].

ومثل هذا ما ورد في دعاء «كميل بن زياد» الذي علّمه إيّاه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام:

«**اللهمّ اغفر لي الذنوب التي تهتك العصم، اللهمّ اغفر لي الذنوب التي**

(١) **مفاتيح الجنان**، دعاء ليلة عرفة، ط: سيّد الشهداء قم: ص٢٥٦.
(٢) المائدة: ٣.
(٣) **مفاتيح الجنان**، دعاء ليلة عرفة، ط: سيّد الشهداء قم: ص٢٥٦.

تنزل النقم، اللهمّ اغفر لي الذنوب التي تغيّر النعم، اللهم اغفر لي الذنوب التي تحبس الدعاء اللهمّ اغفر لي الذنوب التي تنزل البلاء اللهمّ اغفر لي كلّ ذنب أذنبته وكلّ خطيئة أخطأتها، اللهمّ إنّي أتقرّب إليك بذكرك وأستشفع بك إلى نفسك وأسألك بجودك...»[١].

وقد ورد أنّ سائلاً سأل الإمام عليه السلام عن سرّ عدم توفيقه – أي السائل – لقيام صلاة الليل، فأجابه الإمام عليه السلام أنّ هذا بسبب ذنوب النهار.

وعن الأكابر من علمائنا أنّ سرّ عدم توفيق الإنسان إلى التركيز في صلاته هو انشغاله بالخواطر غير الرحمانية في كلّ أوقاته فإذا أراد تبديلها إلى خواطر رحمانية أثناء الصلاة لم يستطع.

ومن هنا نفسّر ما يحصل لبعض الناس من توفيق للأعمال الصالحة والنافعة ولفعل الخير أحياناً وكأنّه يعيش في جنّة متحرّكة ثمّ ما يلبث أن يتبدّل حاله فلا يستطيع الإتيان بشيء من تلك الأمور، وما ذلك إلاّ بسبب الأعمال التي تصدر منه، فمنها ما يكون سبباً للتوفيق ومنها ما يمنعه.

وعلى كلّ حال، فإنّ البذرة الأساس للشفاعة لابدّ أن تكون في هذه الدنيا لأنّ «**الدنيا مزرعة الآخرة**»[٢] فإن الإنسان من خلال هذه

(١) دعاء كميل، **مفاتيح الجنان**، ط: سيّد الشهداء ـ قم: ص ٦٣.

(٢) **عوالي اللآلي**، ابن أبي جمهور الأحسائي (ت: ق ١٠ هـ): ج ١ ص ٢٦٧ الفصل العاشر – في أحاديث تتضمّن شيئاً من الآداب الإسلامية – الناشر: مطبعة سيد الشهداء، قم، إيران، سنة الطبع ١٤٠٥ هـ.

الدنيا يصل إلى تلك المقامات العالية، فإذا لم يوفّق هنا فلا توفيق له؛ ومن ثمّ قال الإمام علي عليه السلام لمن سمعه يذمّ الدنيا، بأنّ هذه الدنيا سوف يربح فيها قوم ويخسر آخرون ومن أراد أن يذمّ فلا يذمّ إلاّ نفسه[١].

والخلاصة، فإنّ حاجة الإنسان إلى الشفاعة حاجة ثابتة وعلى طول خطّ حركته لأنّ آثار الذنوب التي يرتكبها ليست مختصّة بنار جهنّم فقط، وإنّما هي عامّة وشاملة لكلّ مراحل حياته، التي تبدأ من الدنيا وتستمرّ معه إلى الموقف الأخير من مواقف القيامة التي ذكرت الروايات أنّها خمسون موقفاً، وكلّ موقف ألف سنة ﴿وَإِنَّ يَوْماً عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَة مِمَّا تَعُدُّونَ﴾[٢] و ﴿فِي يَوْم كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَة﴾[٣]، ولابدّ للإنسان أن يعبرها آنذاك، فمن وفّق في هذه الدنيا واستحقّ شفاعة الشافعين فيها واستطاع أن يتجاوز المحرّمات ويفعل الصالحات ويسلك الطريق الحقّ، تجاوز تلك العقبات والمواقف كالبرق الخاطف، ومن تلكّأ في هذه الدنيا وتثاقل، تلكّأ هناك وتثاقل لا محالة.

---

(١) انظر: **نهج البلاغة**، باب المختار من حكم أمير المؤمنين عليه السلام، رقم ١٣١، دار الهجرة للنشر، قم، إيران.

(٢) الحجّ: ٤٧.

(٣) المعارج:٤.

ب: الشفاعة التشريعية في الآخرة

وتكون هذه الشفاعة على مستوى رفع العقاب الذي يستحقّه العبد المذنب يوم القيامة فيما لو تُرك وذنبه من دون تدخّل الشفيع، لأنّ تلك النشأة نشأة الحساب والعقاب «**وغداً حساب بلا عمل**»(١).

وأمّا شفعاء قسمي الشفاعة التشريعية فهم:

١ ـ شفعاء الشفاعة التشريعية في الدنيا

أ: الملائكة

فهناك العديد من الآيات التي تثبت هذه الحقيقة في القرآن الكريم، منها:

• قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾(٢).

• وقوله تعالى: ﴿وَالْمَلاَئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الأَرْضِ أَلاَ إِنَّ اللهَ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾(٣).

ولأنّ الملائكة لا يسبقون الله تعالى بالقول ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ

(١) **الكافي** للكليني: ج٨ ص٥٨، من خطبة لأمير المؤمنين عليه السلام.
(٢) غافر: ٧.
(٣) الشورى: ٥.

وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لاَ يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[١] فهم لا يستغفرون إلاّ لمن أذن الله لهم أن يستغفروا له، وفي إذنه تعالى لهم في ذلك دليل على أنّه تبارك وتعالى يريد أن يقبل هذا الاستغفار ويريد أن يستجيب له، وإلاّ لكان هذا الإذن لغواً وعبثاً، وتعالى الله عن ذلك.

ثمّ إنّ قوله تعالى: ﴿... وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الأَرْضِ...﴾[٢] مطلق يوسّع دائرة من يستغفر لهم الملائكة فيشمل الكافر والمنافق والمشرك بالإضافة إلى من ارتضى الله دينهم من المؤمنين، فكيف نوفّق بين هذا القول وبين قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾[٣]، الذي حدّد هذه الدائرة بمن آمن دون غيرهم.

قد يقال بأنّه لا تنافي بين الآيتين فلا حاجة إلى الرجوع إلى التقييد والإطلاق لأنّهما مثبتتان ولا تنافي بين المثبتات – على حدّ قول الأصوليين – فالأولى تثبت دائرة واسعة لمن يشفع لهم، والثانية تثبت دائرة أضيق.

غير أنّ هذا القول لا يصار إليه؛ لقيام عدّة أدلّة على خلافه، إمّا لتقييد الإطلاق في آية سورة الشورى أو لنفي الإطلاق أساساً، ومن هذه الأدلّة:

---

(١) الأنبياء: ٢٦ ـ ٢٧.

(٢) الشورى: ٥.

(٣) غافر: ٧.

الدليل الأوّل: هو ما ورد في سورة الأنبياء ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لاَ يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[١] فالملائكة - إذن - لا يسبقون الله تعالى بالقول ولا يخرجون عن أمره، ومن البديهي أن لا يأذن الله تعالى ولا يأمر بأن يُستغفر للمشرك؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ..﴾[٢] وقال: ﴿وَلاَ يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾[٣] وقال: ﴿فَإِنَّ اللهَ لاَ يَرْضَى عَنْ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾[٤] - أي المنافقين - .

ومن هنا، فإنّنا حتّى لو فرضنا أنّ آية سورة الشورى مطلقة فلابدّ من تقييدها بآية سورة الأنبياء.

الدليل الثاني: ويبتني هذا الدليل على قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى﴾[٥] وحيث إنّ الله تعالى بيّن أنّه لا يرضى لعباده الكفر ﴿وَلاَ يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾[٦] وأنّه لا يرضى عن القوم الفاسقين والمنافقين ﴿فَإِنَّ اللهَ لاَ يَرْضَى عَنْ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾[٧] فيتحصّل عندنا أنّ الملائكة لا يشفعون للكفّار والفاسقين والمنافقين وأنّه لابدّ لنا من

(١) الأنبياء: ٢٦ ـ ٢٧.
(٢) النساء: ٤٨.
(٣) الزمر: ٧.
(٤) التوبة: ٩٦.
(٥) الأنبياء: ٢٨.
(٦) الزمر: ٧.
(٧) التوبة: ٩٦.

تقييد آية سورة الشورى ﴿.. وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الأَرْضِ..﴾[١] بقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَشْفَعُونَ إلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى﴾[٢]. فلا تبقى تلك الآية على إطلاقها.

الدليل الثالث: يقوم هذا الدليل على القول بأنّ آية: ﴿وَالْمَلاَئِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الأَرْضِ...﴾[٣]، لا إطلاق فيها أساساً، لأنّ المراد من قوله تعالى: ﴿.. لِمَنْ فِي الأَرْضِ..﴾ ليس مطلق من في الأرض، بل الذين آمنوا منهم والذين هم مرضيّو الدين عند الله تبارك وتعالى خاصّة.

بيان ذلك: أنّ القرآن الكريم والروايات الشريفة قد بيّنت أنّ الإيمان نور – معنوي – وأنّ الكفر ظلمة – معنوية – ؛ قال تعالى: ﴿اللهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمْ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾[٤].

فعن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «**نوّروا بيوتكم بتلاوة القرآن..**»[٥].

---

(١) الشورى: ٥.

(٢) الأنبياء: ٢٨.

(٣) الشورى: ٥.

(٤) البقرة: ٢٥٧.

(٥) **الكافي**، ط: طهران: ج٢، ص٤٤٦، كتاب فضل القرآن، باب البيوت التي يقرأ فيها، ح ١.

وعن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «**البيت الذي يقرأ فيه القرآن ويذكر الله عزّ وجلّ فيه، تكثر بركته وتحضره الملائكة وتهجره الشياطين ويضيء لأهل السماء كما تضيء الكواكب لأهل الأرض...**»[١].

ثمّ إنّ الملائكة وباعتبارهم موجودات مجرّدة عن المادّة لا ينظرون إلى أهل الأرض بأعين مادّية، بل ينظرون إليهم ويرونهم من خلال الملكوت والبصيرة فيرون منهم من له نور الإيمان فقط ولا يرون من كان ظلمة من الكافرين.

فيكون المراد حينئذ من قوله تعالى: ﴿.. مَنْ فِي الأرْضِ..﴾ بالنسبة إلى الملائكة هم الذين آمنوا فقط لأنّهم لا يرون غيرهم من المشركين والمنافقين وإن كان ﴿.. مَنْ فِي الأرْضِ..﴾ بالنسبة لنا هم كلّ الناس من المؤمنين والمشركين.

فلا تنافي - إذن - بين قوله تعالى: ﴿.. وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا..﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿.. وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الأرْضِ..﴾[٣] لأنّ الملائكة لن يستغفروا إلاّ للمؤمنين الذين ارتضاهم الله وأذن في الاستغفار لهم لأنّهم لن يستطيعوا رؤية غيرهم على الأرض.

---

(١) **الكافي**: ج٢، كتاب فضل القرآن، باب البيوت التي يقرأ فيها، ص٤٤٦، ح٣.
(٢) غافر: ٧.
(٣) الشورى: ٥.

ب: الأنبياء

وفي القرآن الكريم العديد من الآيات الشريفة التي تشير إلى أنّ الأنبياء عليهم السلام والمرسلين يطلبون الشفاعة والاستغفار لأممهم أو لبعض أُممهم.

والأنبياء عليهم السلام كالملائكة عباد مكرمون لا يسبقون الله بقول أو بفعل؛ لعصمتهم، ومن هنا فإنّهم لا يطلبون الشفاعة ولا يستغفرون إلاّ لمن ارتضى الله دينه وأذن لهم بالاستغفار له. ولأنّه سبحانه وتعالى أذن بالاستغفار فإنّه يقبله، وإلاّ للزم العبث – سبحانه وتعالى عن ذلك – .

• ومن الآيات القرآنية الدالّة على شفاعة الأنبياء ما حكاه القرآن الكريم على لسان عيسى عليه السلام: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ * إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[1]. وهذا اللسان لسان من يريد أن يطلب العفو والمغفرة للعباد من خلال التحنّن والاسترضاء والاسترحام وأنّ الأمر راجع إلى الله تبارك وتعالى العزيز الحكيم الذي يقرّر مصير هذا العبد الضعيف المسكين.

• ومنها قوله تعالى بشأن إبراهيم عليه السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ

(١) المائدة: ١١٧ ـ ١١٨.

رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِناً وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الأصْنَامَ * رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مِنْ النَّاسِ فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1] فمن تبع إبراهيم عليه السلام فإنّه منه ولا يستحقّ العقوبة ولا يحتاج إلى طلب المغفرة والشفاعة، وأمّا الذي عصاه فإنّه يستحقّ العقاب الذي لم يذكره القرآن الكريم وإنّما ذكر لازمه من خلال طلب المغفرة – لمن عصى – من الله تعالى الغفور الرحيم أي من خلال أسمائه التي فيها الرحمة والمغفرة لا التي فيها الانتقام والشدّة، على ما مضى بيانه.

• ومنها قوله تعالى بشأن يعقوب عليه السلام وأبنائه: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ * قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[2]. ولأهل المعرفة قول بأنّ يعقوب عليه السلام لم يستغفر لهم مباشرة وإنّما أجّل ذلك إلى صلاة الليل التي هي من مظانّ الاستجابة؛ ولذا عبّرت الآية المباركة بـ ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ..﴾.

شفاعة الرسول الخاتم صلى الله عليه وآله

وإذا ثبت مقام الشفاعة للأنبياء عليهم السلام بصورة عامّة وفيهم من ليس بنبي من أُولي العزم، فإنّ هذا المقام ثابت بالأولوية القطعية للرسول الأعظم صلى الله عليه وآله لأنّه أفضل الأنبياء جميعاً.

(١) إبراهيم: ٣٥ ـ ٣٦.
(٢) يوسف: ٩٧ ـ ٩٨.

فعلى نحو العموم، تكون الآيات الدالّة على ثبوت الشفاعة للأنبياء عموماً دالّة على شفاعة النبي محمّد صلى الله عليه وآله.

وعلى نحو الخصوص، فإنّ هناك آيات واردة بشأنه صلى الله عليه وآله خاصّة، منها قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُول إلاَّ لِيُطَاعَ بِـإِذْن اللهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَحِيماً﴾[1] فالآية الشريفة ظاهرة في شفاعة الرسول صلى الله عليه وآله وأنّ أثر شفاعته هو وجدان المغفرة وتحقّقها؛ لقوله تعالى: ﴿لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَحِيماً﴾ لا أنّ هذا الطلب بالمغفرة كطلب الآخرين لها الذي قد يتحقّق وقد لا يتحقّق.

ج: التوبة

وتختصّ شفاعة التوبة بالدار الدنيا، وهي أفضل شفيع للإنسان؛ ومن هنا ورد: «**لا شفيع أنجح من التوبة**»[2].

أمّا اختصاصها بالدار الدنيا دون الآخرة فلأنّ التوبة عمل من أعمال الإنسان، والدنيا دار الأعمال بينما الآخرة دار الحساب لا العمل.

وأمّا كونها أفضل شفيع للإنسان مع وجود غيرها من الشفعاء كالملائكة والأنبياء عليهم السلام، فلأنّ غيرها محدّد بحدود معيّنة لا يتعدّاها.

---

(١) النساء: ٦٤.

(٢) **الكافي**: ج ٨ ص ١٨ من خطبة لأمير المؤمنين عليه السلام تسمى بالوسيلة.

فلا يتصوّر في الوجود شافع فوق (أشفع الشافعين) تبارك وتعالى، ومع ذلك فإنّ شفاعته يوم القيامة لا تشمل من يموت مشركاً؛ لقوله تعالى، وقوله الحقّ: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِـهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[1]. وأما ما دون (أشفع الشافعين) من الشفعاء كالملائكة والأنبياء فإنّ لشفاعتهم شروطاً وحدوداً لا يتعدّونها، فهم لا يستغفرون إلاّ لمن ارتضى الله دينه وإلاّ لمن كان بينه وبين الله عهد، وإلاّ لمن شهد بالحقّ وهكذا.. فلا إطلاق في شفاعتهم.

ومن هنا خاطب الله تعالى نبيّه بشأن المنافقين قائلاً: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِـأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِـاللهِ وَرَسُولِهِ وَاللهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾[2] ولا يعني ذلك أنّ الرسول صلى الله عليه وآله كان يستغفر للكفّار والمنافقين، وإنّما على فرض أنّه صلى الله عليه وآله استغفر لهم فإنّ استغفاره لن ينفعهم لأنّهم كفروا بالله ورسوله، وبتعبير آخر: إن عدم نفع الاستغفار في هذه الحالة هو لعجز في القابل (أي المشفوع له) لا في الفاعل (أي الشفيع). ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِـيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُوْلِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾[3].

---

(١) النساء: ٤٨.

(٢) التوبة: ٨٠.

(٣) التوبة: ١١٣.

وأمّا استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه مع أنّه من المشركين فقد أجاب عنه القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأبِيهِ إلاَّ عَنْ مَوْعِدَة وَعَدَهَا إيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ للهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾(١).

وأمّا التوبة فإنّها شافعة للإنسان حتّى من الشرك والكفر والنفاق، وهذا ما يستفاد من مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لاَ تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ إنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾(٢).

وما يتراءى من تعارض بين هذه الآية وبين قوله تعالى: ﴿إنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ..﴾(٣) إذ أخرجت هذه الآية الشرك الذي أدخلته الآية السابقة، فقد رفعته الآية اللاحقة لآية ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ...﴾ وذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنِيبُوا إلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ الْعَذَابُ ثُمَّ لاَ تُنْصَرُونَ﴾(٤)، حيث يتبيّن أنّ الله تعالى يغفر الذنوب جميعاً ولكن من خلال الإنابة والتوبة والرجوع إليه، وبدون التوبة والإنابة لا معنى لغفران الذنوب جميعاً.

وهكذا يتبيّن أنّ دور التوبة بشرائطها ومعناها الصحيح أعظم بمراتب من استغفار غيرها من الشفعاء، وهذا معنى قوله عليه السلام:

---

(١) التوبة: ١١٤.

(٢) الزمر: ٥٣.

(٣) النساء: ٤٨.

(٤) الزمر: ٥٤.

«**لا شفيع أنجح من التوبة**»[١].

ولكنّها من ناحية أُخرى أضيق ظرفاً من شفاعة أشفع الشافعين والأنبياء والملائكة والبعض الآخر من الشفعاء لأنّها مختصّة بالدار الدنيا ولا يمتدّ تأثيرها إلى الدار الآخرة، فمن مات ولم يتب لا يسعه التوبة بعد ذلك أبداً وقد تشمله شفاعة الشفعاء الآخرين.

د: العمل الصالح

ومن الشفعاء في الحياة الدنيا العمل الصالح، وذلك قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾[٣] وغيرها من الآيات المباركة.

هـ: القرآن الكريم

وهو من أهمّ الشفعاء في هذه النشأة؛ قال تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلاَمِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاط مُسْتَقِيم﴾[٤].

---

(١) **الكافي**: ج ٨ ص ١٨ من خطبة لأمير المؤمنين عليه السلام تسمى بالوسيلة.

(٢) المائدة: ٩.

(٣) المائدة: ٣٠.

(٤) المائدة: ١٦.

ولقراءة القرآن أثر ونعمة فضلاً عن العمل به وتطبيقه، ومن هنا وردت الروايات في فضائل سوره المباركة من زيادة علم أو رزق أو دفع سوء وغير ذلك من البركات والنعم الإلهية الكثيرة.

و: المؤمنون

وللمؤمنين شفاعة تتمّ من خلال استغفارهم لأنفسهم ولإخوانهم المؤمنين؛ قال تعالى حكاية عنهم: ﴿..وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾[1].

ز: شفعاء آخرون

ومن الشفعاء في هذه النشأة أيضاً كلّ ما له ارتباط بعمل صالح، والمساجد والأمكنة المتبرّكة والأيّام الشريفة[2].

٢ ـ شفعاء الشفاعة التشريعية في الآخرة

ومن أهّم الشفعاء في الآخرة ما يلي:

أ: الأنبياء عليهم السلام

للأنبياء عليهم السلام شفاعة في الدنيا على ما سبق ذكره، ولهم

(١) البقرة: ٢٨٦.

(٢) راجع **الميزان**، للطباطبائي: ج١، ص١٧٢، ط: طهران.

شفاعة في الآخرة أيضاً، ومن الآيات التي تثبت الشفاعة لهم عليهم السلام، قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَداً سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لاَ يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى﴾[1] فإنّ منهم عيسى بن مريم عليهما السلام وهو نبي.

وقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلاَّ مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[2] ولا شكّ في شهادة الأنبياء بالحقّ.

وقوله تعالى: ﴿ونَادَى أَصْحَابُ الأَعْرَافِ رِجَالاً يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيَماهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَى عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ * أَهَؤُلاَءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لاَ يَنَالُهُمْ اللهُ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلاَ أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾[3].

والآية الأخيرة في هذا المقطع القرآني الشريف تدلّ على أنّ (رجال الأعراف) هؤلاء بيدهم الجنّة؛ لقوله تعالى حكاية عنهم في مخاطبتهم للمنتظرين: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلاَ أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ﴾[4].

وهؤلاء هم الشفعاء من الأنبياء والأئمّة والأولياء عليهم السلام،

(١) الأنبياء: ٢٦ ـ ٢٨.
(٢) الزخرف: ٨٦.
(٣) الأعراف: ٤٨ ـ ٤٩.
(٤) الأعراف: ٤٩.

وهم غير (أصحاب الأعراف) المرجون لأمر الله الذين لا تساعدهم أعمالهم على دخول الجنّة ولا يستحقّون دخول النار، فهم في هذا متحيّرون ينتظرون أمر الله تعالى فيهم.

ب: الملائكة

وهم من شفعاء الدنيا والآخرة أيضاً، ومن الآيات الدالّة على شفاعتهم، قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾[١] وهذه هي شفاعة الملائكة في الدنيا، ثمّ أخبرت الآية حكاية عن الملائكة: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾[٢] ومن الواضح أنّ هذا الدعاء لرفع العقاب لا لرفع الدرجة في الجنّة.

ج: الشهداء

وهم من شفعاء الآخرة أيضاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلاَّ مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[٣].

فكلّ شهيد شفيع، والمراد بالشهيد هنا هو الشهيد بالاصطلاح

---

(١) غافر: ٧.

(٢) غافر: ٧.

(٣) الزخرف: ٨٦.

القرآني الذي يعني الشاهد على الأعمال، لا المعنى الفقهي للشهيد الذي يعني المقتول في سبيل الله في معركة القتال بالشرائط المذكورة في باب الجهاد.

فالله سبحانه وتعالى شهيد على الناس: ﴿وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً﴾[١].

والأنبياء عليهم السلام شهداء: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلاَءِ شَهِيداً﴾[٢].

والأئمّة عليهم السلام شهداء: ﴿قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾[٣].

والملائكة شهداء: ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلاَئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً﴾[٤].

والمؤمنون شهداء: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ أُوْلَئِكَ هُمْ الصِّدِّيقُونَ وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[٥].

---

(١) النساء: ٧٩.

(٢) النساء: ٤١.

(٣) الرعد: ٤٣.

(٤) النساء: ١٦٦.

(٥) الحديد: ١٩.

البحث الرابع

في المشفوع لهم

الضابطة الكلّية في تحديد المشفوع لهم

إنّ الضابطة الكلّية التي يجب الانتباه لها في هذا البحث هي: أنّ القرآن الكريم لم يعيّن شخصاً معيّناً أو جماعة معيّنة أو ذنباً معيّناً تشمله الشفاعة على نحو التحديد، لأنّ لازم مثل هذا التحديد هو نقض الغرض الذي أُنزلت من أجله الشرائع وبلّغها الأنبياء والرسل إلى الناس، وسوف نتعرّض إلى هذا البحث في الإشكالات المثارة على الشفاعة، إن شاء الله تعالى.

وعلى هذا، فإنّ القرآن الكريم قد عرّف من تشملهم الشفاعة من خلال بيان الشروط والضوابط التي تنطبق عليهم، وأمّا مَن تنطبق عليه هذه الشروط فمبهم ومجمل من أجل أن يبقى الإنسان بين الخوف

والرجاء.

وقد يثار تساؤل حول الآية المباركة ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[1] بأنّ هذه الآية وإن لم تعيّن شخصاً ما أو جماعة ما إلاّ أنّها بيّنت أنّ الإنسان وباجتنابه الكبائر تُغفر له الصغائر، فما عليه إلاّ أن يشخّص الكبائر - بمعونة الآيات والروايات - فيجتنبها، وأمّا الصغائر فبإمكانه أن يرتكبها وكيفما يشاء معتمداً على الوعد الإلهي بمغفرتها، وما هذا إلاّ نقض للغرض الإلهي فيما يرتبط بالصغائر خاصّة.

والحقّ أنّ هذه الآية لا تبعث على التجرّي ولا على نقض الغرض؛ لأنّها أشارت إلى قضايا حقيقية لا خارجية، فهي تقول: - والله أعلم - إنّ من جاءنا يوم القيامة ولم يرتكب الكبيرة نكفّر عنه ما ارتكبه من الصغائر، ولكن من الذي يستطيع أن يدّعي بأنّه قد اجتنب جميع الكبائر ليبيح لنفسه فعل الصغائر؟

فلعلّ هناك جملة من الذنوب يتصوّرها الإنسان صغائر وهي كبائر.

ثمّ لنفترض أنّ باستطاعة الإنسان أن يدّعي بأنّه لم يرتكب كبيرة فهل بإمكانه أن يقطع بأنّه لن يرتكبها إلى آخر عمره؟

ومع كلّ هذا فإنّ الله تعالى لم يعِد من توفّرت فيه الشروط

(١) النساء: ٣١.

بالشفاعة على نحو الجزم بل ربط ذلك بمشيئته عزّ وجلّ، فهو يشفع لمن يشاء وقد لا يشاء، فوعده تعالى على هذا النحو يجعل الإنسان بين الخوف والرجاء لا أن يقطع بأنّه مشفوع له لا محالة.

والخلاصة فإنّ القضية الحقيقية الشرطية (إذا اجتنب الإنسان الكبائر غفرت له الصغائر) قضية صادقة ومع ذلك لا يلزم منها جرأة العبد على ارتكاب الصغائر البتة.

شروط من تشملهم الشفاعة

إنّ الشرط الأساسي الذي بيّنه القرآن الكريم لمستحقّ الشفاعة هو ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَشْفَعُونَ إلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى﴾[1] فلا تنال شفاعة الشافعين أحداً إلاّ لمن ارتضاه الله سبحانه وتعالى، فمن هو المرضيّ عند الله حقّاً؟

المرضيّ عند الله تعالى

إنّ أوضح آية بيّنت مَن هو المرضيّ عند الله سبحانه وتعالى، هي قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾[2] فالمرضيّ عند الله سبحانه وتعالى هو «الإسلام»، وأمّا هل الإسلام الذي ذكرته الآية الشريفة هو الإسلام

(١) الأنبياء: ٢٨.

(٢) المائدة: ٣.

الخاصّ أو مطلق الإسلام، فذاك بحث آخر[١].

وعلى كلّ حال، فإنّ الضابط الأوّل والأساس لشمول الشفاعة هو أن يكون مرضيّاً، والرضا إنّما يتحقّق من خلال الإسلام ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾[٢].

وأمّا من كفر فإنّ الله سبحانه وتعالى لا يرضى لعباده الكفر ولن يرضى عن الكافرين، وهو قوله تعالى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلاَ يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾[٣] فلا تشمل الشفاعة - حينئذ - ولا يؤذن لأحد من الشافعين في أن يشفع لمن لم يرض الله تعالى عنه أبداً.

الرضا عن العلم أو عن العلم والعمل؟

قلنا إنّ أمر الشفاعة يدور مدار الرضا الإلهي، وإنّ هذا الرضا يدور مدار الإسلام الكامل، فهل المشفوع له والمرضيّ عند الله تعالى، هو المرضيّ عنه علماً وعملاً، اعتقاداً وسلوكاً، أو المرضيّ عنه علماً وديناً فقط وإن كان من حيث السلوك قد خلط عملاً صالحاً وآخر سيّئاً؟

وقبل الإجابة على هذا التساؤل، لابدّ من الإشارة إلى أنّ الشفاعة

---

(١) وقد بيّنا في محلّه من البحث أنّ الإسلام الذي أشارت إليه آية سورة المائدة المباركة هو الإسلام الذي يتضمّن الإمامة والولاية وأنّ إكمال الدين إنّما كان من خلال الإمامة والولاية.

(٢) المائدة: ٣.

(٣) الزمر: ٧.

المتحدّث عنها هنا هي الشفاعة الرافعة للعقاب لا الدافعة له ولا التي في موارد زيادة الثواب .

وحينئذ نقول: إنّ المراد من «الارتضاء» وكما هو واضح، الارتضاء اعتقاداً لا اعتقاداً وعملاً، وإلاّ لكان هذا الإنسان - على حدّ تعبير القرآن الكريم - من «الأبرار» و «المقرّبين»، فإذا صار كذلك ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ﴾[1] ولا معنى للشفاعة في حقّه حينئذ، ولا يحتاج إليها.

فمن كان مرضيّاً عند الله اعتقاداً وديناً، وخلط في سلوكه بين الصالح والسيئ استحقّ العقوبة، ومن ثمّ يكون مورداً للشفاعة التي قد تشمله فترفع عنه العقاب[2]؛ قال تعالى: ﴿وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً عَسَى اللهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[3].

---

(١) الواقعة: ٨٩.

(٢) وهكذا تبيّن أن ليس كلّ مرضيّ عند الله معصوماً، بل من المرضيّ من هو ليس بعادل فضلاً عن أن يكون معصوماً لأنّ الرضا قد ينسجم حتّى مع المعصية في كثير من الأحيان؛ ومن هنا فلا دلالة في قوله تعالى:﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنْ الْمُؤْمنينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَة﴾ (الفتح: ١٨) على عصمة من رضي الله عنهم، بل لا يستلزم ذلك حتّى عدالتهم؛ لما بيّناه من أنّ الرضا قد يحصل حتّى في الموارد التي يصدر فيها من العبد عمل سيّئ إلى جنب العمل الصالح.

(٣) التوبة: ١٠٢.

الشفاعة لأهل الكبائر من أصحاب اليمين

أثبتنا سابقاً أنّ الشفاعة هي للمذنبين من أصحاب اليمين وإلاّ إذا لم يكن العبد مذنباً لا علماً ولا عملاً فهو من السابقين الذين لا حاجة لهم إلى الشفاعة، وإذا كان من أصحاب الشمال فمصيره النار ولا تنفعه شفاعة أحد.

ثمّ إنّ الشفاعة تنال كبائر الذنوب؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[١] فمن كان له ذنب باق إلى يوم القيامة فهو لا محالة من أهل الكبائر، إذ لو كانت ذنوبه من الصغائر فقط لكان مكفّراً عنها.

ومن هنا يتّضح أنّ الشفاعة لأهل الكبائر من أصحاب اليمين، حتّى ورد عن الرسول صلى الله عليه وآله: «**إنّما شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي فأمّا المحسنون فما عليهم سبيل**»[٢].

قد يقال: بأنّ قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يَرْضَى عَنْ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾[٣] لو أُريد الأخذ بعمومه وإطلاقه فإنّ معناه أنّ من خلط عملاً صالحاً وآخر سيّئاً فهو فاسق، وإذا كان فاسقاً كان غير مرضيّ عنه، وإذا كان غير مرضيّ عنه فلا تشمله الشفاعة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ

(١) النساء: ٣١.
(٢) **بحار الأنوار**: ج ٨ ص ٣٤ باب ٢١ الشفاعة.
(٣) التوبة: ٩٦.

ارْتَضَى﴾[١].

إلاّ أنّ التحقيق في آية سورة التوبة يتطلّب تحديد المراد من (الفاسقين) فيها، فهل هم عموم من صدر منهم الفسق أم هم المنافقون؟

فإذا كان المراد من «الفاسقين» في الآية مطلق من صدرت منه المعصية فلابدّ من رفع التعارض بينها وبين قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَشْفَعُونَ إلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى﴾، وقوله تعالى: ﴿وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلاً صَالِحاً وَآخَرَ سَيِّئاً عَسَى اللهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[٢].

وأمّا إذا كان المراد من «الفاسقين» فيها خصوص المنافقين، فحينئذ يتبيّن لنا أنّ المنافقين لا تشملهم الشفاعة لأنّهم وإن كانوا بحسب الظاهر من المسلمين إلاّ أنّهم وبحسب الاعتقاد والباطن والسريرة ليسوا بمسلمين، ولا مرضيّين عند الله تبارك وتعالى، ولا تعارض بين هذه الآية وبين غيرها من الآيات الدالّة على شمول الشفاعة لصحيحي الاعتقاد وإن صدرت منهم الذنوب الموجبة للعقاب.

وبالرجوع إلى الآيات السابقة[٣] على الآية مورد البحث، وهي

(١) الأنبياء: ٢٨.

(٢) التوبة: ١٠٢.

(٣) الآيتان ٩٤، ٩٥ من سورة التوبة.

﴿فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يَرْضَى عَنْ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾، نجد قوله تعالى: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ لأنّهم ولنفاقهم لم يخرجوا مع الرسول صلى الله عليه وآله إلى الحرب والجهاد ﴿قُلْ لاَ تَعْتَذِرُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكُمْ﴾ لأنّكم منافقون وكاذبون وليس لقولكم ولا لاعتذاركم واقع ﴿قَدْ نَبَّأَنَا اللهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ * سَيَحْلِفُونَ بِاللهِ لَكُمْ إِذَا انقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ﴾ ولا تعاتبوهم ولا تؤنّبوهم ﴿إِنَّهُمْ رِجْسٌ﴾ لا أنّ أعمالهم رجس فقط ﴿وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ فكيف يكون مثل هؤلاء من المرضيين عند الله تعالى، وإن كانوا ﴿يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يَرْضَى عَنْ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾[1] أي المنافقين.

فلا تعارض بين الآيات الشريفة – إذن – لأنّ المراد هنا خصوص المنافقين الذين هم ليسوا بصحيحي الاعتقاد في الواقع والمراد هناك من صحّ اعتقاده وإن خلط عملاً صالحاً وآخر سيّئاً.

ولمزيد بيان نقول: قسّم القرآن الكريم الناس يوم القيامة إلى ثلاث طوائف على ما ورد في أوائل سورة الواقعة وهي قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَاجاً ثَلاَثَةً﴾[2]، وهذه الأزواج الثلاثة هي:

---

(١) التوبة: ٩٦.

(٢) الواقعة: ٧.

١ – أصحاب الميمنة أو اليمين في قوله تعالى: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾[١].

٢ – أصحاب المشأمة أو الشمال في قوله تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ﴾[٢].

٣ – السابقون المقرّبون في قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾[٣].

فأمّا السابقون المقرّبون فقد وصفهم القرآن الكريم بأنّهم ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ﴾[٤] ولا حاجة لهذا القسم إلى الشفاعة أصلاً – كما هو واضح – لأنّهم مرضيّون علماً ودیناً وعملاً وسلوكاً ومن المقرّبين، ومن هنا طبّق أهل البيت عليهم السلام هذه الآيات عليهم (عليهم السلام) لدلالتها على العصمة.

وأمّا أصحاب المشأمة فهم من الهالكين لا محالة؛ قال تعالى: ﴿وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ * فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ * وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ﴾[٥] فلا تنفعهم شفاعة الشافعين.

وأمّا أصحاب الميمنة فهم من الناجين أيضاً؛ قال تعالى:

---

(١) الواقعة: ٨.
(٢) الواقعة: ٩.
(٣) الواقعة: ١٠ ـ ١١.
(٤) الواقعة: ٨٨ – ٨٩.
(٥) الواقعة: ٤١ – ٤٣.

﴿وَأَصْحَابُ الْيمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيمِينِ * فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ﴾[١]. وقال تعالى: ﴿إِلاَّ أَصْحَابَ الْيمِينِ * فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾[٢].

ولكنّهم ليسوا على مستوى المقرّبين السابقين من حيث ارتضاء العلم والعمل وإلاّ لما كانوا قسماً في قبالهم، فلابدّ أن يكونوا من أصحاب الاعتقاد الصحيح الذين خلطوا عملاً صالحاً بآخر سيّئ ثمّ نجوا بفضل الشفاعة، ولو كان اعتقادهم باطلاً وغير مرضيّ عند الله لكانوا من أصحاب المشأمة الهالكين بكفرهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِـآيَاتِنَا هُمْ أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ * عَلَيْهِمْ نَارٌ مُؤصَدَةٌ﴾[٣].

وبالإمكان الاستدلال على هذا المطلب بعدّة أدلّة أُخرى:

أوّلاً: قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذ لاَ تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلاً * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلاَ يُحِيطُونَ بِـهِ عِلْماً﴾[٤].

بتقريب أنّ الآية أشارت إلى أنّ الشفاعة تنفع من كان قوله مرضياً عند الله تعالى من دون اشتراط العمل معه.

غير أنّ (القول) هنا ليس هو الألفاظ المجرّدة وإلاّ لكان المنافق مرضياً عند الله تعالى أيضاً، بل لابدّ من حكاية القول عن الإيمان

(١) الواقعة: ٢٧ ـ ٢٨.
(٢) المدثّر: ٣٩ ـ ٤٠.
(٣) البلد: ١٩ ـ ٢٠.
(٤) طه: ١٠٩ – ١١٠.

والاعتقاد الثابت، وهذا ما أشارت إليه آيات سورة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَة طَيِّبَة أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ * تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِين بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾[1].

إذ المراد بالكلمة الطيّبة التي شبّهت بشجرة طيّبة هو الاعتقاد الحقّ الثابت، فإنّه تعالى يقول بعد ذلك في نهاية الآيات وكالنتيجة المأخوذة من التمثيل: ﴿يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ...﴾[2]، فالقول هو الكلمة وليس كلّ كلمة بما هي لفظ بل بما هي معتمدة على اعتقاد وعزم يستقم عليه الإنسان ولا يزيغ عنه عملاً.

وقد تعرّض تعالى لما يقرب من هذا المعنى في مواضع أُخرى كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[3].

وهذا القول والكلمة الطيّبة هو الذي يرتّب تعالى عليه تثبيت أهله في الدنيا والآخرة وهم المؤمنون.

والخلاصة: أنّ المراد من القول هو الكلم الطيّب والكلم الطيّب هو الاعتقاد الحقّ، فلا يكفي أن يكون لفظ الإنسان مرضيّاً عند الله تعالى بل لابدّ أن يكون هذا اللفظ حاكياً عن اعتقاد ثابت وراسخ في النفس

(١) إبراهيم: ٢٤ ـ ٢٥.
(٢) إبراهيم: ٢٧.
(٣) الأحقاف: ١٣.

لكي يثبت الارتضاء لصاحبه وتشمله الشفاعة وإن خلط عملاً صالحاً وآخر سيّئاً.

ثانياً: وهذا الدليل هو من الأدلّة المهمّة أيضاً ويمكن توضيحه من خلال قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْداً * وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وِرْداً * لاَ يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلاَّ مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْداً﴾[1].

حيث قسّمت الآية المباركة الناس إلى طوائف ثلاث:

الطائفة الأولى: وهي طائفة المتّقين: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْداً﴾ ولا تحتاج هذه الطائفة إلى الشفاعة لأنّها مرضية عند الله قولاً وفعلاً.

الطائفة الثانية: وهي طائفة المجرمين الذين لا عهد لهم عند الرحمن: ﴿وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وِرْداً * لاَ يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ﴾ فهؤلاء يدخلون جهنّم ولا شفاعة لهم.

الطائفة الثالثة: وهي طائفة المجرمين الذين لهم عند الرحمن عهد: ﴿إِلاَّ مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْداً﴾[2] وهؤلاء يملكون الشفاعة التي استثني منها أصحاب الطائفة الثانية.

---

(١) مريم: ٨٥ ـ ٨٧.

(٢) مريم: ٨٧.

البحث الخامس

بماذا تتعلق الشفاعة؟

تنقسم الشفاعة على ما سبق بيانه إلى قسمين، ولكلّ قسم منها متعلّقه الخاص به، كما يلي:

أوّلاً: الشفاعة التكوينية: وتتعلّق بكلّ سبب تكويني في عالم الأسباب.

ثانياً: الشفاعة التشريعية: ويتعلّق ما يختصّ منها في الحياة الدنيا إمّا بعقاب كلّ ذنب من الشرك فما دونه كشفاعة التوبة والإيمان قبل يوم القيامة.

أو يتعلّق بتبعات بعض الذنوب كبعض الأعمال الصالحة.

وأمّا ما يختصّ من الشفاعة في الحياة الآخرة فقد يتعلّق برفع العقاب عمّن استحقّه بالحساب وهم أهل المعاصي الكبيرة ممّن يدين بدين الحقّ وقد ارتضى الله دينه.

وقد يتعلّق بالثواب ورفع درجات المؤمنين في الجنّة.

البحث السادس

متى تنفع الشفاعة؟

للشفاعة آثار ومنافع يختلف زمن تحقّقها وحصولها من قسم إلى آخر، وعلى هذا:

فإنّ أثر الشفاعة التكوينية حاصل من خلال تحقّق المسبّبات عن أسبابها في أي وقت كان.

وأمّا الشفاعة التشريعية الدافعة للعقاب - فقد سبق أن قلنا - إنّ ظرف تحقّقها هو الحياة الدنيا.

وتبقى الشفاعة التشريعية الرافعة للعقاب، حيث لا دليل على تحقّق آثارها عند الاحتضار أو في البرزخ أو المحشر أو أي موقف قبل الموقف الأخير في يوم القيامة إن لم نقل بقيام الدليل على انحصارها في الخلاص من رهانة النار، كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْس بِـمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ * إلاَّ أَصْحَابَ اليَمِينِ * فِي جَنَّات يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ

الْمُجْرِمِينَ * مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾[١].

وأمّا ما ورد بشأن حضور النبي صلى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام عند موت المؤمن وعند سؤاله في القبر وإعانتهم له آنذاك فهو من قبيل التصرّفات والحكومة الموهوبة لهم بإذن الله تعالى لا من قبيل الشفاعة.

وهكذا أيضاً يُفسّر ما ورد من أنّ بعض أعمال الإنسان الصالحة قد تخفّف عنه آثار الذنوب في البرزخ والمحشر، فهذا ليس من شفاعة الشافعين بشيء.

فالمؤكّد من أمر الشفاعة وقوعها في آخر موقف من مواقف يوم القيامة باستيهاب المغفرة للمنع عن دخول النار أو إخراج بعض من دخلها برحمة الله وكرامة الشافعين من بعد إذنه تبارك وتعالى.

(١) المدثّر: ٣٨ ـ ٤٢.

الفصل الثاني

أهمّ الإشكالات

المثارة على الشفاعة وردّها

الأسباب التي أدّت إلى إثارة الإشكالات على الشفاعة

لا شكّ أنّ العقل لا يحكم بالشفاعة حكماً ضرورياً كحكمه بضرورة وجود المبدأ أو المعاد أو الوحي أو النبوّة.

غير أنّ للعقل أن يبحث في إمكان وقوع الشفاعة أو عدمه، حتّى إذا قام الدليل العقلي على إمكان وقوعها وعدم استحالتها كان الدليل النقلي دالاً على وقوعها؛ ذلك لأنّ الإمكان أعمّ من الوقوع. وأمّا إذا أثبت العقل امتناع الوقوع والتحقّق ودلّ ظاهر النقل على الوقوع والتحقّق صرفنا ظهور المنقول إلى معنى آخر مناسب.

ومن هنا حاول المنكرون للشفاعة أن يذكروا مجموعة من الأدلّة العقلية والنقلية لإثبات امتناع وقوعها من أجل أن يصرفوا الآيات الدالّة عليها عن ظهورها، مثلما نصرف ظهور قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[1] في أنّ لله تعالى يداً مبسوطة إلى أنّ له تعالى القدرة أو العلم وما شابه؛ لقيام الدليل العقلي على استحالة أن يكون لله تعالى يد أو جسم...

---

(١) المائدة: ٦٤.

وهكذا في قوله تعالى ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[١] إذ يصرف الظهور في مجيء الله تعالى إلى مجيء أمر الله أي (وجاء أمر ربّك) وغير ذلك من الآيات العديدة المشابهة.

وقبل التعرّض إلى أهمّ الإشكالات التي تثار على الشفاعة لابدّ من الإشارة إلى أهمّ الأسباب والعوامل التي كانت وراء إثارة مثل هذه الإشكالات، ومنها:

١ – عدم التمييز بين المعنى العرفي والاصطلاحي للشفاعة حيث تصوّر البعض أنّ ما يلازم الشفاعة العرفية من ظلم أو تعسّف أو تغيّر علم أو إرادة وما شابه ذلك من الشروط والمواصفات التي تلازم الشفاعة العرفية لابدّ من وجودها في الشفاعة الاصطلاحية أيضاً، الأمر الذي لا يناسب الساحة الإلهية المقدّسة، فنفوا الشفاعة للتخلّص من ذلك.

٢ – توهّم الشفاعة المطلقة من غير شرط في كلّ الموارد، مع أنّ الشفاعة هي توسّط في السببية والتأثير ولا معنى للإطلاق فيهما، إذ لا يكون السبب الواحد مسبِّباً لكلّ مسبَّب ولا يكون مسبَّبٌ واحد مسبَّباً عن كلّ سبب وإلاّ لبطلت السببية.

٣ – عدم التمييز في أنّ سبب عدم وقوع بعض الأمور مردّه إلى نقص في قابلية القابل لا نقص ومحدودية في فاعلية الفاعل.

ومن هنا استُشكل على شمول الشفاعة لبعضٍ دون بعض، لأنّ في

(١) الفجر: ٢٢.

ذلك تحديداً لقدرة الله ورحمته.

٤ – جعل حياة الشفيع وموته مدار الشرك والتوحيد، في حين أنّ تحقيق التوحيد أو الشرك يخضع لأمور ليس منها حياة أو موت من يجعل شريكاً لله تعالى، فمن يعبد غير الله تعالى فهو مشرك، سواء كان معبوده حيّاً أو ميّتاً.

ومن هنا قد يتصوّر اشتباهاً أنّ الاستشفاع بالميّت شرك دون الحي، في حين أنّ المسألة هنا تتعلّق في إمكانية الانتفاع بمثل هذا الاستشفاع أو لا؟

وفي نهاية هذه الملاحظات لابدّ من الالتفات إلى:

أوّلاً: إنّ أغلب الإشكالات المثارة على الشفاعة منصبّة على الشفاعة التشريعية في الآخرة دون غيرها من أنواع وأقسام الشفاعة الأخرى.

ثانياً: إنّ بعض الإشكالات المثارة على الشفاعة مثارة حول تحقّقها ووجودها ذاتاً وبعضها الآخر مثارة حول وجودها ووقوعها خارجاً وإن أمكن وجودها ذاتاً؛ وذلك لأنّ الممتنعات في مثل هذه البحوث على قسمين: فهي إمّا ممتنعة ذاتاً بحيث لا يمكن تصوّر وقوعها أصلاً كاجتماع النقيضين واجتماع الضدّين وما شاكل ذلك.

أو ممتنعة وقوعاً بحيث يمكن تصوّر إمكان وجودها؛ إذ هي ليست ممتنعة ومستحيلة ذاتاً ولكنّها لا تقع، من قبيل الظلم بالنسبة إلى الله تعالى، فهو عزّ وجلّ قادر على الظلم ولكنّه لا يظلم.

الإشكالات المثارة

وعلى كلّ حال، فإنّ عمدة الإشكالات التي تثار على هذه الحقيقة القرآنية – الشفاعة – هي ما يلي:

الإشكال الأوّل: استلزام صدور الظلم من الله تعالى عن ذلك أو الجهل من أنبيائه عليهم السلام

وهو إشكال قويّ حسب ظاهره، وبيانه: أنّ القرآن يثبت بصورة قاطعة استحقاق العاصي للنار، والآيات صريحة بذلك، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ * وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لاَ يَمُوتُ فِيهَا وَلاَ يَحْيَا﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وِرْداً﴾[3]. وآيات أُخرى كثيرة، وهذه المقدّمة مقدّمة واضحة ومسلّمة عند جميع المسلمين.

فإن رُفع هذا العقاب المسلّم به بواسطة الشفاعة، فهل هذا الرفع عدل أو ظلم؟

---

(١) الحجر: ٤٢ ـ ٤٣.

(٢) طه: ٧٤.

(٣) مريم: ٨٦.

فإذا كان الرفع عدلاً فوضعه أوّلاً كان ظلماً، وهو خلاف قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِـظَلاَّم لِلْعَبِـيدِ﴾[١].

وإن كان الرفع ظلماً فكيف يطلبه الملائكة والأنبياء والمقرّبون السابقون وهم كما وصفهم الله تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لاَ يَسْبِـقُونَهُ بِـالْقَوْلِ وَهُمْ بِـأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[٢]؟

وهل طلبهم هذا إلاّ جهل لا تجوز نسبته إلى الأنبياء عليهم السلام؟

إنّ تمامية هذا الإشكال تعني أنّ الشفاعة محالة، غير أنّها محالة وقوعاً لا ذاتاً، فهي لا تصدر عنه سبحانه وتعالى؛ لاستلزامها إمّا صدور الظلم منه تعالى، أو نسبة الجهل إلى الأنبياء عليهم السلام وكلاهما لا يمكن تعقّل وقوعه خارجاً.

جوابه

وللإجابة على هذا الإشكال نقول: إنّ النسبة بين الظلم والعدل لو كانت نسبة التناقض كالوجود والعدم أو التضادّ كما في الأبيض والأسود بحيث دار الأمر بين الظلم والعدل فحسب فإنّ الإشكال المطروح تامّ، ولكن الأمر ليس كذلك، فإنّ القضية هنا ليست هي إمّا هذا أو ذاك، بل هناك شقّ ثالث في البين، لأنّ وضع العقاب على

(١) فصّلت: ٤٦.
(٢) الأنبياء: ٢٦ ـ ٢٧.

المجرم العاصي المذنب عدل، ورفع العقاب عنه ليس بعدل ولكنّه ليس بظلم أيضاً، بل هو فضل وإحسان ورأفة وعفو وغفران.

ومثال ما نحن فيه: السارق الذي يستحقّ عقاباً ما على فعله، والعقاب في حقّه عدل، ولكن لو أراد صاحب الحقّ أن يتنازل عن حقّه وأن لا يعاقبه فلن يكون فعله هذا ظلماً، بل هو في نظر العرف تفضّل ورأفة وعفو.

وهكذا بالنسبة إلى الله تعالى، فلو عاقب المذنب من خلال اسمه (العادل) فبعدله ولو عفا عنه من خلال اسمه (العفوّ) و(الغفور) و(الرحيم) فبفضله وإحسانه؛ قال تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِـمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِـهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِـرِينَ﴾[1].

وأمّا السيّد الطباطبائي قدّس سره فقد أجاب على هذا الإشكال بنحو آخر، ضمّنه نقضاً وحلاً[2]:

أمّا النقض: فإنّ الإشكال منقوض بالأوامر الامتحانية الإلهية، من قبيل ما أمر الله به عبده إبراهيم عليه السلام بأن يذبح ابنه ثمّ رفع هذا الأمر.

فإن كان رفع هذا الأمر عدلاً فإنّ وضعه ظلم، وإن كان وضعه عدلاً فإنّ رفعه ظلم، ولا يلتزم أحد بكلا الفرضين ﴿وَمَا رَبُّكَ بِـظَلَّامٍ

(١) النحل: ١٢٦.

(٢) **الميزان**، للطباطبائي: ج١، ص١٦٢، ط إسماعيليان.

لِلْعَبِيدِ﴾[١].

ومن هنا يتبيّن لنا أنّه ليس كلّ رفع للحكم أو لنتيجته ظلماً، ففي الأوامر الامتحانية كلا الأمرين عدل بل الرفع فضل إلهي، والحكمة فيها – أي الأوامر الامتحانية – اختبار سريرة المكلّف أو إظهار باطن أمره أو إخراج ما في قوّته إلى الفعل.

وأمّا الحل: فإنّ خروج الإنسان في مثل هذه الموارد أساساً من دائرة أحكام ما ودخوله في دائرة أحكام أُخرى هو خروج موضوعيّ على نحو التخصّص لا على نحو التخصيص وحفظ الموضوع.

فالإنسان مع عدم الشفاعة يقتضي نحواً من المحاسبة والجزاء ومع الشفاعة يقتضي نحواً آخر من المحاسبة والجزاء. فموضوع الحكم الأوّل (الإنسان مع الشفاعة) غير موضوع الحكم الثاني (الإنسان بدون الشفاعة) فهما موضوعان وحكمان اثنان لا أنّهما حكم ونقيض لموضوع واحد.

وشبيه هذه الحالة حالة الإنسان مع التوبة، فهو مع التوبة له جزاء وحساب، وبدونها له حساب وجزاء آخر، وكلا الحسابين عدل كما هو مسلّم عند الجميع.

ومثل هذه الحالة أيضاً الصلاة والصيام للمكلّف في حال الحضر والسفر، فالحاضر يصلّي تماماً ويصوم، والمسافر يقصّر ويفطر ولكلّ منهما حكمه الخاصّ لأنّهما موضوعان اثنان (المكلّف المقيم والمكلّف

(١) فصّلت: ٤٦.

المسافر) لا أنّهما موضوع واحد (الإنسان المكلّف) وقد توارد عليه حكمان مختلفان.

والخلاصة أنّ الموضوع لو كان محفوظاً ومع ذلك تغيّر حكمه من العقوبة إلى اللاعقوبة لكان ذلك نقضاً للعدل، وليست الشفاعة كذلك لأنّ أثرها ليس بالمضادّة ونقضاً للحكم الأوّل بل أثرها بالحكومة – على ما سبق بيانه – .

الإشكال الثاني: استلزام تبديل أو تحويل السنن الإلهية أو الترجيح بلا مرجّح

وهو إشكال يذكره القدماء والمحدثون على السواء.

وملخّصه: أنّ الله سبحانه وتعالى قد بيّن في القرآن الكريم أنّ واحدة من أهمّ سننه هي سنّة عقوبة المجرمين ومن يتّبع الشيطان وحزبه؛ قال تعالى: ﴿قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ * إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ * وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[1] فقوله تعالى (عليَّ) معناه: كتبت على نفسي أنّه من فعل كذا أُدخله جهنّم.

ثمّ إنّ لهذه الصغرى – ونقصد بها سنّة عقوبة المجرمين– كبرى وهي: أنّ سنّة الله تعالى لا تبديل لها ولا تحويل؛ قال تعالى: ﴿فَلَنْ

(١) الحجر: ٤١ ـ ٤٣.

تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْدِيلاً وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَحْوِيلاً﴾[١].

وفي ضوء هذه الحقيقة القرآنية يمتنع وقوع الشفاعة التي تمنع من دخول المذنبين النار مع إمكانها عقلاً، لأنّها تخالف السنّة الإلهية التي كتبها الله تعالى على نفسه من أنّ المذنب يدخل النار، ومن أنّ سنّته تبارك وتعالى لا تتبدّل ولا تتحوّل.

جوابه: ويمكن الإجابة على هذا الإشكال أيضاً بالنقض والحلّ:

أمّا نقضاً: فإنّ التوبة ترفع العقاب عن العصاة ومع ذلك لا يقول أحد بأنّ سنّة الله تعالى تنتقض وتتبدّل وتتحوّل في موارد التوبة، فما يجاب به في مورد التوبة نجيب به في مورد الشفاعة أيضاً.

وأمّا حلاً: فإنّ كبرى المستشكل وإن كانت تامّة من حيث إنّ سنن الله تعالى لا تتبدّل ولا تتحوّل، ولكن الصغرى لا تخلو من تأمّل، لأنّها تحدّثت عن سنّة واحدة لله تعالى في خصوص العصاة والمذنبين وهي سنّة العقاب، مع أنّ هناك سنناً أُخرى حاكمة عليهم أيضاً، فمن تاب من العصاة لا يعاقبه الله تعالى، ومن شفع له لا يعاقبه أيضاً وهكذا...

فالآية الآية المباركة – إذن – قالت إنّ سنّة الله لا تتبدّل ولا تتحوّل ولم تتعرّض لبيان السنن ومصاديقها، ولابدّ من الرجوع إلى القرآن لاستفادتها.

---

(١) فاطر: ٤٢.

وسنجد حينئذ أنّ بإمكان الشفاعة أن ترفع العقاب عن المذنب وفق السنّة الإلهية التي تحكمها ولن يكون في ذلك تبديل وتحويل للسنن الإلهية المختصّة بالمذنبين؛ لتعدّد هذه السنن وعدم اقتصارها على سنّة العقوبة وحدها.

وبتقريب آخر نقول: لو كان لله سبحانه وتعالى اسم «العادل» وصفة «العدالة» فقط لتمّ ما قيل في الإشكال، لأنّ صدور الآثار التي لا تنسجم مع ذلك الاسم وتلك الصفة نقض للسنّة الإلهية. غير أنّ الله تعالى عادل ورؤوف ورحيم وغفور وعفوّ وكريم ومحسن ومتفضّل.. .

ولكلّ اسم من هذه الأسماء أثر وسنّة، فله تعالى – مثلاً – سنّة من حيث هو محيي وله سنّة من حيث هو مميت، وهكذا.. ومع أنّ أثر المحيي غير أثر المميت إلاّ أنّ أحداً لا يدّعي بأنّ ذلك تبديل وتحويل لسنن الله تعالى.

وهكذا في مورد الإشكال فإنّ الله تعالى، وبمقتضى اسمه العادل له سنّة يعاقب بها، وبمقتضى اسمه الرؤوف والرحيم له سنّة يرفع بها العقاب، ولا يعني هذا تبديلاً وتحويلاً في سننه تبارك وتعالى.

الإشكال الثالث: استلزام تغيّر العلم، المستحيل في حقه تعالى

وقد ذكر هذا الإشكال صاحب المنار في ذيل الآية (٤٨) من سورة البقرة المباركة[١]، وحاصله: أنّ الشفاعة المعروفة عندنا عرفاً

(١) **تفسير المنار**، رشيد رضا: ج١، ص٣٠٧.

وعقلائياً إنّما تتمّ من خلال حمل المشفوع عنده من رئيس أو حاكم أو قاض إمّا على تغيير علمه أو على تغيير إرادته، وتختصّ حالة تغيير العلم بالمشفوع عنده العادل، لأنّ العادل لا يرفع يده عن العقوبة إلاّ إذا تغيّر عنده العلم بحيث أصبح يعتقد بعدم استحقاق هذا الفرد للعقوبة.

وتتصوّر الحالة الثانية – حالة تغيّر الإرادة – بالنسبة إلى المشفوع عنده غير العادل، الذي وإن علم باستحقاق المذنب للعقوبة إلاّ أنّه ولقرابة أو وساطة ما يغيّر إرادته من العقوبة إلى ضدّها.

وعلى كلّ حال، فإنّ هذه الشفاعة المتعارفة عندنا وعلى كلا التصوّرين ممتنعة عقلاً على الله تعالى؛ لاستحالة تغيّر علمه أو إرادته تبارك وتعالى، لأنّ إرادته على حسب علمه وعلمه أزلي لا يتغيّر.

وجواب هذا الإشكال بالنقض والحلّ أيضاً.

أمّا النقض: فواضح، إذ ينتقض هذا الإشكال بموارد التوبة وأثرها، والصدقة وأثرها، والدعاء وأثره، وما شابه ذلك، ففي كلّ مورد من هذه الموارد كانت هناك إرادة من قبل ثمّ تغيّرت إلى إرادة أُخرى من بعد، وتغيّر الإرادة مستلزم – على رأي صاحب الإشكال – لتغيّر العلم، وكلّ تغيّر للعلم تغيّر للذات، وتغيّر الذات ممتنع عقلاً على الله تعالى. فما يجاب به في مثل هذه الموارد نجيب به في مورد الشفاعة أيضاً.

غير أنّنا لابدّ أن نشير هنا إلى أنّ الجواب النقضي وفي كلّ الإشكالات لا يزيدها إلاّ تعقيداً، لأنّنا وبدل أن نجيب على مسألة واحدة وإشكال واحد لابدّ أن نجيب على عدّة إشكالات وعدّة

مسائل.

وأمّا الجواب الحلي: فيعتمد على أنّ المحقّقين من الفلاسفة ميّزوا في بحث العلم الإلهي بين أمرين مهمّين، الأوّل: هو العلم بالتغيّر والثاني هو تغيّر العلم.

بيان ذلك، أنّك قد تعلم أنّ الآن نهار وتعلم أنّ الليل سيحلّ بعد ذلك، وأنّك ستفعل في الليل شيئاً وفي النهار شيئاً آخر، وهذا معناه أنّ علمك في النهار هو غير علمك في الليل وكلّ علم قد استدعى منك إرادة تناسبه كأن تكون إرادة إضاءة المصباح ليلاً وإرادة إطفائه نهاراً.

فعندك – إذن – علم بالتغيّر لا أنّ علمك متغيّر، فإنّ العلم ثابت لم يتغيّر وإنّما الذي تغيّر هو المعلوم الخارجي، فتارةً كان نهاراً وأُخرى كان ليلاً، ولكلّ معلوم إرادة تخصّه.

ومثل هذا أيضاً، الطبيب الذي يعلم أنّ علاج مريضه قد يستمرّ لمدّة أشهر عديدة، وأنّه في كلّ شهر يحتاج إلى نوع من الدواء يختلف عمّا يحتاجه في الشهر الآخر، ومن الواضح هنا، أنّ علم الطبيب لا يتغيّر وإنّما الذي يتغيّر هو المعلوم الذي يمثّله حال المريض، فهذا علم بالتغيّر لا تغيّر في العلم بلا إشكال.

وهذا بخلاف ما لو تغيّر العلم، كمن يرى من بعيد شيئاً ما فيتوهّمه إنساناً ولكن ما إن يقترب منه حتّى يتبيّن له بأنّه فرس مثلاً، فعلمٌ مثل هذا علم متغيّر مع ثبوت المعلوم الذي هو الفرس في الحالتين.

ومثله أيضاً الطبيب الذي يعطي دواءً ما لمريضه ثمّ لا يشفى فيضطرّ إلى تغيّر الدواء لعلمه بأنّه قد اشتبه فيه، فهذا التغيّر هو تغيّر في علم الطبيب لا علم في التغيير.

والخلاصة: فإنّ العلم بالتغيير يعني ثبوت العلم وتغيّر المعلوم في الخارج، وأمّا تغيّر العلم فيعني ثبوت المعلوم في الخارج وتغيّر العلم.

إذا اتّضح هذا نقول: إنّ الأمر المستحيل على الله تعالى هو تغيّر علمه، وأمّا علمه بالتغيير فهو أمر جائز في حقّه تعالى؛ قال تعالى: ﴿يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾ ولكن هذا المحو والإثبات لا لتغيّر في علمه لأنّه تعالى يعلم كلّ شيء ولا تغيّر في علمه ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[1].

من هنا فإنّ الله سبحانه وتعالى يعلم من زيد – مثلاً – أنّه إذا فعل المعصية فهو يستحقّ العقوبة فإذا ضُمّ إليها التوبة أو الشفاعة فهو لا يستحقّ تلك العقوبة، فهنا لم يتغيّر علم الله تعالى، بل بقي علمه للعاصي هو هو وعلمه للعاصي مع التوبة هو هو، وعلمه للعاصي مع الشفاعة هو هو، غير أنّ له في هذه الحالة أثراً، وفي تلك الحالة أثراً، وفي حالة ثالثة أثراً آخر.

بعبارة أُخرى نقول: إنّ الله سبحانه وتعالى وطبقاً للعلم الذي كان يعلمه من زيد بما هو عاص، كان يريد له العقوبة لأنّه «شديد العقاب» وفي العلم الذي كان يعلمه من زيد بما هو عاص تائب كان يريد

(١) الرعد: ٣٩.

العفو عنه لأنّه «غفور رحيم»، فالإرادة إرادة جديدة لحدوث معلوم جديد لا لتجدّد علمه سبحانه وتعالى.

ومن هنا قالت الآية المباركة: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ كُلَّ يَوْم هُوَ فِي شَأْن﴾[1] فهناك سؤال دائم وجواب دائم، فمن يسأله يجيبه تبارك وتعالى على مقتضى سؤاله، فإن سأله التوبة أجابه بمقتضى «الغفور الرحيم»، وإن سأله العقاب بالعصيان أجابه بمقتضى «شديد العقاب».

الإشكال الرابع: إشكال التجرّي ونقض الغرض

يقول أصحاب هذا الإشكال إنّ وعد الشفاعة من الله سبحانه وتعالى وتبليغها من قبل الأنبياء عليهم السلام للناس يستدعي جرأة الناس على المعصية وعدم طاعتهم لأوامر الله سبحانه وتعالى ونواهيه لأنّهم سيرون أن نتيجة الشفاعة هي أن يتساوى العاصي والمطيع والمذنب والبريء في آخر المطاف، وبهذا ينتقض الغرض من تشريع الدين وبعثة الرسل عليهم السلام وإنزال الشرائع السماوية وهو أن يطيع الناس الله سبحانه وتعالى ويأتمرون بأوامره وينتهون عن نواهيه، ومن المعلوم أنّ كلّ أمر يجرّئ الناس على معصية الله تعالى وعلى نقض الغرض من نزول الأديان والشرائع السماوية مستحيل أن يصدر من الحكيم سبحانه وتعالى، لأنّ الحكيم لا ينقض بنفسه غرضه الذي

(١) الرحمن: ٢٩.

يريده.

وعلى هذا لابدّ من تأويل الآيات والروايات التي تدلّ على حصول الشفاعة بما لا يؤول ولا يؤدّي إلى تجرّي الناس على المعصية ولا إلى نقض غرض المولى تعالى.

جواب هذا الإشكال:

أمّا بالنقض: فإنّ الله سبحانه وتعالى قد وعد الناس بالعفو والمغفرة إن تابوا وهو التوّاب الرحيم الذي يغفر الذنوب؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِـهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[1] وهذا في غير مورد التوبة ومعها يغفر الذنوب جميعاً؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾[2].

وحينئذ يمكن أن يقال: إذا علم الإنسان أنّ الله تعالى يغفر كلّ ما دون الشرك من الذنوب بلا توبة فإنّه يوحّد الله تعالى ثمّ لا يلتزم بأي شريعة، فيلزم التجرّي، ولا يقول أحد بهذا، فما يجاب به هنا نجيب به هناك.

وأمّا بالحل: فهناك جوابان:

الجواب الأوّل: إنّ الشفاعة إنّما تستلزم التجرّي بشرطين هما:

الشرط الأوّل: إذا عُيّن المجرم الذي يعفى عنه بنفسه وصفته، أو عيّن الذنب الذي يعفى منه، من غير تعليق على شرط جائز.

---

(١) النساء: ٤٨.

(٢) الزمر: ٥٣.

الشرط الثاني: أن يكون تأثير الشفاعة في جميع أنواع العقاب وأوقاته.

وعلى هذا فلو كانت الشفاعة بالجملة ومطلقة من جميع الجهات بحيث يقال: إنّها لجميع المذنبين أو لتلك الطائفة بعينها، وإنّها من جميع الذنوب أو لذلك الذنب بعينه وفي كلّ الأحوال، فإنّ ذلك يستلزم التجرّي ونقض الغرض.

غير أنّنا لم نلتزم في الشفاعة على أنّها بالجملة وفي جميع الأحوال، بل على أنّها في الجملة وفي بعض الأحوال التي لم يعيَّن فيها شخص ولا ذنب ولا وقت محدّد. فلا يعلم الإنسان هل تناله الشفاعة الموعودة أو لا، فلا يتجرّى والحالة هذه على المعاصي وهتك محارم الله عزّ وجلّ ولا ينتقض حينئذ الغرض من بعثة الرسل عليهم السلام وإنزال الشرائع، لأنّ الله تعالى لم يعد بالمغفرة والشفاعة المطلقة من دون شرط بل شرطها بمشيئته؛ قال تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[١].

وقال: ﴿.. لاَ تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلاَّ مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾[٢].

وقال تعالى: ﴿وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى﴾[٣].

---

(١) النساء: ٤٨.

(٢) النجم: ٢٦.

(٣) الأنبياء: ٢٨.

قد يقال بأنّ بإمكان الإنسان أن يدّعي أنّ دينه مرضيّ عند الله ولا خوف عليه من ارتكاب المعاصي ما دامت الشفاعة تشمله.

ولكن الأمر ليس كذلك؛ لما ورد في القرآن الكريم من أنّ المعاصي قد تُخرج الإنسان من الدين المرضيّ عند الله وتجعله من الكافرين المكذّبين بآيات الله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوءَى أَنْ كَذَّبُوا بِـآيَاتِ اللهِ﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ لاَ يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلاَ مِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا مَأْوَاكُمْ النَّارُ هِيَ مَوْلاَكُمْ وَبِـئْسَ الْمَصِيرُ * أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلاَ يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمْ الأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾[٢].

فقد يبدأ الإنسان بذنب صغير ثمّ يصرّ عليه، ويولّد الإصرار عليه وطول الأمد قساوة القلب، فإذا قسا القلب كان الإنسان فاسقاً وكافراً ومكذّباً بآيات الله، وحينئذ لن يرضى الله عنه ويكون مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللهَ لاَ يَرْضَى عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾[٣].

ثمّ إنّ هناك الكثير من الروايات التي دلّت على أنّ بعض الذنوب والمعاصي تسلب الإنسان إيمانه فلا يعود مرضيّاً عند الله تعالى.

---

(١) الروم: ١٠.
(٢) الحديد: ١٥ ـ ١٦.
(٣) التوبة: ٩٦.

ففي أُصول الكافي، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «**كان أبي عليه السلام يقول: ما من شيء أفسد للقلب من خطيئة إنّ القلب ليواقع الخطيئة فما تزال به حتّى تغلب عليه فيصير أعلاه أسفله**»[١].

فإذا صار القلب منكوساً كان كالإناء المنكوس ينزل عليه المطر ولا يجتمع فيه، وهكذا قلوب هؤلاء تنزل عليها الرحمة الإلهية والنور الإلهي فلا يؤثّر فيها بشيء ﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[٢].

وعنه عليه السلام أيضاً: «**إذا أذنب الرجل خرج في قلبه نكتة سوداء فإن تاب انمحت وإن زاد زادت حتّى تغلب على قلبه فلا يفلح بعدها أبداً**»[٣].

والقلب هنا ليس هذا الجسم الصنوبري بل هو ذاك الأمر المعنوي ونعني به الروح أو النفس، والذنب نكتة سوداء مظلمة تُخرج الإنسان من النور إلى الظلمات، ولا يعلم الإنسان أيّ ذنب من الذنوب له هذا الأثر؛ فلابدّ أن يحذرها جميعاً.

وعن أبي جعفر عليه السلام قال: «**إنّ العبد يسأل الله الحاجة فيكون من شأنه قضاؤها إلى أجل قريب أو إلى وقت بطيء فيذنب العبد ذنباً فيقول الله تبارك وتعالى للملك: لا تقض حاجته واحرمه إيّاها، فإنّه تعرّض**

(١) **الكافي**: ج١، كتاب الإيمان والكفر، باب الذنوب، ح١، ص٢٠٦.
(٢) المطفّفين: ١٤.
(٣) **الكافي**: ج٢، كتاب الإيمان والكفر، باب الذنوب، ح١٣، ص٢٠٨.

لسخطي واستوجب الحرمان منّي»[١] ولعلّ حاجة العبد هي التوبة وقبولها وبالذنب يخرج عن استحقاقها فلا يتوفّق لها أبداً.

ومن هنا نخلص إلى أنّ حفظ الإيمان مع ارتكاب المعاصي أمر صعب مستصعب بعيد المنال كثير الخطوب. وعلى حدّ تعبير جملة من المحقّقين فإنّ الشفاعة والتوبة من قبيل الدواء، ولا يوجد عاقل يقدم على المرض بأمل الشفاء بالدواء، نعم، إذا مرض فعليه أن يسعى للحصول على الدواء للشفاء.

ثمّ إنّ العاقل لا يرتكب المعصية وأثرها السلبي عليه قطعي الثبوت معتمداً على الشفاعة وشمولها له احتمالي الثبوت فقد لا تشمله، ولو فعل ذلك لكان مجنوناً؛ فإنّ العقل «**ما عُبد به الرحمن واكتُسب به الجنان**»[٢].

هذا مع أنّ تأثير الشفاعة لم يبيّن أيضاً على نحو الجزم من أنّه رافع لجميع أنواع العذاب وفي كلّ أوقاته فقد يرتبط بالبعض دون الآخر وقد يتدخّل في تخفيف أثر الذنب أو تقليل مدّته من غير أن يرفع أصله.

إنّ القرآن الكريم لم يدلّ على أنّ العاصي لن يدخل النار بل أشار إلى عدم خلوده فيها، وفرق بين الدخول والخلود.

---

(١) **الكافي**: ج٢، كتاب الإيمان والكفر، باب الذنوب، ح١٤، ص٢٠٨.
(٢) **الكافي**: ج١، كتاب العقل والجهل، ح٣، ص١١.

وعلى هذا يبقى المؤمن خائفاً مترقّباً مردّداً يرجو أن تشمله رحمة الله ومغفرته من دون أن يندفع إلى التجرّي.

وقد يخطر على بال الإنسان أحياناً بأنّ المؤمن غير مخلّد في النار، فليرتكب من الذنوب ما يشاء وليتحمّل بعض ليالي أو أيّام أو سني جهنّم حتّى يعفى عنه ويخرج من النار إلى الجنّة.

ولبيان أي اشتباه يقع فيه أصحاب هذا التصوّر نتعرّض إلى بعض الروايات التي تصف نار جهنّم وعذاباتها وحالات المعذَّبين فيها وكيف أنّ الآن الواحد في نار جهنّم - مهما صغر وتضاءل - لا يتحمّله الإنسان مهما بلغ من القوّة، وكيف يتحمّل الآن الواحد في نار «**سجّرها جبّارها لغضبه**»[1] كما وصفها الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، بل كيف يتحمّل اللحظة الواحدة من عذاب قال عنه الله بأنّه تعالى ﴿لاَ يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ﴾[2].

فمن الروايات التي تصف نار جهنّم وعذابها ما روي عن الإمام الباقر عليه السلام:

> **إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لمّا أسري به لم يمرّ بخلق من خلق الله إلاّ رأى ما يحبّ من البشر واللطف والسرور، حتّى مرّ بخلق من خلق الله فلم يلتفت إليه ولم يقل شيئاً فوجده قاطباً عابساً.**

(١) **بحار الأنوار**: ج ٤١ ص ١٦٣ ح ٥٧ باب ٧ - ١.
(٢) الفجر: ٢٥.

فقال: يا جبرئيل ما مررت بخلق من خلق الله إلاّ رأيت البشر واللطف والسرور منه إلاّ هذا، فمن هذا؟

قال: هذا مالك خازن النار. فقال له جبرئيل: إنّ هذا محمّد رسول الله، وقد سألني أن أطلب إليك أن تريه النار.

قال: فأخرج عنقاً منها فرآها، فما افترّ ضاحكاً حتّى قبضه الله عزّ وجلّ[١].

وعن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام، قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إنّ ناركم هذه لجزء من سبعين جزءاً من نار جهنّم، ولقد أُطفيت سبعين مرّة بالماء، ولولا ذلك لما استطاع آدمي أن يطفيها إذا التهبت، وإنّه لتؤتي بها يوم القيامة حتّى توضع على النار، ما يبقي ملك مقرّب ولا نبي مرسل إلاّ جثا بركبتيه فزعاً من صرختها[٢].

وأمّا الجواب الحلّي الثاني:

فإنّنا نقول: إنّ الإنسان المذنب لو تُرك ونتيجة عمله فقط ومن دون أن تتدخّل الشفاعة في تغيير مصيره وفي نجاته من النار لكان ذلك على خلاف الحكمة الإلهية التي دلّت عليها الأدلّة العقلية والنقلية بنجاة الناس وخلاصهم من نار جهنّم وإدخالهم الجنّة.

---

(١) **علم اليقين**، للكاشاني: ج٢، باب١٥، في صفة النار، ص١٠٣٣.

(٢) **علم اليقين**، للكاشاني: ج٢، باب١٥، في صفة النار، ص١٠٣٢.

فلو أنّ العصاة – وهم الأعمّ الأغلب – علموا بمجرّد عصيانهم أنّه لا مجال لتراجعهم ونجاتهم بعد ذلك وأنّ مصيرهم إلى النار سواء أتركوا الكبائر الأخرى أو لم يتركوها، وهتكوا الحرم الأخرى أو لم يهتكوها، وفعلوا الواجبات أو لم يفعلوها فسوف يصيبهم اليأس من روح الله والقنوط من رحمته تبارك وتعالى وسوف يتجرّأون على كلّ المحرّمات ويتركون كلّ الواجبات، وهذا خلاف الحكمة الإلهية، ولن تكون الدنيا بعد ذلك إلاّ تجرّياً محضاً على محارم الله وسيكون لازم عدم تشريع الشفاعة هو التجرّي ونقض الغرض، لا أنّ تشريعها يستدعي ذلك.

شفاعة أهل البيت عليهم السلام لشيعتهم وشبهة التجرّي

وردت جملة من الروايات تشير إلى شفاعة أهل البيت عليهم السلام لشيعتهم، كقول الصادق عليه السلام: «**إذا كان يوم القيامة نشفع في المذنب من شيعتنا فأمّا المحسنون فقد نجّاهم الله**»[1].

وهذه الروايات وإن لم تطلق الشفاعة في حقّ الجميع ولكنّها عيّنت طائفة معيّنة من الناس وهم الشيعة ممّا يؤدّي إلى تجرّي هذه الطائفة لأنّها تعلم بأنّها ناجية مهما ارتكبت من ذنب، وحينئذ تكون الشفاعة سبباً لنقض الغرض بالنسبة إلى هذه الطائفة من الناس.

والجواب: إنّ هذه الرواية وأمثالها ليست بصدد بيان أنّ الشيعة

(١) **بحارالأنوار**: ج٨، كتاب العدل والمعاد، باب الشفاعة، ح٧٧، ص٥٩.

جميعاً تشملهم الشفاعة، وأنّ جميع ذنوبهم مشمولة بالشفاعة أيضاً وفي جميع الأوقات والأحوال وإنّما الحصر هذا حصر إضافي أي: أنّ شفاعتنا ليست لغير شيعتنا، ولكن هل هي لكلّ شيعتهم ولكلّ ذنوبهم؟ فإنّ هذا ممّا لم تصرّح به الروايات وسكتت عنه.

فالتشيّع - إذن - والموالاة والاتباع لأهل البيت عليهم السلام شرط من قبيل شرط التوحيد الذي بدونه لا يَشمل الإنسان العفو الإلهي، فبدون موالاة أهل البيت عليهم السلام لا تشمل الإنسان شفاعتهم. غير أنّ تحقّق هذا الشرط لا يعني تحقّق المقتضى في الخارج، فقد يتحقّق وقد لا يتحقّق.

ثمّ إنّ لسان هذه الروايات هو كلسان الروايات التي تدلّ على أنّ شفاعة الرسول محمّد صلى الله عليه وآله لأهل الكبائر من أُمّته؛ «**إنّما شفاعتي لأهل الكبائر من أمّتي**»[1].

فإسلام الإنسان يدخله في أُمّة محمّد صلى الله عليه وآله وقد تتحقّق الشفاعة في حقّه وقد لا تتحقّق.

هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرى فقد قلنا بأنّ الشفاعة لا تعني دائماً رفع العقاب من الأصل بل قد تغيّر شدّته كمّاً أو كيفاً، بل ورد عنهم عليهم السلام ما يدلّ على أنّ شفاعتهم لا تشمل شيعتهم في «عالم البرزخ» وقد يعذَّبون إلى يوم حصول الشفاعة، فكيف يتجرّأون على ارتكاب المعصية بعد ذلك بلا حساب؟

---

(١) **بحار الأنوار**: ج٨، كتاب العدل والمعاد، باب الشفاعة، ح٤، ص٣٤.

ففي الكافي عن جعفر المؤذّن عن أبي عبدالله عليه السلام في رسالته إلى أصحابه قال عليه السلام: «**اعلموا أنّه ليس يغني عنكم من الله أحد من خلقه، لا ملك مقرّب ولا نبيّ مرسل ولا من دون ذلك، من سرّه أن تنفعه شفاعة الشافعين عند الله فليطلب إلى الله أن يرضى عنه**»(١).

وفي الخصال عن أبي عبدالله عن أبيه عن علي عليهم السلام قال: «**إنّ للجنّة ثمانية أبواب...**» إلى أن قال عليه السلام: «**... فلا أزال واقفاً على الصراط أدعو وأقول: ربّ سلّم شيعتي ومحبّي وأنصاري ومن تولاّني في دار الدنيا فإذا النداء من بطنان العرش: قد أُجيب دعوتك وشفّعت في شيعتك**»(٢).

وواضح من الرواية الأولى أنّ رضا الله سبحانه وتعالى شرط لكي تنفع الشفاعة، ومن الرواية الثانية أنّ وقت شفاعة الشافعين هو يوم القيامة ووقت المرور على الصراط، ولا دليل على أنّ العاصي والمذنب لا يناله عذاب البرزخ.

الشفاعة ونظرية الخوف والرجاء

يتّضح ممّا سبق أنّ للشفاعة أثراً في ضرورة الرجوع إلى الله تعالى، فالعاصي والمذنب من الناس الذي يعلم بأنّ الله يتوب عليه إذا تاب، وأنّ شفاعة الشافعين قد تشمله إن استوفى ما يلزم من الشروط،

(١) **الكافي**: ج٨، ص١١، ح٢٩٨.
(٢) **الخصال**: ص١٧٢.

فإنّ مثل هذا الإنسان يبقى بين الخوف والرجاء؛ بين الرجاء، ولكن لا جزماً بحيث يتجرّأ على محارم الله، وبين الخوف ولكن لا جزماً بحيث ييأس من رحمة الله تعالى.

وقد أشارت العديد من الآيات والروايات الشريفة إلى هذه النظرية. فمن الآيات قوله: ﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحىً وَهُمْ يَلْعَبُونَ * أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللهِ فَلاَ يَأْمَنُ مَكْرَ اللهِ إلاَّ الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾[1].

فمن اطمأنّ بالنجاة وعدم شمول العذاب والمكر الإلهي له، إن هو إلاّ خاسر مجنون.

وفي قبال هذه الآية مباشرة يقع قوله تعالى حكايةً عن يعقوب عليه السلام، قال: ﴿يَا بَنِيَّ اذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلاَ تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللهِ إِنَّهُ لاَ يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ إلاَّ الْقَوْمُ الكَافِرُونَ﴾[2] فكما لا ينبغي للإنسان أن يأمن المكر الإلهي فيتجرّأ، عليه أيضاً أن لا يقطع رجاءه من روح الله ورحمته فييأس.

ومن هنا عُدّ اليأس من رحمة الله تعالى من الكبائر لأنّه يؤدّي إلى القنوط ثمّ إلى انتهاك كلّ حرمة لا محالة.

وقد جمعت الآية المباركة: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِداً

(١) الأعراف: ٩٨ ـ ٩٩.

(٢) يوسف: ٨٧.

وَقَائِماً يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾[١] بيّن كلا الأمرين، بين الحذر من الآخرة وبين رجاء الرحمة الإلهية.

ومن هنا ورد عن علي عليه السلام أنّه قال: «**إنّ الله تبارك وتعالى أخفى أربعة في أربعة: أخفى رضاه في طاعته فلا تستصغرنّ شيئاً من طاعته فربما وافق رضاه وأنت لا تعلم. وأخفى سخطه في معصيته فلا تستصغرنّ شيئاً من معصيته، فربما وافق سخطه معصيته وأنت لا تعلم. وأخفى إجابته في دعوته فلا تستصغرنّ شيئاً من دعائه، فربما وافق إجابته وأنت لا تعلم. وأخفى وليّه في عباده فلا تستصغرنّ عبداً من عبيد الله فربما يكون وليّه وأنت لا تعلم**»[٢].

والخلاصة، أنّ المراد من الإنسان أن يكون دائماً بين الرجاء والخوف فلا يطمئن إلى النجاة فيستهين بكلّ شيء، ولا يجزم بالعذاب فييأس من كلّ شيء.

الإشكال الخامس: لا نصّ قطعيّاً في القرآن على وقوع الشفاعة، والمتيقن من السنة الشريفة لا يزيد دلالة على ما في الكتاب

وملخّص هذا الإشكال هو: إنّ العقل لا يدلّ على أكثر من إمكان وقوع الشفاعة. وأمّا النقل، فإنّ الآيات القرآنية في الشفاعة على ثلاثة طوائف هي:

---

(١) الزمر: ٩.

(٢) **الخصال**، للصدوق: ج١، باب الأربعة، ح٣١، ص٢٠٩.

الطائفة الأولى: هي الطائفة النافية للشفاعة مطلقاً كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْس شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ﴾[١] و(لا) نافية للجنس تفيد نفي مطلق الشفاعة.

والطائفة الثانية: هي الطائفة النافية لمنفعة الشفاعة، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْس شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾[٢].

الطائفة الثالثة: هي الطائفة التي تثبت الشفاعة لغير الله تعالى بمثل قوله تعالى: ﴿إلاَّ بِـإِذْنِهِ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿إلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى﴾[٤] وهذا الاستثناء معهود قرآنياً في مقام النفي القطعي؛ للإشعار بأنّ ذلك بإذنه تعالى وهو لم يأذن، كقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾[٥] وقوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنسَى * إلاَّ مَا شَاءَ اللهُ﴾[٦].

وحينئذ، فليس في القرآن الكريم نصّ قطعي على وقوع الشفاعة كما أنّ المتيقّن من السنّة الشريفة لا يزيد دلالة على الآيات الشريفة.

---

(١) البقرة: ٤٨.
(٢) المدثّر: ٤٨.
(٣) البقرة: ٢٥٥.
(٤) الأنبياء: ٢٨.
(٥) هود: ١٠٧.
(٦) الأعلى: ٦ ـ ٧.

ولردّ هذا الإشكال نقول:

أمّا الآيات القرآنية فإنّ الطائفة الأولى فيها ثلاثة أجوبة هي:

الجواب الأوّل: إن الآيات النافية للشفاعة لا تتكلّم عن نفي الشفاعة مطلقاً حتّى في يوم القيامة، وإنّما تنفي الشفاعة المتعارفة في الحياة الدنيا؛ وذلك بقرينة الأمثلة الموجودة فيها.

ففي الآية (لا تجزي نفس...) تحدّثت الآية ابتداءً عن قانون في الآخرة هو قانون ﴿لا تجزي نفس عن نفس شيئاً﴾ فلا يتحمّل أحد مسؤولية عمل آخر هناك وإن تحمّل البعض مسؤولية ونتائج عمل الآخرين في الدنيا.

ثمّ نفت الآية كلّ طرق التخلّص من تبعات الأعمال المتعارفة في الدنيا من الاستشفاع بالباطل أو أخذ العدل من فدية أو مال أو بدل أو الانتصار بالرشوة أو الاسترحام بالحاكم أو الاستعانة بالقبيلة وما شابه.

وهكذا يكون الأمر في تلك النشأة – كما هو في هذه النشأة – لله تعالى ﴿وَالأمْرُ يَوْمَئِذ للهِ﴾[١] ولا سبب دافع للعذاب آنذاك ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِـهِمُ الأسْبَابُ﴾[٢] ولا نسب ﴿فَلاَ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ﴾[٣].

فالنشأة – إذن – وإن كانت نشأة أسباب إلاّ أنّها خالية عن الأسباب الدنيوية، وعلى هذا الأساس فإنّ الآية ليست ظاهرة في نفي

(١) الانفطار: ١٩.
(٢) البقرة: ١٦٦.
(٣) المؤمنون: ١٠١.

مطلق الشفاعة بل في نفي الشفاعة المتعارفة في الحياة الدنيا.

الجواب الثاني: ما أشار إليه العلاّمة الطباطبائي قدس سره بقوله: «إنّ الآيات النافية للشفاعة إن كانت ناظرة إلى يوم القيامة فإنّها تنفيها عن غيره تعالى بمعنى الاستقلال في الملك..»[١].

الجواب الثالث: إنّ هذه الآيات مطلقة ولابدّ أن تقيّد بآيات الطائفة الثانية والثالثة.

وأمّا الجواب على الطائفة الثانية: وهي الآيات النافية لمنفعة الشفاعة، فإنّها تثبت الشفاعة لا تنفيها.

فبالإضافة إلى أنّ آيات سورة المدّثر واردة في سياق نفي الشفاعة عن طائفة خاصّة من المجرمين لا جميعهم - بالإضافة إلى هذا - فإنّ لسان آيات هذه الطائفة على قسمين:

الأوّل: على نحو قوله تعالى: ﴿وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ﴾[٣].

والثاني: على نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾[٤].

وهناك فرق بين القسمين، فإنّ الشفاعة الواردة في القسم الثاني مضافة لا مجرّدة مقطوعة عن الإضافة، والمصدر المضاف يدلّ على

---

(١) **الميزان**: ج١، ص١٥٧.

(٢) البقرة: ٤٨.

(٣) البقرة: ٢٣.

(٤) المدّثّر: ٤٨.

الوقوع في الخارج دون المقطوع، فهناك إذن شفاعة ما – على نحو القضية المهملة – سوف تقع في يوم القيامة ولكنّها لن تنفع هذه الطبقة من المجرمين.

وأمّا الجواب على الطائفة الثالثة: فنقول: إنّ المنكرين للشفاعة استدلّوا بهذه الطائفة على مدّعاهم من خلال الاستثناء الذي اعتبروه – على حدّ قولهم – مؤكّداً للمضمون كما في قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنسَى * إلاَّ مَا شَاءَ اللهُ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾[2] أو – لا أقلّ – هو مشترك بين الاستثناء الذي يُخرج فرداً من المستثنى منه كما في قولك: "جاءني القوم إلاّ رجلاً" حيث استثنيت رجلاً من المستثنى منه، وبين الاستثناء المؤكّد للمضمون، وحينئذ تكون الآيات مجملة لا يصحّ تقييد المطلق بها.

إلاّ أنّ الصحيح أنّ الاستثناء هنا ليس من هذا القبيل ولا يمكن التمسّك بهذه الطائفة لنفي وقوع الشفاعة أصلاً لمجرّد احتوائها على الاستثناء والارتضاء، بل بالإمكان الاستدلال بها على وقوع الشفاعة لتضمّنها على المصدر المضاف الدالّ على الوقوع كما سبقت الإشارة إلى ذلك في آيات الطائفة الثانية، ولورود الاستثناء فيها بصيغ متعدّدة كما في قوله تعالى: ﴿إلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ و ﴿إلاَّ مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ و ﴿إلاَّ لِمَنِ

(١) الأعلى: ٦ ـ ٧.
(٢) هود: ١٠٧.

ارْتَضَى﴾ و ﴿إلاَّ مَنْ شَهِدَ بِـالْحَقِّ﴾، فلو أمكن القول بأنّ الإذن والارتضاء هما بمعنى المشيئة لتشابه هذه الآيات قوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنسَى * إلاَّ مَا شَاءَ اللهُ﴾ وقوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ فلا يمكن القول بأنّ الاستثناء بقوله تعالى: ﴿إلاَّ مَنْ شَهِدَ بِـالْحَقِّ﴾ هو استثناء مشيئة أيضاً.

هذا كلّه بالنسبة إلى الآيات القرآنية، وأمّا الروايات الشريفة فهي دالّة على وقوع الشفاعة كدلالة الآيات وهل أدلّ على وقوع الشفاعة من قوله صلى الله عليه وآله «**من لم يؤمن بشفاعتي فلا أناله الله شفاعتي**»[1] وقد تعرّضنا للعديد من الروايات المثبتة للشفاعة سابقاً.

الإشكال السادس: إشكال التشابه

سبق أن قلنا إنّ الدليل العقلي لا يفي بإثبات تحقّق ووقوع الشفاعة خارجاً ، وغاية ما يفيده هو إمكان وقوعها.

ومن هنا حاول البعض أن ينفي إمكانية الاستدلال بالمنقول على وقوع الشفاعة خارجاً بدعوى أنّ آيات الشفاعة هي من الآيات المتشابهة لا المحكمة التي أُمرنا بالإيمان بها فقط وإرجاع علمها إلى الله تعالى.

والجواب على هذا الإشكال يتمّ من خلال معرفة أنّ القرآن الكريم قد صرّح بأنّ آياته على قسمين محكم ومتشابه؛ قال تعالى:

(١) **بحار الأنوار**: ج٨، ح٧٤، ص٥٧.

﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾[١] وأنّ المتشابه من الآيات يصير محكماً بإرجاعه إلى المحكم، على ما مبيّن في محلّه، حيث يجعل المحكم هو (الأمّ) والمتشابه هو (الفرع) من دون أن يسقط المتشابه عن الاعتبار ولا يبقى لنا منه إلاّ التلاوة وتحصيل الثواب على رأي المستشكل.

ثم إنّه لا اختصاص للشفاعة في كون بعض الآيات تنفيها لغير الله على نحو الاستقلال، كقوله تعالى: ﴿يَوْمٌ لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ﴾[٢].

وأُخرى تثبتها لله تعالى أصالة وبنحو الاستقلال والإطلاق، كقوله تعالى: ﴿قُلْ للهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً﴾[٣].

وثالثة تثبتها لغيره مقيّدة برضاه وإذنه عزّ وجلّ، كقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إلاَّ بِإِذْنِهِ﴾[٤].

بل القرآن صريح في اعتبار كلّ شيء وكلّ فعل وكلّ صفة في عالم الإمكان لله تعالى وحده ومنفيّاً عن غيره بنحو الاستقلال وقد يثبت بعضه لغيره بإذنه تعالى.

ومن ذلك على سبيل المثال آيات علم الغيب في قوله تعالى: ﴿قُلْ

(١) آل عمران: ٧.
(٢) البقرة: ٢٥٤.
(٣) الزمر: ٤٤.
(٤) البقرة: ٢٥٥.

لاَ يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأرْضِ الْغَيْبَ إلاَّ الله﴾[١].

وقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إلاَّ هُوَ﴾[٢].

وقوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلاَ يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً * إلاَّ مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُول﴾[٣].

وكذلك الآيات الناطقة في التوفّي والخلق والرزق والتأثير والحكم والملك وغيرها.

فلو تمّ الإشكال في الشفاعة لتمّ في كلّ هذه الموضوعات ولبقيت معانيَ يُتعبّد بها فقط وتقرأ آياتها للثواب. ولا يقول بذلك أحد.

الإشكال السابع: إنّ الشفاعة لدفع العقاب لا لرفعه

حيث ادّعى البعض أنّ الشفاعة الواردة في الآيات والروايات إنّما تدلّ على دفع العقاب قبل وجوده لا رفعه بعد أن يوجد.

فالأنبياء – مثلاً – شفعاء للناس بمعنى أنّ نزول الشريعة عليهم (عليهم السلام) وتعليمهم إيّاها للناس وهدايتهم إلى العمل الصالح وتعليمهم سبل التوبة، كلّ ذلك يكون سبباً لدفع العقوبة قبل أن تثبت في حقّ هذا العبد أو ذاك، لا أنّها – أي العقوبة – سوف تتحقّق وتثبت له ثمّ ترفع عنه يوم القيامة بواسطة شفاعة الأنبياء والملائكة ونحوهم،

(١) النمل: ٦٥.
(٢) الأنعام: ٥٩.
(٣) الجن: ٢٥ ـ ٢٦.

والأنبياء بذلك شفعاء في الدنيا والآخرة.

وهناك فرق واضح بين أن تكون الشفاعة دافعة للعقاب أو رافعة له، فمن يخرج من هذه الدنيا مؤمناً صالحاً فهو من أهل الجنّة، وأمّا من يخرج منها عاصياً فهو من أهل النار ولا يمكن أن يتبدّل حاله على فرض أنّ الشفاعة دافعة، وأمّا إذا كانت رافعة للعقاب فإنّ بالإمكان أن يُغفر لمثل هذا العبد ويصبح من أهل الجنّة.

الجواب: وعلى كلّ حال، فإنّ الجواب على هذا الإشكال يبتني على القبول بأنّ الشفاعة دافعة للعقاب كما قال المستشكل، ولكنّنا لا نقبل بحصرها في الدفع فقط بل هي رافعة للعقاب أيضاً.

فلا شكّ عندنا بأنّ من وظيفة الأنبياء عليهم السلام أن يبلّغوا الوحي الإلهي إلى الناس ويعلّموهم طرق النجاة والوصول إلى الجنّة ويحذّروهم طرق الهلاك وورود جهنّم ويكونون بذلك سبباً من أسباب دفع العقاب عن الناس ومصداقاً من مصاديق الشفاعة.

إلاّ أنّ الشفاعة غير محصورة ولا مقصورة على هذا الأمر؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[1] فإنّ هذه الآية ليست في مورد الإيمان والتوبة قطعاً، إذ بهما يغفر حتّى الشرك أيضاً.

وعلى هذا تكون الآية صريحة في أنّ الشفاعة تشمل العاصي الذي لم يتب وتكون حينئذ رافعة للعقاب لا دافعة له.

---

(١) النساء: ٤٨.

الإشكال الثامن: إشكال تقييد الرحمة الإلهية

تختصّ الشفاعة على ما هو واضح ببعض الناس دون غيرهم، وحينئذ قد يقال: لماذا لا يشفع الله تعالى لكلّ الناس وهو أرحم الراحمين، وهل شفاعته لبعض الناس إلاّ تقييد لرحمته سبحانه وتعالى؟

وللجواب على هذا التساؤل نقول:

إنّ هذا الأمر مرتبط بقابلية القابل لا فاعلية الفاعل، فإنّ الرحمة الإلهية نازلة على كلّ العباد ولكن بعضاً لا تشمله؛ لفقدانه القابلية على أن تناله هذه الرحمة؛ قال تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا..﴾[1].

وهو في هذا كالعالم الذي يعلّم طفلاً فلا يتعلّم الطفل؛ لقصور قابليته لا لمحدودية فاعلية أُستاذه، وكالبطل يرمي قطعة من ورق فلا تذهب بعيداً لا لعجزه بل لقصور قابلية الورق على الابتعاد، كما سبقت الإشارة إلى ذلك أيضاً.

الإشكال التاسع: إشكال توسّط الشفعاء وتقييد القدرة الإلهية

جعل الله سبحانه وتعالى الشفعاء واسطة بينه وبين عباده لكي يغفر لهم ذنوبهم، ومن هنا قد يتساءل: لماذا لم يغفر الله سبحانه وتعالى هذه الذنوب مباشرةً ومن دون توسّط الشفعاء؟

---

(١) الرعد: ١٧.

والجواب على هذا: إنّ الله سبحانه وتعالى قادر على أن يغفر لمن يشاء من غير شفيع لأنّه القادر على كلّ شيء. ولكنّه أبى إلاّ أن تجري الأمور بأسبابها، فجعل لهذا العالم نظاماً وسنّة ولا تبديل ولا تحويل لسنّة الله تعالى. وجعل الشفاعة سنّة وباباً لغفران ذنوب العصاة وجعلها بتوسّط الشفعاء لأمر وحكمة هو يعلمها جلّ وعلا، وهو القائل: ﴿لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾[١].

الإشكال العاشر: اقتضاء الشفاعة للشرك

هناك من يدّعي أنّ الاعتقاد بوجود شافع غير الله تبارك وتعالى هو نحو من الشرك.

والجواب: إنّ الاعتقاد بتحقّق الشفاعة من قبل الشافع مستقلاً ومن دون إذن الله ورضاه هو شرك كما هو صريح القرآن.

أمّا الاعتقاد بوجود الشفعاء بإذن الله تبارك وتعالى، فهو حقيقة قرآنية وبصريح القرآن أيضاً وهو عين التوحيد، كما لا يخفى.

بعبارة أخرى نقول: إنّ القرآن الكريم، وإن أثبت أنّ كلّ أمر في الوجود هو لله تعالى على نحو الاستقلال، إلا أنه أثبت أن بعض هذه الأمور هي لغير الله تعالى بإذنه كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ الْعِزَّةَ للهِ جَمِيعاً﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿وَللهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾[٣] وقوله

(١) الأنبياء: ٢٣.

(٢) النساء: ١٣٩.

(٣) المنافقون: ٨.

تعالى: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ للهِ جَمِيعاً﴾[١] وقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّة﴾[٢] وقوله تعالى: ﴿اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾[٤] وقوله تعالى: ﴿اللهُ يَتَوَفَّى الأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾[٥] وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ﴾[٦] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾[٧] وقوله تعالى: ﴿لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾[٨] وغير هذه من الآيات المباركة.

فمن يرزق أو يعلم الغيب أو يميت أو يحيي أو يملك، فإنّما ذلك بإذن الله ورضاه لا من دونه تبارك وتعالى، بل حتّى ملك الإنسان لنفسه وملكه لماله إنّما يكون بإذن الله تعالى ولذلك لا يسعه أن يتصرّف فيهما بما يشاء. فلا استقلالية في هذا الوجود لغير الله تعالى، وعلى الإنسان أن يقتلع من ضميره ومن وجدانه جذور الاستقلال، ولا يحقّ لأحد قول (أنا) إلاّ الله تعالى، وهذا هو معنى «التكبّر» و «المتكبّر» وعندما أراد إبليس أن يقول (أنا) صار رجيماً ولعيناً إلى أبد الآبدين.

---

(١) البقرة: ١٦٥.
(٢) الأنفال: ٦٠.
(٣) الرعد: ١٦.
(٤) المؤمنون: ١٤.
(٥) الزمر: ٤٢.
(٦) السجدة: ١١.
(٧) الذاريات: ٥٨.
(٨) الحجّ: ٥٨.

بل حتّى ما يحكم فيه الله تعالى ويقضي فيه بقضاء حتم، يُثبت له نوعاً من المشيئة، كي لا يتبادر إلى الأذهان بأنّ مثل هذه الأمور قد استقلّت عنه وخرجت من يده وبطل سلطانه وملكه لها، كقوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنسَى * إلاَّ مَا شَاءَ اللهُ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ..﴾[٢] وغيرهما...

وهكذا لا تخرج مسألة الشفاعة عن هذا الأمر أيضاً فهي لله جميعاً أوّلاً وبالذات ﴿قُلْ للهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعاً﴾[٣]. ولغيره ثانياً وبالعرض ومن بعد إذنه ورضاه؛ قال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إلاَّ بِـإِذْنِهِ﴾[٤] ولا يمكن إثباتها لغيره تعالى بالتفويض والاستقلال أبداً.

ولعلّ مرّد هذا الإشكال والادعاء (بأن وجود شافع غير الله تعالى هو نحو من أنحاء الشرك) إلى ما يفهم من كلمات البعض من أنّ الله سبحانه وتعالى قد ملّك أمر الشفاعة إلى الشفعاء على نحو التفويض، الباطل عندنا.

ولعلّ مردّه أيضاً إلى تصوّر أن طلب الشفاعة في الآخرة وتحقّقها في إطار الإذن الإلهي أمر مسلّم به ولكن طلبها في الحياة الدنيا ممّن

(١) الأعلى:٦ ـ ٧.
(٢) هود: ١٠٨.
(٣) الزمر: ٤٤.
(٤) البقرة: ٢٥٥.

تصحّ شفاعته في الآخرة هو الشرك المنهيّ عنه.

غير أنّ الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المعتبرة وسيرة المسلمين شاهدة على جواز ذلك، ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن أولاد يعقوب عليه السلام: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ * قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَحِيماً﴾[2].

ومنها ما روى الترمذي عن أنس بن مالك، قال: سألت النبي صلى الله عليه وآله أن يشفع لي يوم القيامة، فقال: «**أنا فاعل**»[3].

وقد حاول بعضٌ التخلّص من هذه الأجوبة، بقولهم: إنّ التوسّل والاستشفاع بالأنبياء والصالحين مشروع ومفيد وصالح ماداموا على قيد الحياة، وهذا هو المستفاد من الآيات والروايات، فإذا ماتوا انقطع هذا الأثر وأصبح التوسّل بهم شركاً.

وجواب هذا: أنّ التوسّل بمثل هؤلاء الشفعاء إن كان مشروط المنفعة بحياتهم فإنّ منفعة الشفاعة لن تتحقّق بعد موتهم، لا أنّ الاستشفاع بهم سوف يكون شركاً، لأنّ حياة الشفيع ومماته ليسا الملاك في التوحيد والشرك، ومن لم يكن الاستشفاع به في حياته

(١) يوسف: ٩٧ ـ ٩٨.

(٢) النساء: ٦٤.

(٣) **الترمذي**: ٤، ٤٢ باب ما جاء في شأن الصراط.

شركاً فلن يكون شركاً بعد موته.

هذا، مع أنّ ثبوت الحياة البرزخية من ناحية، وكون الشهداء فضلاً عن الأنبياء والأوصياء أحياءً عند ربّهم يُرزقون، وأنّ العلاقة بيننا وبين الأموات لا تنقطع بل يسمعون كلامنا ويردّون سلامنا على ما يستفاد من عشرات الآيات الشريفة، كلّ ذلك يدلّ على أنّ العلاقة بيننا وبين من نستشفع بهم غير مقطوعة، وأنّ الاستشفاع بهم ذو أثر أحياءً كانوا أو أمواتاً.

الإشكال الحادي عشر: إشكال المعتزلة

انطلق المعتزلة في رفضهم للشفاعة في حقّ مرتكبي الكبيرة بحيث ترفع العقاب عنهم، انطلقوا في ذلك على ما يعتقدونه من أنّ مرتكب الكبيرة كافر خارج عن حقيقة الإيمان وحينئذ فلا شفاعة له؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[١] ولقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيم وَلاَ شَفِيع يُطَاعُ﴾[٢].

ولأنّ الشفاعة لمن ارتضاه الله؛ لقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى﴾[٣] والله لا يرتضي الكفر ولا الكفّار؛ لقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾[٤].

---

(١) آل عمران: ١١٦.

(٢) غافر: ١٨.

(٣) الأنبياء: ٢٨.

(٤) الزمر: ٧.

ثمّ انتهوا إلى أنّ الصغائر من الذنوب معفوّ عنها مطلقاً، والكبائر بالتوبة وأنّ الشفاعة هي لزيادة الثواب ورفع درجات المؤمنين[١].

والجواب: إنّ المؤمن لا يخرج عن حقيقة الإيمان بمجرّد ارتكابه للكبيرة – على ما حقّق في محلّه من كتب الإيمان – فلا تشمله حينئذ آية ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ ...﴾[٢] كما أن آية ﴿وما للظالمين من حميم ...﴾[٣] مختصّة بالكافرين جمعاً بين الأدلّة؛ إذ دلّت الآيات والروايات والإجماع على ثبوت الشفاعة في حقّ المذنبين والعصاة من غير الكافرين. كما يمكن الإجابة عنها أيضاً بأنّ الآية نفت الشفيع المطاع وليس في الآخرة شفيع يطاع لأنّ المطاع فوق المطيع، والله تعالى فوق كلّ موجود، ولا أحد فوقه، ولا يلزم من نفي الشفيع المطاع نفي الشفيع المجاب[٤].

وأمّا الصغائر من الذنوب مع عدم ارتكاب الكبيرة، وارتكاب الكبائر مع التوبة، فلا يستحقّان العقوبة والعذاب، فلا معنى للعفو في موردیهما.

وأمّا أنّ الشفاعة لزيادة الثواب فقط فإنّ الأدلّة القطعية من الكتاب

---

(١) راجع **أوائل المقالات** للشيخ المفيد، ص٥٤، و**شرح العقائد النسفية** للتفتازاني، ص١٩٦ وما بعدها.

(٢) النساء: ٤٨.

(٣) غافر: ١٨.

(٤) راجع **بحار الأنوار**: ج٨، كتاب العدل والمعاد، باب الشفاعة، ص٦٢، ط: طهران.

والسنّة والإجماع – التي أشرنا إليها سابقاً – واللغة أيضاً قائمة على أنّ الشفاعة لا تختصّ بهذا المورد فقط، بل تشمل موارد طلب العفو عن الجناية أيضاً.

وإلاّ فإنّنا سنكون بذلك شفعاء لسيّد الرسل والأنبياء صلى الله عليه وآله حين نطلب له من الله تعالى علوّ الدرجات، ولا يلتزم أحد بهذا؛ لوضوح بطلانه.

الفصل الثالث

بحث روائي في الشفاعة

لا يتعرّض القرآن الكريم عادةً إلاّ إلى الخطوط العامّة والكلّية للمواضيع والنظريات التي يطرحها، وأمّا الأمور الجزئية والخطوط التفصيلية فهي موكولة إلى بيانات الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله والأئمّة الأطهار عليهم السلام.

ومن هنا يتبيّن لنا مدى أهميّة الرجوع إلى عدل القرآن الكريم من أجل الوقوف على الأفكار والنظريات الإسلامية بصورة تامّة ومفصّلة.

وبحث الشفاعة، هو من بين البحوث التي تعرّض لها القرآن الكريم وفق هذا المنهج، حيث طرحها بصورة عامّة وأثبت أصل وجودها في الدنيا والآخرة، ثمّ جاءت الروايات الشريفة لتفصّل فيها ولتذكر الأمور الجزئية المرتبطة بها.

ونحن وإن كنّا قد ذكرنا عدداً من الروايات الشريفة في ثنايا البحوث السابقة بمناسبة مواضيعها إلاّ أنّنا هنا نحاول أن نتعرّض لموضوع الشفاعة من خلال الروايات بشكل أساسي وخصوصاً فيما يتعلّق بمصاديق الشفعاء وفي من تجري الشفاعة ووقتها.

شفاعة أشفع الشافعين

من الواضح أنّ الشفاعة بالذات والأصالة لله سبحانه، ولا شفاعة ولا شفيع إلاّ من بعد إذنه، فهو أشفع الشافعين، وهناك الكثير من الروايات التي تصف شفاعته وسعة رحمته تبارك وتعالى، منها:

• في الخصال، عن الإمام الرضا عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**إذا كان يوم القيامة تجلّى الله عزّ وجلّ لعبده المؤمن فيوقفه على ذنوبه ذنباً ذنباً ثمّ يغفر الله له، لا يُطلع الله له ملكاً مقرّباً ولا نبيّاً مرسلاً ويستر عليه أن يقف عليه أحد ثمّ يقول لسيّئاته: كوني حسنات**»[١].

• وفي الأمالي عن الصادق عليه السلام: «**إذا كان يوم القيامة نشر الله تبارك وتعالى رحمته حتّى يطمع إبليس في رحمته**»[٢].

شفاعة القرآن الكريم

ذكر القرآن الكريم ما يدلّ على أنّه بذاته شفيع كما في قوله تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللهُ مَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلاَمِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاط مُسْتَقِيم﴾[٣].

---

(١) **بحار الأنوار**: ج٦٩، ص٢٦١.

(٢) **الأمالي**: ص١٢٣، **بحار الأنوار**: ج٧، ص٢٨٧.

(٣) المائدة: ١٦.

ثمّ جاءت الروايات الشريفة لتبيّن هذا الأمر بصورة مفصّلة، فعن الإمام علي عليه السلام أنّه قال: «**واعلموا أنّ هذا القرآن هو الناصح الذي لا يغشّ، والهادي الذي لا يضلّ، والمحدّث الذي لا يكذب، وما جالس هذا القرآن أحد إلاّ قام عنه بزيادة أو نقصان: زيادة في هدى، أو نقصان من عمى**» إلى أن قال عليه السلام: «**فاسألوا الله به، وتوجّهوا إليه بحبّه، ولا تسألوا به خلقه، إنّه ما توجّه العباد إلى الله تعالى بمثله، واعلموا أنّه شافع مشفّع، وقائل مصدّق، وأنّه من شفع له القرآن يوم القيامة شُفِّع فيه، ومن محل به القرآن يوم القيامة صدق عليه**»[1].

ومحلّ الشاهد في هذه الخطبة، قوله عليه السلام: «**واعلموا أنّه شافع مشفّع وقائل مصدّق، وأنّه من شفع له القرآن يوم القيامة شُفِّع فيه**» فللقرآن الكريم شفاعة، كما أنّ شفاعته يوم القيامة لا تردّ.

هذا ومن الروايات الأخرى التي بيّنت درجة شفاعة القرآن ومقامه عند الله تعالى يوم القيامة، ما ورد في الكافي عن سعد الخفّاف، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «**ياسعد تعلّموا القرآن فإنّ القرآن يأتي يوم القيامة في أحسن صورة نظر إليها الخلق والناس صفوف عشرون ومائة ألف صفّ...**».

إلى أن قال عليه السلام: «**ثمّ يجاوز حتّى ينتهي إلى ربّ العزّة تبارك وتعالى فيخرّ تحت العرش فيناديه تبارك وتعالى يا حجّتي في الأرض وكلامي الصادق الناطق ارفع رأسك وسل تُعط واشفع تشفّع**

(١) **نهج البلاغة**، الخطبة ١٧٦، ضبط الدكتور صبحي صالح.

فيرفع رأسه فيقول الله تبارك وتعالى: كيف رأيت عبادي؟ فيقول: يا ربّ منهم من صانني وحافظ عليّ ولم يضيّع شيئاً ومنهم من ضيّعني واستخفّ بحقّي وكذّب بي وأنا حجّتك على جميع خلقك، فيقول الله تبارك وتعالى: وعزّتي وجلالي وارتفاع مكاني لأثيبنّ عليك اليوم أحسن الثواب ولأعاقبنّ عليك اليوم أليم العقاب»[١].

وقريب من هذه الرواية، ما رواه جابر عن أبي جعفر عليه السلام حيث ورد في آخر رواية جابر بيان لمنازل من يشفع لهم القرآن الكريم، قال عليه السلام: «**فيقول تبارك وتعالى: أدخلهم الجنّة على منازلهم، فيقوم فيتّبعونه، فيقول للمؤمن: اقرأ وارقه، قال: فيقرأ ويرقى حتّى يبلغ كلّ رجل منهم منزلته التي هي له فينزلها**»[٢].

شفاعة النبي صلى الله عليه وآله

ورد في القرآن الكريم ما يدلّ على ثبوت الشفاعة بصورة عامّة للرسول صلى الله عليه وآله كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ تَوَّاباً رَحِيماً﴾[٣].

وقبل استعراض الروايات التي تدلّ على شفاعة الرسول الأعظم

---

(١) **الكافي**، للكليني: ج٢، كتاب فضل القرآن، ح١، ص٤٣٦، ط طهران.
(٢) **الكافي**، للكليني: كتاب فضل القرآن، ح١١، ط: طهران.
(٣) النساء: ٦٤.

صلى الله عليه وآله بصورة مفصّلة لابدّ أن نشير إلى قاعدة كلّية بخصوص تعامل الله سبحانه وتعالى مع عباده، على مستوى الطاعة والشكر أو مستوى العصيان والكفر.

فعلى مستوى الجانب الإيجابي من هذه العلاقة، أي مستوى الطاعة والعبادة والشكر والرضا والتسليم نرى أنّ قاعدة التعامل بالمثل هي السارية، وهذا ما يشير إليه قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ﴾[٢] وقوله عليه السلام في الحديث المعروف: «**أنا جليس من جالسني**»[٣]. فإذا وجد الإنسان أنّ الله سبحانه وتعالى لا يذكره ولا يجالسه ولا يزيده من الخير فإنّ سبب ذلك هو تكبّر الإنسان ذاته وعدم مجالسته وذكره وشكره لله سبحانه وتعالى.

وعلى كلّ حال، فقد أخذ الله تعالى على نفسه أن يؤدّي للمحسن جزاء عمله ولا يتخلّف عن ذلك أبداً، بل جعل للمحسن مزيداً كما أشارت إلى ذلك الآيات المباركة كما في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا..﴾[٥].

---

(١) البقرة: ١٥٢.

(٢) إبراهيم: ٧.

(٣) **مستدرك الوسائل**: ج ٧ ص ٥٣٥ باب ٢٢ استحباب التسبيح والصدقة.

(٤) سورة ق: ٣٥.

(٥) الأنعام: ١٦٠.

وأمّا في البعد السلبي، فليس من الضرورة أن يقابل الله سبحانه وتعالى فعل العبد بالمثل، فقد يقابله بالمثل إذا كان مشركاً أو كافراً أو منافقاً، وذلك هو الجزاء الوفاق الذي أُشير إليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَاداً * لِلْطَّاغِينَ مَآباً * لاَبِـثِينَ فِيهَا أَحْقَاباً * لاَ يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْداً وَلاَشَرَاباً * إلاَّ حَمِيماً وَغَسَّاقاً * جَزَاءً وِفَاقاً﴾[1] أي أنّ الجزاء يأتي وفق العمل ولا يوجد فيه زيادة.

ولكنّه سبحانه وتعالى في غير ذلك قد كتب على نفسه أنّه قد يعاقب وقد يعفو ويرفع يده عن الوعيد وعن الجزاء، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الأمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ..﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لأمْرِ اللهِ إمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[3].

ومن أهمّ مصاديق هذه القاعدة التي بيّنها في جانبها الإيجابي هو ما وصل إليه الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله في عبوديته وطاعته، وما قابله الله تعالى على ذلك بالمثل .

بيان ذلك: أنّ الإنسان إذا صار عبداً لله ووصل إلى مقام التسليم المحض لله في كلّ شيء، وإلى مقام الرضا بقضائه وقدره تبارك

(١) النبأ: ٢١ ـ ٢٦.
(٢) آل عمران: ١٢٨.
(٣) التوبة: ١٠٦.

وتعالى ﴿وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾[١] فإنّ الله سبحانه وتعالى سوف يقابله بالمثل لأنّ من جالس الله جالسه ومن ذكر الله ذكره ومن شكر الله شكره وزاده، ومن أرضى الله أرضاه وأعطاه، وهكذا كان حال الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله، حيث أرضى الله فأرضاه وأعطاه لا كيف كان، بل بشرط أن يرضى ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[٢].

فما الذي أعطاه الله تبارك وتعالى لرسوله صلى الله عليه وآله حتّى أرضاه؟ بل ما معنى أن يرضى مثل هذا العبد عن ربّه؟

إنّ إعطاء الجنّة والخلاص من النار، أُمور تعطى لأواسط الناس، فكيف بخاتم الأنبياء والمرسلين، ومن له مقام الرسالة ومقام البرزخية العظمى بين الوجوب والإمكان، وعلى هذا لابدّ أن يكون العطاء أمراً غير هذه الأمور، وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً * وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾[٣] حيث أشارت الآية الأولى إلى الصلوات الأربع ثمّ وصفت صلاة الصبح بأنّها صلاة مشهودة ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُوداً﴾ لأنّ هذه الصلاة تشهد لها الملائكة بكلا قسميها، ملائكة الليل وملائكة النهار، فعن زرارة وحمران ومحمّد بن مسلم عن أبي

(١) البقرة: ١٢٨.
(٢) الضحى: ٥.
(٣) الإسراء: ٧٨ ـ ٧٩.

جعفر وأبي عبد الله عليه السلام عن قوله: ﴿أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ قال: «**جمعت الصلوات كلّهنّ، ودلوك الشمس زوالها، وغسق الليل انتصافه**» وقال: «**إنّه ينادي مناد من السماء كلّ ليلة إذا انتصف الليل، من رقد عن صلاة العشاء إلى هذه الساعة فلا نامت عيناه، وقرآن الفجر**» قال: «**صلاة الصبح**» وأمّا قوله «**كان مشهوداً**» قال: «**تحضره ملائكة الليل وملائكة النهار**»[1].

ثمّ بيّنت الآية الثانية أنّ الله سبحانه وتعالى سوف يكافئ رسوله صلى الله عليه وآله على ذلك وسيبعثه مقاماً محموداً.

ولعلّ البحث التفسيري - ولقلّة القرائن المساعدة - لا يفي بإثبات أنّ هذا المقام المحمود هو الأمر الذي سيعطى للرسول صلى الله عليه وآله فيرضى به.

ولكن البحث الروائي، وبمساعدة الروايات العديدة الواردة من طرق الفريقين، يثبت لنا أنّ هذا المقام المحمود هو الذي أُعطي للرسول صلى الله عليه وآله فرضي به، وأنّ هذا المقام المحمود ما هو إلاّ الشفاعة لأمّته، بل الشفاعة للجميع.

---

(١) **تفسير العياشي**: ج٢، في قوله: أقم الصلاة لدلوك الشمس، ح١٤١، ص٣٠٩ ط: طهران.

روايات المقام المحمود

فمن الروايات التي دلّت على أنّ هذا المقام المحمود هو الشفاعة ما ورد في تفسير العياشي، عن أحدهما (الإمام الباقر أو الصادق) عليهما السلام، في قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾، قال: هي الشفاعة[١].

وفي البحار، عن أبي الحسن العسكري عن آبائه عليهم السلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول: «**إذا حشر الناس يوم القيامة، ناداني مناد: يا رسول الله إنّ الله جلّ اسمه قد أمكنك من مجازاة محبّيك ومحبّي أهل بيتك الموالين لهم فيك والمعادين لهم فيك فكافهم بما شئت، فأقول: يا ربّ الجنّة، فأُبوئهم منها حيث شئت، فذلك المقام المحمود الذي وعدت به**»[٢].

دلّت الروايات الشريفة السابقة على أنّ المقام المحمود الذي أُعطي للخاتم صلى الله عليه وآله هو الشفاعة، وبالإمكان أن نتبيّن ومن خلال الآية الشريفة ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾[٣] أنّ هذا المقام سوف يعطى للرسول صلى الله عليه وآله يوم القيامة وذلك بقرينة لفظة (البعث) الذي لا يطلق في القرآن الكريم إلاّ على يوم القيامة.

---

(١) **تفسير العياشي**: ج٢، في قوله تعالى: ﴿عسى أن يبعثك ربّك.﴾ ج١٤٨ ص٣١٤.
(٢) **بحار الأنوار**: ج٨، كتاب العدل والمعاد، باب الشفاعة، ح٢٠، ص٣٩، ط: طهران.
(٣) الإسراء: ٧٩.

وعلى أقلّ التقادير فإنّ آثار هذا المقام تظهر يوم القيامة وإن كان أساسه في الحياة الدنيا من خلال التهجّد والقيام ليلاً و....

ثمّ إنّ الآية المباركة أشارت إلى أنّ الرسول صلى الله عليه وآله سوف يحمد في هذا المقام لأنّه مقام محمود، فما هو الحمد وهل هو مطلق أم مقيّد؟

أمّا الحمد فهو كما ورد في تفسير «الميزان»: الثناء على الجميل الاختياري والمدح أعمّ منه، يقال: حمدت فلاناً أو مدحته لكرمه ويقال مدحت اللؤلؤ على صفائه ولا يقال حمدته على صفائه.

ومن هنا يتبيّن أنّ النبي صلى الله عليه وآله سوف يصل إلى مقام يحمده الآخرون فيه على ما يصدر منه صلى الله عليه وآله من فعل باختياره بحقّهم وهو (الشفاعة).

ثمّ إنّ الآية بيّنت أنّ هذا المقام هو مقام محمود على نحو الإطلاق، إذ الحمد يصدر من الجميع وبلا استثناء، وما من أحد إلاّ وينتفع بفعله صلى الله عليه وآله وشفاعته ويحتاج إليها يومئذ، على ما سوف نتبيّنه من الروايات اللاحقة – إن شاء الله تعالى .

وهذا معنى قول أهل المعرفة: إنّ الله سبحانه وتعالى هو المحمود المطلق، ولكنّه المحمود المطلق بالذات.

كما أنّ له تعالى مظهراً، وهو محمود مطلق أيضاً، ولكنّه بالغير وبإذن الله تعالى أصبح مظهراً لقوله تعالى (الحمد لله) وما هو إلاّ الرسول الخاتم صلى الله عليه وآله.

روايات الإعطاء والرضا

أمّا الروايات التي دلّت على أنّ ما أُعطي للرسول صلى الله عليه وآله فرضي به هو الشفاعة، فمنها، ما روي عن ابن عباس أنّه قال في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ يعني: ولسوف يشفّعك يا محمّد يوم القيامة في جميع أهل بيتك فتُدخلهم كلّهم الجنّة فترضى بذلك عن ربّك[١].

وفي البحار، عن بشر بن شريح البصري، قال: قلت لمحمّد بن علي عليهما السلام: أيّة آية في كتاب الله أرجى؟ قال: ما يقول فيها قومك؟ قال: قلت: يقولون ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لاَ تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ﴾[٢]، قال: «**لكنّا أهل البيت لا نقول ذلك**، قال: قلت: فأي شيء تقولون فيها؟ قال: نقول: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[٣] **الشفاعة، والله الشفاعة والله الشفاعة**»[٤].

والخلاصة، فإنّ الجمع بين روايات «المقام المحمود» وروايات «الإعطاء والرضا» يثبت لنا أنّ المقام المحمود الذي سيبعث به الرسول صلى الله عليه وآله هو الشفاعة، وهو الأمر الذي سيعطيه الله تعالى له صلى الله عليه وآله فيرضى به.

---

(١) **بحار الأنوار**: ج٨، كتاب العدل والمعاد، باب الشفاعة، ح٤٠، ص٤٣، ط: طهران.
(٢) الزمر: ٥٣.
(٣) الضحى: ٥.
(٤) **بحار الأنوار**: ج٨، كتاب العدل والمعاد، باب الشفاعة، ح٧٢، ص٥٧ ط: طهران.

أرجى آية في القرآن الكريم

تعرّضت رواية البحار عن الباقر عليه السلام إلى بيان أمرين مهمّين:

الأمر الأوّل: أنّ ما أُعطي للرسول صلى الله عليه وآله حتّى رضي هو الشفاعة.

الأمر الثاني: أنّ آية ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ..﴾ هي الآية الأرجى في القرآن الكريم.

أمّا الأمر الأوّل فواضح، وأمّا الأمر الثاني وهو كون آية ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ ...﴾ هي أرجى آية في القرآن الكريم حتّى من آية ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا ...﴾ فإنّ مردّ ذلك إلى أنّ الرحمة التي اشتملت عليها آية ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ..﴾ هي رحمة عامّة مطلقة، بينما قُيّدت الرحمة في آية ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ..﴾ مع شمولها لكلّ الذنوب، بالتوبة والإسلام والعمل بالاتّباع؛ قال تعالى ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لاَ تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللهِ إِنَّ اللهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ * وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ الْعَذَابُ ثُمَّ لاَ تُنْصَرُونَ * وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ العَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لاَ تَشْعُرُونَ﴾[1].

ووضّح العلاّمة قدس سره هذا الأمر ببيان آخر من خلال تعرّضه إلى

(١) الزمر: ٥٣ ـ ٥٥.

(الإعطاء) الذي وعد الله تعالى رسوله صلى الله عليه وآله به وإلى (رضا) رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك، فقال قدس سره:

«إنّ الآية ﴿ولسوف يعطيك ربّك﴾ في مقام الامتنان وفيها وعد يختصّ به رسول الله صلى الله عليه وآله لم يعد الله سبحانه بمثله أحداً من خلقه قطّ، ولم يقيّد الإعطاء بشيء فهو إعطاء مطلق وقد وعد الله ما يشابه ذلك فريقاً من عباده في الجنّة فقال تعالى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[١]، وقال تعالى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾[٢]، فأفاد أنّ لهم هناك ما هو فوق مشيّتهم، والمشيئة تتعلّق بكلّ ما يخطر ببال الإنسان من السعادة والخير، فهناك ما لا يخطر على قلب بشر كما قال تعالى: ﴿فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾[٣] فإذا كان هذا قدر ما أعطاه الله لعباده الذين آمنوا وعملوا الصالحات وهو أمر فوق القدر كما عرفت ذلك، فما يعطيه لرسوله صلى الله عليه وآله في مقام الامتنان أوسع من ذلك وأعظم، فافهم.

فهذا شأن إعطائه تعالى، وأمّا شأن رضا رسول الله صلى الله عليه وآله فمن المعلوم أنّ هذا الرضا ليس هو الرضا بما قسم الله، الذي هو زميل لأمر الله؛ فإنّ الله هو المالك الغني على الإطلاق وليس للعبد إلاّ الفقر والحاجة فينبغي أن يرضى بقليل ما يعطيه ربّه وكثيره وينبغي أن

(١) الشورى: ٢٢.
(٢) ق: ٣٥.
(٣) السجدة: ١٧.

يرضى بما قضاه الله في حقّه، سرّه ذلك أو ساءه، فإذا كان هذا هكذا فرسول الله صلى الله عليه وآله أعلم وأعمل، لا يريد إلاّ ما يريده الله في حقّه، لكن هذا الرضا حيث وضع في مقابل الإعطاء يفيد معنى آخر نظير إغناء الفقير بما يشكو فقده، وإرضاء الجائع بإشباعه فهو الإرضاء بالإعطاء من غير تحديد، وهذا أيضاً ممّا وعد الله ما يشابهه لفريق من عباده؛ قال عزّ من قائل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُوْلَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ * جَزَاؤُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾[١]، وهذا أيضاً لموقع الامتنان والاختصاص يجب أن يكون أمراً فوق ما للمؤمنين وأوسع من ذلك، وقد قال تعالى في حقّ رسوله: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾[٢]، فصدّق رأفته. وكيف يرضى رسول الله صلى الله عليه وآله ويطيب نفسه أن يتنعّم بنعيم الجنّة ويرتاض في رياضها وفريق من المؤمنين متغلغلون في دركات السعير، مسجونون تحت أطباق النار وهم معترفون لله بالربوبية، ولرسوله بالرسالة، ولما جاء به بالصدق، وإنّما غلبت عليهم الجهالة، ولعب بهم الشيطان، فاقترفوا معاصي من غير عناد واستكبار»[٣].

وهذا نوع من البيان للآية ولكن من خلال الاسترحام لمقام الرسالة

---

(١) البيّنة: ٧، ٨.

(٢) التوبة: ١٢٨.

(٣) **الميزان**، للطباطبائي: ج١، ص١٧٧ ـ ١٧٨، ط: ايران.

ومقام الخاتمية، فكأنّه يقول: يارسول الله إنّ الله أعطاك وعداً بأن يعطيك حتّى ترضى، ولا يخلف الله وعده، وأخبر عنك بأنّك ﴿بِـالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ فكيف تنعم بالجنّة وبعض المؤمنين في النار لا لعنادهم بل لجهالتهم ولعب الشيطان بهم.

وعلى كلّ حال، فإنّ الجمع بين الآيات الدالّة على رحمة النبي صلى الله عليه وآله كقوله تعالى ﴿بِـالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾[1] وبين آية ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾[2] يبيّن مدى سعة الرحمة التي تشتمل عليها آية ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ الأمر الذي جعلها أرجى آية في القرآن الكريم، وأنّ شفاعة الرسول صلى الله عليه وآله المستفادة منها شاملة لأصحاب الكبائر من أُمّته صلى الله عليه وآله ممّن خلطوا عملاً صالحاً وسيّئاً مع كونهم من المرضيين ديناً.

روايات أخرى في شفاعة الرسول صلى الله عليه وآله

وهناك روايات كثيرة أُخرى أشارت إلى ثبوت الشفاعة للرسول صلى الله عليه وآله منها:

١ – عن الحسين بن خالد، عن الرضا، عن آبائه، عن أمير المؤمنين عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**من لم يؤمن بحوضي فلا أورده الله حوضي ومن لم يؤمن بشفاعتي فلا أناله**

(١) التوبة: ١٢٨.

(٢) الضحى: ٥.

الله شفاعتي»[١].

٢ – عن جابر بن عبد الله الأنصاري، عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: «**قالت فاطمة عليها السلام لرسول الله صلى الله عليه وآله: ياأبتاه أين ألقاك يوم الموقف الأعظم يوم الأهوال ويوم الفزع الأكبر؟ قال: يا فاطمة عند باب الجنّة ومعي لواء الحمد وأنا الشفيع لأمّتي إلى ربّي؛ قالت: يا أبتاه فإن لم ألقك هناك؟ قال: القيني على الحوض وأنا أسقي أُمّتي ؛ قالت: يا أبتاه إن لم ألقك هناك؟ قال: القيني على الصراط وأنا قائم أقول: ربّ سلّم أُمّتي ؛ قالت: فإن لم ألقك هناك؟ قال: القيني وأنا عند الميزان أقول: ربّ سلّم أمّتي؛ قالت: فإن لم ألقك هناك؟ قال: القيني على شفير جهنّم أمنع شررها ولهبها عن أمّتي، فاستبشرت فاطمة بذلك، صلّى الله عليها وعلى أبيها وبعلها وبنيها**»[٢].

٣ – وعن علي بن أبي حمزة، قال: قال رجل لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ لنا جاراً من الخوارج يقول: إنّ محمّداً يوم القيامة همّه نفسه فكيف يشفع؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: «**ما أحد من الأوّلين والآخرين إلاّ وهو يحتاج إلى شفاعة محمّد صلى الله عليه وآله يوم القيامة**»[٣].

---

(١) **بحار الأنوار**: ج٨، كتاب العدل والمعاد، باب الشفاعة، ح ٤، ص٣٤، ط: طهران.
(٢) المصدر نفسه: ح٦، ص٣٥.
(٣) المصدر نفسه: ح٣١، ص٤٢.

بحث في احتياج الكلّ إلى شفاعة الرسول الخاتم

ورد في العديد من الروايات أنّه ما من أحد من الأوّلين والآخرين إلاّ وهو محتاج إلى شفاعة محمّد صلى الله عليه وآله، فكيف نفهم حاجة الجميع إلى شفاعته صلى الله عليه وآله وفيهم الأنبياء والأولياء والأئمّة عليهم السلام؟

ولعلّ بإمكاننا الإجابة على هذا التساؤل بالرجوع إلى الرواية السابقة التي رواها أبو العبّاس المكبّر فقد بيّنت أنّ أقسام الشفاعة ودرجاتها مختلفة، فإنّ الشفاعة التي ذكرها الإمام عليه السلام بقوله: «**ويلك فهل يشفع إلاّ لمن وجبت له النار؟**» هي غير الشفاعة العامّة التي ذكرها عليه السلام بقوله «**ما من أحد من الأوّلين والآخرين إلاّ وهو محتاج إلى شفاعة محمّد صلى الله عليه وآله**» إذ في هؤلاء الأوّلين والآخرين من لم تجب له النار كالأنبياء والأئمّة عليهم السلام فهؤلاء لا يحتاجون لشفاعة محمّد صلى الله عليه وآله من جهة وجوب النار لهم – والعياذ بالله – بل إنّهم شفعاء بأنفسهم لقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلاَّ مَنْ شَهِدَ بِـالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[1] فالشهداء هم الشفعاء، والأنبياء والرسل من الشهداء بلا شكّ. وعلى هذا الأساس فإنّ حاجة الأنبياء والأئمّة عليهم السلام لشفاعة محمّد صلى الله عليه وآله من جهة أُخرى كزيادة درجات الثواب في الجنّة. وهكذا تشمل شفاعته صلى الله عليه وآله كلّ أحد وجبت له النار بأن

(١) الزخرف: ٨٦.

يرفع العذاب عنه أو وجبت له الجنّة بزيادة درجته أو بأمر آخر.

شفاعة علي عليه السلام

ورد في العديد من الروايات الشريفة ذكر الإمام علي عليه السلام كشفيع بعد النبي صلى الله عليه وآله كما في قوله صلى الله عليه وآله: «**إنّي لأشفع يوم القيامة فأشفّع، ويشفع عليّ فيشفّع..**»[١].

وعن الباقر عليه السلام: في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً﴾ قال: «**ذاك النبي صلى الله عليه وآله وعلي، يقوم على كوم قد علا الخلائق فيشفع ثمّ يقول: يا علي اشفع..**»[٢].

شفاعة الزهراء عليها السلام

ومن الروايات الواردة في شفاعة الزهراء عليها السلام ما رواه محمّد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «**لفاطمة وقفة على باب جهنّم، فإذا كان يوم القيامة كُتب بين عيني كلّ رجل مؤمن أو كافر، فيؤمر بمحبّ قد كثرت ذنوبه إلى النار، فتقرأ بين عينيه محبّاً فتقول: إلهي وسيّدي سمّيتني فاطمة وفطمت بي من تولّاني وتولّى ذرّيتي من النار ووعدك الحقّ وأنت لا تخلف الميعاد، فيقول الله عزّوجلّ: صدقت يافاطمة إنّي سمّيتك فاطمة وفطمت بك من أحبّك وتولّاك وأحبّ ذرّيتك**

(١) **بحار الأنوار**: ج٨، كتاب العدل والمعاد، باب الشفاعة، ح٤٢، ص٤٣، ط: طهران.
(٢) المصدر نفسه: ح٤١، ص٤٣.

وتولاّهم من النار، ووعدي الحقّ وأنا لا أخلف الميعاد، وإنّما أمرت بعبدي هذا إلى النار لتشفعي فيه فأُشفّعك ليتبيّن لملائكتي وأنبيائي ورسلي وأهل الموقف موقفك منّي ومكانتك عندي، فمن قرأت بين عينيه مؤمناً فجذبت بيده وأدخلته الجنّة»[1].

شفاعة أهل البيت عليهم السلام

ورد ذكر الرسول صلى الله عليه وآله كشفيع في الروايات السابقة وهكذا بالنسبة للإمام علي عليه السلام والزهراء عليها السلام وأمّا باقي الأئمّة عليهم السلام فقد ورد ذكرهم جميعاً دون تفصيل في الأسماء، فعن أبي بصير، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: «إذا كان يوم القيامة جمع الله الأوّلين والآخرين في صعيد واحد فتغشاهم ظلمة شديدة فيضجّون إلى ربّهم ويقولون: يا ربّ اكشف عنّا هذه الظلمة، قال: فيقبل قوم يمشي النور بين أيديهم قد أضاء أرض القيامة فيقول أهل الجمع: هؤلاء أنبياء الله، فيجيئهم النداء من عند الله: ما هؤلاء بأنبياء، فيقول أهل الجمع: فهؤلاء ملائكة. فيجيئهم النداء: ما هؤلاء بملائكة. فيقول أهل الجمع: هؤلاء شهداء، فيجيئهم النداء: ما هؤلاء بشهداء، فيقولون: من هم؟ فيجيئهم النداء: يا أهل الجمع سلوهم: من أنتم؟ فيقولون: نحن العلويون، نحن ذرّية محمّد صلى الله عليه وآله نحن أولاد علي ولي الله، نحن المخصوصون بكرامة الله، نحن الآمنون المطمئنون. فيجيئهم النداء من

(١) بحار الأنوار: كتاب العدل والمعاد، باب الشفاعة، ح٥٨، ص٥١، ط: طهران.

عند الله عزّ وجلّ: اشفعوا في محبّيكم وأهل مودّتكم وشيعتكم، فيشفعون فيشفّعون»[١].

وعن أبي هريرة قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: «**الشفعاء خمسة**، وعدّ منهم: **وأهل بيت نبيّكم**»[٢].

وعن معاوية بن وهب، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿لاَ يَتَكَلَّمُونَ إلاَّ مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَاباً﴾ قال: «**نحن والله المأذون لهم في ذلك اليوم والقائلون صواباً**». قلت: جعلت فداك، وما تقولون؟ قال: «**نمجّد ربّنا ونصلّي على نبيّنا ونشفع لشيعتنا فلا يردّنا ربّنا**»[٣].

شفاعة المؤمنين

ومن الروايات ما يدلّ على أنّ للمؤمنين من الشيعة الذين اتّقوا الله وأطاعوه شفاعة يوم القيامة على حسب أعمالهم ودرجاتهم عليهم السلام

فعن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «**الله رحيم بعباده، ومن رحمته أنّه خلق مائة رحمة جعل منها رحمة واحدة في الخلق كلّهم فيها يتراحم الناس، وترحم الوالدة ولدها، وتحنّن الأمّهات من الحيوانات على أولادها،**

(١) **بحار الأنوار**: ج٨، كتاب العدل والمعاد، باب الشفاعة، ح١٠، ص٣٦، ط: طهران.
(٢) المصدر نفسه: ح٣٩، ص٤٣.
(٣) المصدر نفسه: ح٢٨، ص٤١.

فإذا كان يوم القيامة أضاف هذه الرحمة الواحدة إلى تسع وتسعين رحمة فيرحم بها أمّة محمّد صلى الله عليه وآله، ثمّ يشفعهم فيمن يحبّون له الشفاعة من أهل الملّة حتّى أنّ الواحد ليجيء إلى مؤمن من الشيعة فيقول: اشفع لي، فيقول: وأيّ حقّ لك عليّ؟ فيقول: سقيتك يوماً ماءً، فيذكر ذلك فيشفع له فيشفّع فيه ويجيئه آخر فيقول: إنّ لي عليك حقّاً فاشفع لي، فيقول: وما حقّك عليّ؟ فيقول: استظللت بظلّ جداري ساعة في يوم حار. فيشفع له فيشفّع فيه. ولا يزال يشفع حتّى يشفع في جيرانه وخلطائه ومعارفه، فإنّ المؤمن أكرم على الله ممّا تظنّون»[١].

وذكر العدد في هذه الرواية الشريفة لأجل بيان سعة وعظمة دائرة الشفاعة يوم القيامة، وإلاّ فإنّ الرحمة الإلهية ليست أمراً مادّياً معدوداً حتّى يمكن تقسيمه إلى مثل هذه الأعداد.

وعن رسول الله صلى الله عليه وآله أيضاً قال: «... وفي المؤمنين من يشفع مثل ربيعة ومضر، وأقلّ المؤمنين شفاعة من يشفع لثلاثين إنساناً...»[٢].

وعن أبي الحسن الأوّل عليه السلام، قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: لا تستخفّوا بفقراء شيعة علي وعترته من بعده فإنّ الرجل منهم ليشفع لمثل ربيعة ومضر»[٣].

---

(١) **بحار الأنوار**: ج٨، كتاب العدل والمعاد، باب الشفاعة، ح٤٤، ص٤٤، ط: طهران.
(٢) المصدر نفسه: ح٧٥، ص٥٨.
(٣) المصدر نفسه: ح٧٥، ص٥٩.

شفعاء آخرون: التوبة، العلماء، الشهداء، الملائكة

بالإضافة إلى القرآن الكريم والنبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام والمتّقين من الشيعة فإنّ هناك شفعاء آخرين ورد ذكرهم في الروايات المختلفة، منها:

• عن جعفر بن محمّد عن آبائه عن علي عليهم السلام، قال: «**قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ثلاثة يشفعون إلى الله عزّ وجلّ فيشفعون: الأنبياء، ثمّ العلماء، ثمّ الشهداء**»[١].

والعلماء الشفعاء هنا لا مطلق العلماء، بل العلماء العاملون بعلمهم المنفقون له.

وأمّا الشهداء، فهم شهداء معركة القتال كما هو مصطلح الروايات الشريفة، لا شهداء الأعمال كما في مصطلح القرآن الكريم.

• وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: «**إنّ الجار يشفع لجاره والحميم لحميمه ولو أنّ الملائكة المقرّبين والأنبياء المرسلين شفعوا في ناصب ما شفّعوا**»[٢]. فنفي الشفاعة في الناصبي دليل على ثبوتها لهم في غير الناصبي.

• وعن النبي صلى الله عليه وآله قال: «**لا شفيع أنجح من التوبة، والشفاعة للأنبياء والأوصياء والمؤمنين والملائكة...**»[٣].

---

(١) **بحار الأنوار**: ج٨، كتاب العدل والمعاد، باب الشفاعة، ح٢، ص٣٤.

(٢) المصدر نفسه: ح٣٥، ص٤٢.

(٣) المصدر السابق: ص٥٨، ح٧٥.

الروايات الواردة في ردّ بعض الإشكالات

ويظهر من بعض الروايات، إنكار البعض للشفاعة، فعن رسول الله صلى الله عليه وآله: «**من لم يؤمن بشفاعتي فلا أناله الله شفاعتي**»[١].

وأنّ البعض كان يتصوّر أنّ الاعتقاد بالشفاعة باعث على التجرّي؛ فعن أبي العباس المكبّر قال: دخل مولى لامرأة علي بن الحسين عليهما السلام على أبي جعفر عليه السلام يقال له: أبو أيمن، فقال: يا أبا جعفر تغرّون الناس وتقولون: شفاعة محمّد شفاعة محمّد، فغضب أبو جعفر عليه السلام حتّى تربّد وجهه ثمّ قال: «**ويحك يا أبا أيمن أغرّك أن عفّ بطنك وفرجك، أما لو قد رأيت أفزاع القيامة لقد احتجت إلى شفاعة محمّد صلى الله عليه وآله، ويلك فهل يشفع إلاّ لمن وجبت له النار، ثمّ قال: ما أحد من الأوّلين والآخرين إلاّ هو محتاج إلى شفاعة محمّد صلى الله عليه وآله..**»[٢].

ومع تأكيد الإمام عليه السلام إلى حاجة كلّ أحد للشفاعة، إلاّ أنّ الشفاعة لا تنفع إلاّ من كسب رضا الله تعالى عنه، كما في الرواية التي نقلناها سابقاً عن جعفر المؤذّن عن أبي عبدالله عليه السلام، حيث قال: «**من سرّه أن تنفعه شفاعة الشافعين عند الله فليطلب إلى الله أن يرضى عنه**»[٣].

---

(١) **بحار الأنوار**: ج٨، ح٧٤، ص٥٧.
(٢) **بحار الأنوار**: ج٨، ح١٦، ص٣٨.
(٣) **الكافي**: ج٨، ص١١، ح٢٩٨.

الروايات في من تجري فيهم الشفاعة

• ورد العديد من الروايات التي تبيّن أنّ من تجري فيهم الشفاعة هم المرضيّون عند الله ديناً؛ فعن الحسين بن خالد، قال، قلت للرضا عليه السلام: «**يابن رسول الله فما معنى قول الله عزّ وجلّ**: ﴿وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى﴾؟ **قال: لا يشفعون إلاّ لمن ارتضى الله دينه**»[١].

• وإنّ ممّن يشفع لهم من اتّخذ عند الرحمن عهداً، أي الولاية؛ فعن أبي عبد الله عليه السلام في قوله: ﴿لاَ يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلاَّ مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْداً﴾ **قال: لا يشفع ولا يشفع لهم ولا يشفّعون** ﴿إِلاَّ مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْداً﴾ **إلاّ من أذن له بولاية أمير المؤمنين والأئمّة من بعده فهو العهد عند الله**[٢].

• ومن الروايات ما بيّنت بصورة واضحة أنّ مدار الشفاعة هو الاعتقاد الصحيح؛ فعن رسول الله صلى الله عليه وآله: «**والشفاعة لا تكون لأهل الشرك والشكّ، ولا لأهل الكفر والجحود بل تكون للمؤمنين من أهل التوحيد**»[٣].

وعن أبي جعفر عليه السلام قال: «**أما إنّه ليس من عبد يذكر عنده أهل البيت فيرقّ لذكرنا إلاّ مسحت الملائكة ظهره وغُفر له ذنوبه كلّها إلاّ**

(١) **بحار الأنوار**: ج٨، ح٤، ص٣٣.
(٢) **بحار الأنوار**: ج٨، ح٩، ص٣٦.
(٣) **بحار الأنوار**: ج٨، ح٧٥، ص٥٨.

أن يجيء بذنب يخرجه من الإيمان..»[١].

• ومن الروايات ما يدلّ على أنّ الشفاعة للموحّدين من أُمّة محمّد صلى الله عليه وآله الذين أذنبوا وفعلوا الكبيرة ووجبت لهم النار. فعن الصادق عليه السلام عن آبائه، قال: «**قال رسول الله صلى الله عليه وآله إذا قمت المقام المحمود تشفّعت في أصحاب الكبائر من أمّتي فيشفّعني الله فيهم..**»[٢].

وعن أبي عبد الله عليه السلام: «**إذا كان يوم القيامة نشفع في المذنب من شيعتنا فأمّا المحسنون فقد نجّاهم الله**»[٣].

• ومن الروايات ما دلّ على أنّ الناصبي وأعداء آل محمّد صلى الله عليه وآله لا تشملهم الشفاعة؛ فعن أبي عبد الله عليه السلام: «**إنّ المؤمن ليشفع لحميمه إلاّ أن يكون ناصباً، ولو أنّ ناصباً شفع له كلّ نبي مرسل وملك مقرّب ما شفّعوا**»[٤].

وعن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «**.. والله لا تشفّعت فيمن آذى ذرّيتي**»[٥].

---

(١) **بحار الأنوار**: ج٨، ح٧٠، ص٥٦.
(٢) **بحار الأنوار**: ج٨، ح١٢، ص٣٧.
(٣) **بحار الأنوار**: ج٨، ح٧٧، ص٥٩.
(٤) **بحار الأنوار**: ج٨، ح٢٧، ص٤١.
(٥) **بحار الأنوار**: ج٨، ح١٢، ص٣٧.

الروايات في وقت الشفاعة

تحدّثت بعض الروايات عن وقت حصول الشفاعة، ففي بعضها أنّه وقت المرور على الصراط، فعن علي عليه السلام في رواية يصف فيها الجنّة إلى أن قال عليه السلام: «**فلا أزال واقفاً على الصراط أدعو وأقول: ربّ سلّم شيعتي ومحبّي وأنصاري ومن تولاّني في دار الدنيا، فإذا النداء من بطنان العرش: قد أُجيبت دعوتك وشفّعت في شيعتك..**»[١].

وفي رواية أنّها وقت الأمر بالعبد المذنب إلى النار، كما في رواية محمّد بن مسلم عن الإمام أبي جعفر عليه السلام[٢] الذي ذكرناها سابقاً حيث ذكرت الرواية أنّ شفاعة فاطمة عليها السلام تنال المذنب حينما يؤمر به إلى النار.

وفي بعضها، أنّ الشفاعة تتحقّق حتّى فيمن أُحرق بالنار ودخل جهنّم، فعن أبي إبراهيم عليه السلام، في حديث طويل إلى أن يقول عليه السلام: «**فيقول محمّد أنا لها، فينطلق حتّى يأتي باب الجنّة فيدقّ، فيقال له: من هذا - والله أعلم- فيقول: محمّد، فيقال: افتحوا له، فإذا فتح الباب استقبل ربّه فيخرّ ساجداً فلا يرفع رأسه حتّى يقال له: تكلّم وسل تعط واشفع تشفع، فيرفع رأسه فيستقبل ربّه فيخرّ ساجداً، فيقال له مثلها، فيرفع رأسه حتّى أنّه ليشفع من قد أُحرق بالنار..**»[٣].

(١) بحار الأنوار: ج٨، ح١٩، ص٣٩.
(٢) بحار الأنوار: ج٨، ح٥٨، ص٥٠.
(٣) بحار الأنوار: ج٨، ح٥٢، ص٤٨.